

الدكتور محمد زطلوب

أساليب بلاغية

الفصاحة - البلاغة - المعاني

سأدت جامعة بغداد على نشره
رقم التعضيد ١٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ م

وكالة المطبوعات
شارع فهد السالم - الكويت

الدكتور أحمد مطلوب

أساليب بلاغية

الفصاحة - البلاغة - المعاني



مركز تحقيقات الكويت للدراسات والبحوث

سأدت جامعة بغداد على نشره
رقم التفضيد ١٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ م

الناشر

وكالة المطبوعات

٢٧ شارع فهد السالم - الكويت



مركز تحقيقات الكمبيوتر

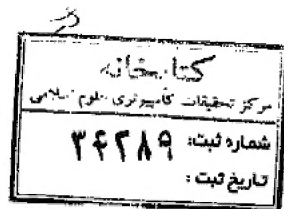
تعدادی اموال

مركز تحقيقات کامپیوتری علوم اسلامی

نمبر: اموال ۵۱۹۹۴

أساليب بلاغية

الفصاحة - البلاغة - المعاني



وافقت وزارة الثقافة والاعلام العراقية على طبعه
باجازتها المرقمة ١٦٣ في ١٦٨٠/٣/٢٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هذه محاضرات في علم المعاني أريد بها أن تكمل ما بدأناه في « فنون بلاغية » وتقدم صورة صادقة للبلاغة العربية وتطور موضوعاتها . وهي محاضرات أخذت من القديم خطوطها واعتمدت على السابقين في فصولها ، ولم ترجع إلى ما أثير في هذه الأيام ، لأن الهدف ليس تجديد البلاغة وإنما تقديم ما عند القدماء بأسلوب يجمع بين عباراتهم وينسق آراءهم ، لتكون منطلقاً إلى التجديد .

وقد اقتضى المقرر الذي ينبغي أن يلم به طالب اللغة العربية في مرحلة دراسته الجامعية الأولى أن يكون لأهم أساليب البلاغة نصيب في هذه المحاضرات التي انقسمت إلى قسمين :

الأول : الفصاحة والبلاغة ، وهي مقدمة ينبغي أن يعرفها الدارس لأنها الأساس الذي ينطلق منها إلى أساليب البلاغة وفنونها ، بل هي الغاية التي يصل إليها حينما ينهى تطوافه في الموضوعات التي وضعت لتبهر الطريق له في دراسة الأدب .

الثاني : علم المعاني ، الذي كان أحد علوم البلاغة العربية حينما قسمها السكاكي إلى البيان والمعاني والمحسنات اللفظية والمعنوية أي البديع .

وكان العرب قبل ذلك قد درسوا هذا العلم في كتب النحو ، ولعل كتاب سيبويه أصدق ما وصل إلينا وأقربه إلى ذوق العربية ، لأنه عني بالأساليب إلى جانب عنايته بالقواعد والأصول . وقد مميّنا هذا القسم «أساليب

بلاغية ، لأنه يتصل بأهم وسائل التعبير وصياغة الكلام . وليس أدل على ذلك من أن المتحدث أو الأديب لا ينطلق في تصوير نفسه وعرض أفكاره إلا من خلالها . فالخبر والإنشاء ، والتعريف والتكثير ، والذكر والحذف ، والتقديم والتأخير ، والقصر ، والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب والمساواة ، وخروج الكلام على مقتضى الظاهر - عمدة الكلام وزاد المنشئين .

والدرس النحوي أولى بهذه الموضوعات لولا انصراف النحاة إلى العناية بالإعراب والبناء ، والعوامل والتقدير مما أبعد النحو عن هدفه وأحاله قواعد لا روح فيها . وسنظل نؤمن بأن هذه الدراسة من البلاغة حتى تعود إلى النحو أصالته وحتى نجد أساتذة النحو يغيرون طرق تدريسه ويعنون بالأساليب البلاغية كمعانيهم بالقواعد والإعراب .

إن دراسة الأساليب والوقوف عندها تفتح السبيل أمام الأديب مادام يكتب باللغة العربية ، وهي لغة عريقة تشعبت فنون التعبير فيها وأصبحت طيعة لمن تعمق فيها وفهم أسرارها ، ولن يكون المنشئ أدبياً إذا نأى عن لغته وضرب عن أساليبها صفحاً ، وإنه لمن أعجب العجب إذا لم يتر في الخبر والإنشاء ، والتقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والإيجاز والإطناب وغير هــ فائدة وهي أصل الكلام وعمدة التعبير . ولن ينحى ما تقدمه الكتب المترجمة والأساليب الغربية عما تقسم به لغة الضاد ، وإن كانت تضيف أبعاداً جديدة وتفتح آفاقاً واسعة . وستبقى الأساليب البلاغية التي عرضت لها هذه المحاضرات خالدة مادامت اللغة العربية حية في العقول وناضبة في القلوب ، ولن يقدر على إنكارها من سولت له نفسه وظن أنه سبق العصر ونحطى الزمان .

لقد سار البحث في هذه المحاضرات كما سار في « فنون بلاغية » ويتجلى ذلك في أمرين :

الأول : الوقوف على تعريفات القدماء وتقسيماتهم وآرائهم .

الثاني : الأخذ بالأمثلة التي ذكروها لتلا تتجرد القواعد والأصول من روحها التي ارتبطت بها حينما فكّر العرب الأوائل بضبط لغتهم وحفظها من الضياع .

ولذلك لم يكن للجديد نصيب فيها ، لأنّ في ذلك ابتعاداً عن منهج دراسة القديم وتجنباً على الأدب الحديث الذي خطا خطوات واسعة وكانت له مناهج درس جديدة بالتأمل العميق والنظر السليم والبحث الرصين . ولن يقدر على بحثه إلا من وطن نفسه وأخلص النية ، ووقف على القديم وأساليبه وعرف الحديث وفنونه ، وليس ذلك بيسير .

هذه ملامح محاضرات « أساليب بلاغية » جاءت كما بناها القدماء ليعرف الجيل الجديد ما كان من هذا العلم الذي لم ينضج ولم يحترق ، ولتكون مقدمة لمن يريد أن يخطو بالتران في طريق التجديد الذي من أول متطلباته قتل القديم درساً .



ومن الله العون والتوفيق .

مركز تحقيقات كميتر علوم
الدكتور أحمد مطلوب

أستاذ البلاغة والنقد في كلية الآداب

جامعة بغداد



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الكتاب الأول



مركز بحوث ودراسات في التربية الإسلامية

الفصاحة والبلاغة



مرکز تحقیقات کلامی و فقهی علوم اسلامی

الفصل الأول

الفصاحة

في اللغة :

لفظة الفصاحة مما شاع وعرفه العرب بمفهومه اللغوي قبل أن تأخذ الألفاظ دلالتها الفنية . ونجد لها في المعاجم دلالتين :

الأولى : لغوية تقوم على المعنى الأول الذي وضعه العرب واستعملوه قبل أن تظهر علوم البلاغة والنقد . ففي لسان العرب : « يوم مفصيح : لا غم فيه ولا قر . أفصح اللين : ذهب اللبأ عنه . فصَحَّ اللين : إذا أخذت عنه الرغوة . قال فضلة السلمي :

رأوه فازدروه وهو خرقٌ وينفع أهله الرجلُ القينحُ
فلم يَحْزَنُوا مصالته عليهم ونَحَتْ الرغوة اللينُ القصيحُ

أفصحت الشاة والثافة : خلص لبها . أفصح الصبح : بدا ضوءه واستبان ، وكل ما وضع فقد أفصح ، وكل واضح مفصح . ويقال : قد فصحك الصبح ، أي : بان لك وغلبك ضوءه . فصحه الصبح : هجم عليه ،

الثانية : دلالة تقرب من المعنى الاصطلاحي الذي تعارف عليه البلاغيون ، ففي اللسان : « الفصاحة : البيان . فصَحَّ الرجل فصاحة فهو فصيح من قوم فصحاء وفصاح وفُصِّح ، وأمرأة فصيحة من نسوة فصاح وفصائح . رجل فصيح وكلام فصيح ، أي : بليغ . لسان فصيح ، أي : طلق . وقد جاء في الشعر في وصف العجم : أفصح : يريد به بيان القول وإن كان بغير العربية ، كقول أبي النجم :

أعجم في آذانها فصيحاً

يعنى : صوت الجمار أنه أعجم ، وهو في آذان الأتس فصيح بين .

وفصح الأعجمي فصاحة : تكلم بالعربية وفهم عنه . وقيل : جادت لفته حتى لا يلحن . أفصح كلامه إفصاحاً وأفصح تكلم بالفصاحة ، وكذلك الصبي يقال : أفصح الصبي في منطقته إفصاحاً إذا فهمت ما يقول في أول ما يتكلم . أفصح الأغتم : إذا فهمت كلامه بعد غتمته . أفصح عن الشيء إفصاحاً إذا بينه وكشفه . فصح الرجل وتفصح إذا كان عري اللسان فازداد فصاحة . وقيل : تفصح في كلامه وتفصح : تكلف الفصاحة . يقال : ما كان فصيحاً ولقد فصَحَ فصاحاً وهو البين في اللسان والبلاغة . التفصح استعمال الفصاحة ، وقيل : التشبه بالفصحاء .

وقيل : جميع الحيوان ضربان : أعجم وفصيح ، فالفصيح كل ناطق ، والأعجم كل ما لا ينطق .

الفصيح في اللغة : المنطلق اللسان في القول الذي يعرف جيد الكلام من رديئه . أفصح الكلام وأفصح به وأفصح عن الأمر . الفصيح في كلام العامة : المعرب .

وفي هذا يتضح معنى البيان والظهور في كلمة « الفصاحة » ، وليس هذا المعنى بعيداً عن الدلالة الأولى ولا عن المعنى الذي اصطلح عليه علماء البلاغة وهو رقة الألفاظ وجهاها ، وبيان التعبير ووضوحه .

في القرآن والحديث :

ولو مضينا نبحت عن لفظة « الفصاحة » في تراثنا لرأيناها في قوله تعالى حكاية عن نبيه موسى - عليه السلام - : « وأخى هرون هو أفصح مني لسانا » (١) وفي الحديث النبوي الشريف : « أنا أفصح العرب بيده أتى من قرئش » (٢) ، « غفر له بعدد كل فصيح وأعجم » . وفسره أصحاب

(١) القصص ٣٤ :

(٢) قال عبد الله بن رواحة في مدح الرسول - صلى الله عليه وسلم :

لو لم تكن فيه آيات مبينة كانت فصاحته تنبيك بالخير

الحديث بأن النبي محمداً - صلى الله عليه وسلم - أراد بالفصيح بنى آدم ،
وبالأصحم البهائم . (١)

ولانخرج لفظة « الفصاحة » في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف
عن معناها اللغوي وهو الظهور والبيان . وحينما دخلت هذه اللفظة الدراسات
البلاغية والتقدية ارتبطت بلفظة البلاغة وصارت صنوها ، وأصبح رجال
البلاغة الأوائل لا يفرقون بينها ، بل لم يروا بأساً من أن يستعملوا إحداهما مكان
الأخرى كما فعل أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـ) الذي لم يضع
حداً فاصلاً بين اللفظتين وإنما أجراها بمعنى واحد في مواضع كثيرة من
كتابه « البيان والتبيين » .

الجاحظ :

عرف الجاحظ البلاغة بقوله : « وقال بعضهم - وهو أحسن ما اجتنبناه
ودوناه - : لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ،
ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك » . (٢) .
وفي هذا التعريف التقاء الفصاحة بالبلاغة ، والنص على امتزاجها .

والفصاحة - عنده - واسعة المعنى ، ولذلك نراه يتحدث عنها وعن
الألفاظ كثيراً ، وتعتبر إشارات في كتابه « البيان والتبيين » من أوسع ما وصل
إلينا من عهد التدوين الأول . ويرى أن « الألفاظ جديرة بالرعاية والاهتمام »
يقول : « وقد يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها »
ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب
أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر . والناس لا يذكرون السَّغَبَ
ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة ، وكذلك ذكر المطر ، لأنك
لا تمجد القرآن بلفظ به إلا في موضع الانتقام . والعامة وأكثر الخاصة لا يفصلون

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ .

(٢) البيان والتبيين ، ج ١ ص ١١٥ .

بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث ، ولفظ القرآن الذى عليه نزل أنه إذا ذكر
الأبصار لم يقل الأسماع ، وإذا ذكر سبع سماوات لم يقل الأرضين . ألا تراه
لا يجمع الأرض أرضين ولا السمع أسماعا . والجارى على أفواه العامة غير
ذلك لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال « (١) » .

وتكلم على تنافر الحروف فقال : « فأما فى اقتران الحروف فإن الجيم
لا تنافى الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا تأخير ، والزاي
لا تنافى الظاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا تأخير . وهذا باب
كبير وقد يكتفى بذكر القليل حتى يستدل به على الغاية التى إليها يجرى » (٢)

وتحدث عن تنافر الألفاظ فقال : « ومن ألفاظ العرب ألفاظ تنافر
وإن كانت مجموعة فى بيت شعر لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه
فمن ذلك قول الشاعر :

وقبر حربٍ بمكانٍ قَصُرٍ وليس قُرْبُ قبرٍ حَرْبٍ قَبَرٍ

ولما رأى من لاعلم له أن أحدا لا يستطيع أن ينشد هذا البيت ثلاث مرات
فى نسق واحد فلا يتنعم ولا يتجلجج ، وقيل لهم : إن ذلك إنما اعتراه إذا كان
من أشعار الجن ، صدقوا بذلك .

ومن ذلك قول ابن سیر :

لم بَصُرْها والحمدُ لله شئٌ وانثنت نحو عَزَفٍ نفسٌ ذهولٍ

فتفقد النصف الآخر من هذا البيت فأنك ستجد بعض ألفاظه يتبرأ من
بعض « (٣) » .

(١) البيان ، ج ١ ص ٢٠ .

(٢) البيان - ج ١ ص ٦٩ .

(٣) البيان ، ج ١ ص ٦٥ .

وينبغي أن تكون الألفاظ متماثلة متلازمة كي لا يقع بينها التنافر فتصح
كأولاد علة ، يقول : « وأنشدني أبو العاصي ، قال : أنشدني خلف الأحمر
في هذا المعنى :

وبعض قريض القوم أولاد علة بكد لسان الناطق المتحفظ (١)
وقال أبو العاصي : وأنشدني في ذلك أبو البيداء الرباعي :

وشعر كبير الكبش فرق بينه لسان دعي في القريض دخيل

فانه يقول : إذا كان الشعر مستكرها وكانت ألفاظ البيت من الشعر
لا يقع بعضها بمثالا لبعض كان بينها من التنافر ما بين أولاد العلات . وإذا
كانت الكلمة ليس موقعها إلى جنب أختها مرضيا موافقا كان على اللسان
عند إنشاد ذلك الشعر مؤونة .

قال : وأجود الشعر ما رأيت متلاحم الأجزاء سهل المخارج ، فتعلم بذلك
أنه قد أفرغ إفراغا واحدا ، وسبك سبكاً واحداً ، فهو يجري على اللسان كما
يجري على الدهان .

وأما قوله : « كبير الكبش » فانما ذهب إلى أن « كبير الكبش » يقع متفرقا
غير مؤتلف ولا متجاور ، وكذلك حروف الكلام وأجزاء البيت من الشعر
تراها متفقة ملساء ولينة المعاطف سهلة ، وترأها مختلفة متباينة ومتنافرة مستكربة
تشق على اللسان وتكد ، والأخرى تراها سهلة لينة ورطبة موانية ، سلسة
النظام خفيفة على اللسان حتى كأن البيت بأسره كلمة واحدة ، وحتى كأن
الكلمة بأسرها حرف واحد (٢) .

ويرى أن اللفظ كما لا ينبغي أن يكون عاميا وساقطا سوقيا ، فكل ذلك
لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا إلا أن يكون المتكلم بدويا أعرابيا ، فان

(١) أولاد علة : هم بنو رجل واحد من أمهات شتى :

(٢) البيان ، ج ١ ص ٦٦ .

الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس كما يفهم السوق رطانة السوق . (١)

لقد اهتم الجاحظ بالألفاظ اهتماماً عظيماً أولاً عناية كبيرة ، وقد دفعه هذا الاهتمام إلى أن يقول : « والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبلوي والقروي والمدني ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ وسهولة المخرج ، وكثرة الماء ، وفي صحة الطبع وجودة السبك ، فأنما الشعر صناعة وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » (٢) .

وظن بعض الباحثين أنه يميل إلى اللفظ كل الميل ، وأنه لا يرى للمعنى كبير أهمية ، والواقع أنه عنى باللفظ وأعطاه نصيبه من الاهتمام ، وشغل بالمعنى والتصوير الأدبي الذي يقول عنه : « فأنما الشعر صناعة ، وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » ، وهذه نظريته التي شرحها عبدالقاهر الجرجاني وسماها « نظرية النظم » ، فالجاحظ اهتم بالألفاظ والمعاني والتصوير مع أنه يروى أن بعضهم لا يحفل إلا بالمعنى وحده كأبي عمرو الشيباني الذي يرى أن المعنى متى كان رائعاً حسناً ظل كذلك في أية عبارة وضع . فالبينان :

لا تحسبن الموت موت البلى فأنما الموت سؤال الرجال
كلاهما موت ولكن ذاك أقطع من ذلك لذل السؤال

استحسنها أبو عمرو على حين ليست عليها مسحة من جمال سوى الوزن . وعابه الجاحظ ورأى أنه مسرف في تقديرهما ، وقال : « وأنا رأيت أبا عمرو الشيباني وقد بلغ من استجدادته لذين البيتين ونحن في المسجد يوم الجمعة أن كلف رجلاً حتى أحضره دواة وقرطاساً حتى كتبها له ، وأنا أزعج أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً ، ولولا أن أدخل في الحكم بعض الفتك لزعمت أن ابنه لا يقول شعراً أبداً » (٣) .

(١) ينظر البيان ، ج ١ ص ١٤٤ .

(٢) الحيوان ، ج ٣ ص ١٣١ .

(٣) الحيوان ، ج ٣ ص ١٣١ .

لقد اهتم الجاحظ باللفظ ولكنه لم يهمل المعنى ، ولذلك فليس صحيحا ما ذهب إليه بعضهم وهو أن الجاحظ كرّس جهوده لخدمة الألفاظ ، ولأجله خاض عبدالقاهر الجرجاني غمار هذا البحث . ويرى الدكتور محمد مندور أن كل آراء عبدالقاهر تنحصر في مسألتين :

الأولى : إنكاره لما رآه الجاحظ من أهمية فصاحة الألفاظ باعتبار تلك الفصاحة صنعة في اللفظ ذاته ، ثم ثورته على مذهب أبي هلال العسكري الذي يرد جودة الكلام إلى محسنات لفظية تقف عند الشكل .

الثانية : تعليقه جودة الكلام بخصائص في النظم . (١)

وعبارة الجاحظ « فأنما الشعر صناعة ، وضرب من الفسج ، وجنس من التصوير » ، وما نقله عبدالقاهر من اهتمامه بالصياغة والصناعة ، خير ما يفند هذا الرأي ، لأن عبدالقاهر سار على خطا الجاحظ ونقل مصطلحه في التصوير وقال : « وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئا نحن ابتدأناه فينكره منكر بل هو مستعمل مشهور في كلام العرب ، ويكفيك قول الجاحظ : وإنما الشعر صناعة ، وضرب من التصوير » (٢) . فالجاحظ من أصحاب الصياغة ولذلك تسقط عنه مهمة الاهتمام بالشكلية والألفاظ ، وإن كان كثير الاعتناء باللفظ واختيار ما يؤدي المعنى أداة حسنا ، وهذه مهمة الأديب الذي يقدر قيمة الكلام ويبدل في سبيله أعظم الجهود ، وقد كان الجاحظ أدبيا كبيرا وعالما قديرا ، فعنى بالألفاظ كما عنى بالمعاني وكان له الفضل في تصوير نظم الكلام .

ابن قتيبة :

وتحدث ابن قتيبة (- ٢٧٦ هـ) عن الألفاظ ، وذكر أن الشعر أربعة

أضرب :

(١) ينظر في الميزان الجديد ، ص ١٤٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .

١ - ضرب منه حسن لفظه وجاد معناه : كقول القائل في بعض بني أمية (١) :

في كفه خيزرانٌ ريمه عتيقٌ من كف أروع في عرينه شممٌ
يُغضّي حياةً ويُغضّي من مهابته فما يكلم إلا حين يبتسم
وكقول أوس بن حجر :

أبتها النفسُ أجعلني جزعاً إنَّ الذين تحلّرين قد وقعا

٢ - وضرب منه حسن لفظه وحلا فاذا أنت فتشته لم تجد هناك فائدة في
المعنى كقول القائل :

ولما قضينا من ميتسى كلَّ حاجة
ومسح بالأركان من هو ماسحٌ
وشدّت على حُذْب المهاري رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو راجعٌ
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطى الأباطحُ

يقول ابن قتيبة : « هذه الألفاظ كما ترى أحسن شيء تخرج ومقاطع
ومقاطع ، وإن نظرت إلى مانعها من المعنى وجدته : ولما قطعنا أيام ميني
واستلمنا الأركان وعالينا إبلنا الأنضاء ، ومضى الناس لا ينتظر الغادي
الرائح ابتدأنا في الحديث وسارت المطى في الأباطح » (٢) . ونحوه قول
المعلوط :

(١) كذا في الشعر والشعراء ، وفي الطامش أنها للحزبين الكناني في أبيات يمدح بها
عبد الله بن عبد الملك بن مروان . والبيتان في ديوان الفرزدق ، ج ٢ ص ١٨٧
(طبعة مكتبة صادر) ، وهما في مدح زين العابدين رضي الله عنه .

(٢) الشعر والشعراء ، ج ١ ص ٦٦ . ولعبد القاهر الجرجاني غير هذا الرأي
فهر يراها من أبدع الشعر وأعذبه وقد حللها تحليلاً جميلاً . (ينظر دلائل الإعجاز
ص ٥٨) .

إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِبَيْتِكَ غَادِرُوا وَتَسْلًا بِعَيْتِكَ لَا يُزَالُ مَعْنَسَا
غِيْضُنْ مَنْ عِبْرَاتِيْهِنَّ وَقُلْنَ لِيْ : مَاذَا لَقِيتِ مِنَ الْهَوَى وَلَقِينَا (١)

٣ - وضرب منه جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه كقول لبيد بن ربيعة :
مَا عَاتَبَ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ كَنْفُسَهُ وَالْمَرْءَ يُصْلِحُهُ الْجَلِيسُ الصَّالِحُ
٤ - وضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه ، كقول الأعشى في امرأة :

وَفُوهَا كَأَقْحَى غَسَّذَاهُ دَائِمُ الْمَطْلُ
كَمَا شَيْبَ بَرَّاحٍ بَا رِدِّ مِنْ عَسَلِ النَّحْلِ

ولم يُشِرْ ابن قتيبة إلى لفظة « الفصاحة » في كتابه « الشعر والشعراء »
ولكنه استعمل كلمة « الألفاظ » ، ويرى أن « المُحَدَّثَاتِ » ليس له أن يُتبع
المتقدم في استعمال وحشى الكلام ككثير من أبنية سيبويه ، ولا أن يسلك
فيما يقول الأساليب التي لاتصح في الوزن ولا تخلو في الأسماع . يقول :
« وهذا بكثُر ، وفيما ذكرت منه ما ذلك على ما أردت من اختيارك أحسن
الروى وأسهل الألفاظ وأبعدها من التعقيد والاستكراه ، وأقربها من أفهام
العوام . وكذلك اختار للمخطيب إذا خطب والكاتب إذا كتب فإنه يقال :
« أسبر الشعر والكلام المطمع » يراد الذي يطمع في مثله من سمعه وهو مكان
النجم من يد المتناول » (٢) .

وفي كتابه « أدب الكاتب » حديث عن الألفاظ والأبنية ، ولكنه
لا يسميها « فصاحة » وإنما هي قواعد يستعين بها الكاتب . وعقد في كتابه
« عيون الأخبار » بابا سماه « كتاب العلم والبيان » تحدث فيه عن الإعراب
واللحن والتشادق والغريب والبيان والألفاظ التي ترفع في كتب الأمان
والعهود والخطب . وهو في هذه الأبواب والفصول ليس كالجاحظ الذي
أرسي كثيرًا من قواعد الفصاحة ووضع أمثلها التي تتردد في كتب البلاغة
والنقد .

(١) البتآن في ديوان جرير ، ص ٥٢٨ ، وها من قصيدة في هجاء الأخطل .

(٢) الشعر والشعراء ، ج ١ ص ١٠٣ .

المبرد :

وليس فيما كتب المبرد (- ٢٨٥هـ) إشارة إلى الفصاحة وإن كان يفضل أن تكون الألفاظ جزلة . (١)

ثعلب :

ولا فيما كتب أبو العباس ثعلب (- ٢٩١هـ) الذى أشار إلى جزالة الألفاظ . (٢)

ابن المعتز :

ولا فيما ألف ابن المعتز (- ٢٩٦هـ) صاحب كتاب البديع .

قدامة :

وتحدث قدامة بن جعفر (- ٣٣٧هـ) عن نعت اللفظ ، وقال ينبغي أن يكون سمحا ، سهل مخارج الحروف من مواضعها ، عليه رونق الفصاحة مع الخلو من البشاعة . (٣) وذكر عيوب اللفظ وهى :

١ - أن يكون ملحونا وجاريا على غير سبيل الإعراب واللغة .

٢ - وأن يركب الشاعر منه ما ليس بمستعمل إلا فى القسرة .

٣ - ولا يتكلم به إلا شاذاً ، وذلك هو الوحشى الذى مدح عمر بن الخطاب رضى الله عنه - زهيراً بمجانبته له وتكسبه إياه فقال : « لا يتبع حوشى الكلام » .

٤ - ومن عيوب اللفظ المعاظلة ، وهى التى وصف عمر بن الخطاب زهيراً بمجانبته لها فقال : « كان لا يعاظم بين الكلام » . وهى ليست مداخلية الشيء فى الشيء ، لأنه محال أن ينكر مداخلية بعض الكلام فيما يشبهه من

(١) الكامل ، ج ١ ص ٤٣ .

(٢) قواعد الشعر ، ص ٥٩ .

(٣) نقد الشعر ، ص ٢٦ .

بعض أو فيما كان من جنسه ، وإنما يكون الإنكار فيما يدخل بعضه فيما
ليس من جنسه وما هو غير لائق به . (١)

ابن وهب :

وفي كتاب « البرهان في وجوه البيان » (٢) لأبي الحسين إسحاق بن
إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب إشارات إلى جزالة اللفظ وسخافته
وركاكته . ولم يحدد معاني هذه المصطلحات واكتفى بالتمثيل وقال : « وأما
جزالة اللفظ فكقوله :

وعلى عدوك يا ابن عمِّ محمد رَصَدَان : ضوء الشمس والإظلامُ
فاذا تنبه رُعَيْتَهُ وإذا غَضَا سَلَّتْ عَلَيْهِ سِوْفَتُكَ الْأَحْضَلَامُ
وأما سخافة اللفظ وركاكته فمثل قول الآخر :

يا عتَبَ سيدى أما لك دِينُ حَتَّى مَتَى قَلْبِي لَدَيْكَ رَهِيْنُ
فأنا الصبورُ لكل ما حَمَلْتَنِي وَأَنَا الشَّقِيُّ الْبَائِسُ الْمُسْكِينُ (٣)

وقال عن الفصيح : « وأما الفصيح من الكلام ، فهو ما وافق لغة
العرب ولم يخرج عما عليه أهل الأدب ، ولتصحيح ذلك وضع النحو ،
ولجمعه وضعت الكتب في اللغة ، وذكر المستعمل منها والشاذ والمهمل .
وحق من ينشأ في العرب أن يستعمل الاقتداء بلغتهم ، ولا يخرج عن جملة
ألفاظهم ، ولا يقع من نفسه بمخالفتهم فيخطئوه ويلعنوه » (٤)

وليس في هذه الإشارات ما يوضح رأى صاحب « البرهان » في الفصاحة
كما عرفها الجاحظ ومعاصروه .

(١) نقد الشعر ، ص ١٩٦ .

(٢) هو النص الكامل للكتاب المطبوع باسم « نقد النثر » المنسوب إلى قدامة
ابن جعفر .

(٣) البرهان في وجوه البيان ، ص ١٧٧ .

(٤) البرهان ، ص ٢٥٢ .

وذكر أبو حلال العسكري (- ٣٩٥ هـ) رأيين في الفصاحة :

الأول : إن الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما ، لأن كل واحد منهما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له . يقول : « فأما الفصاحة فقد قال قوم : إنها من قولهم : أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره ، والشاهد على أنها هي الإظهار قول العرب : أفصح الصبح إذا اضاء . وأفصح اللبن إذا تجلت عنه رغوته فظهر ، وفصح أيضا . وأفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين ، وفصح اللسان إذا عبر عما في نفسه وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ .

وإذا كان الأمر على هذا فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما » (١) .

الثاني : أنها مختلفان ، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكانت مقصورة على المعنى . يقول : « وقال بعض علمائنا : الفصاحة تمام آلة البيان ، فلهذا لا يجوز أن يُسمَّى الله تعالى فصيحاً إذ كانت الفصاحة تتضمن الآلة ، ولا يجوز على الله تعالى الوصف بالآلة ويوصف كلامه بالفصاحة لما يتضمن من تمام البيان . والدليل على ذلك أن الألفح والتمتاع لا بسميان فصيحين لتقصان آلهما عن إقامة الحروف . وقيل : « زياد الأعجم » لتقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف ، وكان يعبر عن الحمار بالممار ، فهو أعجم وشعره فصيح لتام بيانه » (٢) .

ووضَّح الأمر بقوله : « ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ والبلاغة تتناول المعنى ، أن البيغاء يُسمَّى فصيحاً ولا يسمى بليغاً إذ هو مقيم

(١) كتاب الصنائع ، ص ٧ .

(٢) كتاب الصنائع ، ص ٧ .

الحروف وليس له قصد إلى المعنى الذى يؤديه . وقد يجوز مع هذا أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً بليغاً إذا كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك ، غير مستكره فح ولا متكلف ونخم ، ولا يمنعه من أحد الاعمين شئ لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف . (١)

وهذا هو رأيه ، أما رأى الأول فقد عرضه ، لأن بعضهم يذهب إلى ذلك . وعقد فصلاً في تمييز الكلام تحدث فيه عن صفات الألفاظ الحسنة ، وانتهى إلى أن الكلام إذا جمع العلوثة والجزالة والسهولة والرصانة مع السلامة والنصاعة ، واشتمل على الرونق والطلاوة ، وسلم من الحيف في التأليف ، وبعد عن سمجة التركيب ، وورد على الفهم الثاقب — قبله ولم يرده — وعلى السمع المصيب استوعبه ولم يمججه ، والنفس تقبل اللطيف وتنبو عن الغليظ . (٢)

وأعطى الألفاظ أهمية كبيرة ، لأنه ليس الشأن في إيراد المعانى ، لأن المعانى يعرفها العربى والعجمى والقروى والبدوى ، وإنما هو في جودة اللفظ وصفاته ، وحسنه وبهائه ، ونزاهته ونقائه ، وكثرة طلاوته ومائه مع صحة السبك والتركيب . وليس يُطلب من المعنى إلا أن يكون على هذه الأوصاف ، وهو ما أشار إليه الجاحظ من قبل ، ولكنه جعل التصوير أساس البيان .

ابن سنان :

وعقد ابن سنان الخفاجى (— ٤٦٦ هـ) في كتابه « سر الفصاحة » فصولاً ضافية تحدث فيها عن صفات الحروف ومخارجها ، وفصاحة اللفظة المفردة والألفاظ المؤلفة .

(١) كتاب الصناعين ، ص ٨ .

(٢) كتاب الصناعين ، ص ٥٧ .

والفصاحة - عنده : « الظهور والبيان » (١) ، والفرق بينها وبين البلاغة « أن » الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة ، وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغا » (٢) .

ولكى تكون اللفظة الواحدة فصيحة ينبغي أن تتوفر فيها بعض الشروط قال : « إن » الفصاحة على ما قدمنا نعتٌ للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ومعنى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف وبوجود أصدادها تستحق الأطراح والذم . وتلك الشروط تنقسم قسمين :

فالأول منها : يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه .

والقسم الثاني : « يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض » (٣)

فأما الذى يوجد في اللفظة الواحدة فهأية أشياء :

الأول : أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، وعلة ذلك أن الحروف التى هى أصوات تجرى من السمع بجري الألوان من البصر ، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة .

ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير جل كلام العرب عليه ، فأما تأليف الحروف المتقاربة فثل « الهُعْخُع » ، وقد روى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي قال : « سمعنا كلمة شنعاء هى « الهُعْخُع » وأنكرنا تأليفها .

(١) سر الفصاحة ، ص ٥٩ .

(٢) سر الفصاحة ، ص ٦٠ .

(٣) سر الفصاحة ، ص ٦٥ .

وقيل : إن أعرابيا سئل عن ناقته فقال : تركتها ترعى المصحع (١) . وقال ابن سنان : « ولحروف الحلق مزية في الفصح إذا كان التأليف منها فقط وأنت تدرك هذا وتستقيحه كما يفتح عندك بعض الأمزجة من الألوان وبعض النغم من الأصوات » (٢) .

الثاني : أن يكون لتأليف اللفظة في السمع حسن ومزية على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة كما نجد لبعض النغم والألوان حسنا يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه . ومثاله في الحروف « ع . ذ . ب » فإن السامع يجد لقولهم « العَذَب » - اسم موضع و « عَذِيَّة » - اسم امرأة - و « عَذَب » و « عَذَاب » و « عَذَب » و « عَذَابَات » مالا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف . وليس سبب ذلك بعد الحروف في الخارج فقط ولكنه تأليف مخصوص مع البعد ، ولو قد تمت الذال أو الباء لم نجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير . وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصنا أو فطنا أحسن من تسميته عسلوجا ، وأن أغصان البان أحسن من صاليج الشوحط (٣) . ومن الكلمات العذبة الجميلة « تفأوح » وقد استعملها المتنبي فقال :

إذا سارت الأحداجُ فوق نباته تفأوح ميسكُ الغانياتِ ورثدُهُ (٤)

وهي في غاية من الحسن ، وقيل : إن المتنبي أول من نطق بها على هذا المثال .

(١) سر القصاحة ، ص ٥٧ .

(٢) سر القصاحة ، ص ٦٧ .

(٣) الشوحط : شجر يتخذ منه القسي :

(٤) الرند : العود ، أو الآس ، أو شجر طيب الرائحة :

ومثال ما يكره قول المتنبي :

مبارك الاسم أغسّر القلب كريمة الجرشي شريف النسب (١)

فانك تجد في « الجرشي » تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه ، وأين كلمة
« النفس » من هذه اللفظة الثقيلة ؟

الثالث : أن تكون الكلمة غير متوعدة وحشية كقول أبي تمام :

لقد طلعت في وجه ميصّر بوجهه بلا طائر سعاد ولا طائر كنهل

فان « كنهلا » هنا من غريب اللغة ، وروى أن الأصمعي لم يعرف هذه
الكلمة وأنها ليست موجودة إلا في شعر بعض الهذليين وهو قوله :

قلو أن سلمى جاره أو أجاره رياح بن سعد رده طائر كنهل

وقيل : إن الكهل الضخم ، وهي لفظة ليست قبيحة التأليف لكنها
وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي .

ولهذا اعتمد الخدائق من الشعراء على اختيار أسماء المنازل والنساء في
الغزل وتجنبوا ما لا يحسن لفظه ، وغابوا على جرير قوله :

ونقول بوزع قد دببت على العصا هلا هزئت بعيرنا يابوزع

وذكروا أن الوليد بن عبد الملك قال له : أفسدت شعرك بـ « بوزع » .

وقد قال ابن سنان : « وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب
عزة :

وما روضة بالحزن طيبة الثرى يمج الندى جنبائها وعرارها

ذكر « الجشجات » لأنه اسم غير مختار ، ولو أمكنه ذكر غيره كان
عندي أليق وأوفق . ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه — علاثة —
ونداءه بالترخيم في قوله :

(١) كريمة الجرشي : كريمة النفس .

قف بالطلول الدازسات عللا . أضحت حبال قطين رثا
وإن كان الروى قاده إلى ذلك ، فليت شعرى من حظر عليه القوافى
واقصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ، (١) .

الرابع : أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية ، ومثال العامية قول أبى
تمام :

جلبت والموت مبدح صفتة وقد تفرعن فى أفعاله الأجل
فان « تفرعن » مشتق من اسم « فرعون » وهو من ألفاظ العامة ، وعادتهم
أن يقولوا :

« تفرعن فلان » إذا وصفوه بالجبرية .

ومنه قول أبى نصر عبد العزيز بن نباتة :

أقام قوام الدين زين قنائه وأنضح كى الجرح وهو فطير

لفظة « فطير » عامية مبتذلة .

ومنه قول أبى تمام :

قد قلت لما ليج فى صدّه اعطيف على عبدك باقبرى

فان « قبرى » من ألفاظ عوام النساء .

ومن ذلك لفظة « أوجعها » فى قول ابن نباتة :

فقد رفعت أبصارها كل بلدة من الشوق حتى أوجعها الأخادع

ولفظة « الجورب » فى قول المتنبى :

تستغرق الكف فودبه ومنكه وتكنسى منه ريح الجورب الخلق

الخامس : أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة . ويدخل في هذا القسم ما ينكره أهل اللغة ويردّه علماء النحر من التصرف الفاسد في الكلمة ، وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية كما أنكروا على أبي الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيِّفَ ريشه ريباً الزمان تحيِّفَ المقراض
وقالوا : ليس « المقراض » من كلام العرب ، ولم يسمع عنهم إلا مثني .
وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عبّر بها عن غير ما وضعت
له في عرف اللغة ، كما قال البحرى :

يشق عليه الريح كلَّ عشيّة جيوب الغمام بين بكيرٍ وأيسر
فوضع « الأيم » مكان « الثيب » وليس الأمر كذلك ، إنما « الأيم »
التي لا زوج لها بكيراً كانت أو ثيباً . ومن ذلك قول البحرى :

شرطى الإنصاف إن قيل اشترط وصديق من إذا صافى قسط
وأراد به « قسط » عدل ، لأن الأمر عليه ، وليس الأمر كذلك وإنما
يقال « أقسّط » إذا عدل ، و « قسّط » إذا جار ، ومنه قوله تعالى :
« وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً » (١)

وقد يكون على جهة الحذف من الكلمة كقول رؤبة بن العجاج :

قواطناً مكّة من ورق الحما

يريد : الحمام

وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة مثل أن تشيع الحركة فيها فتصير
حرفاً ، كما قال الشاعر :

وأنت على الغواية حين ترى وعن عيب الرجال بمنزّاح
أى : بمنزّح .

وقد يكون إيراد الكلمة على وجه الشاذ القليل ، كلفظة « باهت » التي جاءت ردئة شاذة في قول البحري :

متحيرين فباهت متعجب مما يرى أو ناظر متأمل

والعربي المستعمل « بهت الرجل يبهت فهو مبهوت » .

ويدخل في هذا القسم ما يسمى الضرورة الشعرية من إظهار التضعيف ، أو مدّ المقصور ، أو قصر الممدود ، أو تأنيث المذكر على بعض التأويل ، أو صرف مالا ينصرف ، وغير ذلك .

السادس : أن لا تكون الكلمة قد عُبِّرَ بها عن أمر آخر يكره ذكره ، فإذا أوردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت وإن كُلت فيها الصفات كقول الشريف الرضي :

أعزّزْ عليّ بأنّ أراك وقد خلت من جانبيك مقاعدُ العوادِ

فايراد « مقاعد » في هذا البيت صحيح ، إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشأن ، لاسيما إضافته إلى من يحتمل إضافته إليهم وهم العوادة ، ولو انفرد لكان الأمر فيه سهلا فأما إضافته إلى ما ذكره ففيها قبح لإخفاء به .

السابع : أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه القصاحة . ومن ذلك قول أبي نصر بن نباتة :

فاياكم أن تكشفوا عن رؤوسكم ألا إن مغناطيسهن الفوائب

فـ « مغناطيسهن » كلمة غير مرضية لفظها .

ومنه قول أبي تمام :

فلا ذريجان اختيال بعدما كانت مُعرّس عبّرة ونكال
ستجّت ونهنا على استساجها ما حولها من نُضرة وجمال

فقوله « فلاذوييجان » كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي غير عربية ، وكذلك قوله « استسماجها » ردى لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد في الألفاظ إلى الشاذ النادر .

ومنه قول المتنبي :

إنَّ الكريّم بلا كرامٍ منهم مثلُ القلوب بلا سُوداواتِها (١)
فهو سوداواتها « كلمة طويلة جدا .

الثامن : أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك ، فإنها تحسن به . ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وغاب قُميرٌ كنت أرجو طلوعه وروّجَ رعيانٌ ونومٌ سُمُرٌ
وهذا تصغير مختار في موضعه ، فأما الأسماء التي لم ينطق بها إلا مصغرة كاللّجين والثريا فليس للتصغير فيها حسن يذكر ، لأنه غير مقصود بها ما ذهب إليه ابن سنان .

ومعظم هذه الشروط تدخل في فصاحة الألفاظ المؤلفة ، والإخلال بها قد يؤدي إلى زيادة القبح والتنافر في الكلام ، لأنه حين تكون الألفاظ مجتمعة تحتاج إلى دقة في التركيب واختيار اللطيف منها . يقول ابن سنان متحدثا عن الشرط الأول : « إنَّ الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة الخارج ، وهذا بعينه في التأليف وبيانه أن يجنب الناظم تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام كما أمرناه بنجنب ذلك في اللفظة الواحدة ، بل هذا في التأليف أقبح ، وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثلاً يستمر في الكلام المؤلف إذا طال واتسع » (٢) .

(١) سوداء القلب : حبه ، وجمعها سوداوات .

(٢) سر الفصاحة ، ص ١٠٧ .

ومما قبح قول أبي تمام :

فالمجند لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى المؤمل منك إلا بالرضى
ومنه قول الآخر :

وقبر حَرَبٍ بمكان قَفَرٍ وليس قُرْبَ قبر حَرَبٍ قَبْرُ
ومنه قول المتنبي :

وتُسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ سُبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

وأما الثاني من شروط اللفظة المفردة في التأليف إذا ترادفت
الكلمات المختارة فيوجد الحسن فيها أكثر وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من
تلك الكلمات إلا القليل ، وهذا يرجع إلى اللفظة بانفرادها وليس للتأليف فيه
إلا ما أثاره التواتر والترادف . وكذلك الثالث والرابع من الأقسام لا علة
للتأليف بهما ، وإنما يقبح إذا كثرت فيه الكلام الوحشي أو العامي .

وأما الخامس فالتأليف به علة وكيدة ، لأن إعراب اللفظة تبع
لتأليفها من الكلام وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه .

وأما السادس فالتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها ، فإن
القبح يختلف بحسب ذلك .

وأما السابع فلا علة للتأليف به ، إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا
ترادفت فيه الكلمات الطوال .

وأما الثامن فلا علة للتأليف به إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها .

ودراسة ابن سنان للفصاحة من أخصب الدراسات ، ولا يكاد المتأخرون
يخرجون عنها في كل ما ألفوا أو اختصروا أو شرحوا .

عبد القاهر :

وكانت الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان ألفاظاً مترادفة عند عبد القاهر
الجرجاني (- ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) ، وكلها يعبر بها عن « فضل بعض القائلين

على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد
ورأوا أن يعلمهم ما في نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم » (١)

والألفاظ عنده تخدم المعاني وأوعية تتبعها في حسنها وجهاها أو قبحها
ورداؤها ، يقول : « ولن نجد أيسر طائرا ، وأحسن أولا وآخرها ،
وأهدى إلى الاحسان ، وأجلب للاستحسان من أن ترسل المعاني على سجيئتها
وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ ، فانها إذا تركت وما تريد لم تكن إلا
ما يليق بها ولم تلبس من المعارض إلا ما يزينها . فاما أن تضع في نفسك أن
لا بد من أن تجتنب أو تسجع بلفظين مخصوصين فهو الذي أنت بعرض
الاستكراه وعلى خطر من الخطأ والوقوع في الذم . فان ساعدك الجسد كما ساعد
في قوله :

أَوْ دَعَانِي أُمْتُ بَمَا أَوْدَعَانِي

وكما ساعد أبا تمام في نحو قوله :

وَأَنْجِدْتُمْ مِنْ بَعْدِ إِيْتَامٍ دَارَكُمْ فَيَا دَمْعُ أَنْجِدْنِي عَلَى سَاكِنِي نَجِدْ

وقوله :

هِنَّ الْحَمَامُ فَإِنْ كَسَرْتَ عِيَاةً مِنْ حَائِنٍ فَانْهِنَّ حِيَامُ
فذلك وإلا أطلقت ألسنة العيب » (٢) .

إن الفصاحة تكون في المعنى وليس للكلمة المفردة كبير قيمة ، وكثيرا
ما تستعمل اللفظة في موضع فتكون حلوة الجرس عذبة ، وتستعمل في موضع
آخر فتفقد تلك المزية ، وإنما كان ذلك « لأن المزية التي من أجلها نصف
اللفظ في شأننا هذا بأنه فصيح مزية تحدث بعد أن لا تكون وتظهر في العلم
من بعد أن يدخلها النظم . وهذا شيء إن أنت طلبته فيها وقد جئت بها أفرادا

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ١٩ ، وينظر دلائل الإعجاز ، ٤٠١ .

لم تَرَمَ فيها نظماً ولم تحدث لها تأليفاً طلبت محالاً . وإذا كان كذلك وجب أن تعلم قطعاً أن تلك المزية في المعنى دون اللفظ « (١) » .

فالألفاظ عند عبدالقاهر لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وإنما تثبت لها التفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ . ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ « الأخذع » في بيت الحماسة :

تَلَكَّفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتاً وَأَخْذَعَا (٢)

وبيت البحري :

وإِنِّي وَإِنْ بَلَغْتَنِي شَرَفَ الْغِنَى وَأَعْتَقْتُ مِنْ رِقِّ الْمَطَامِعِ أَخْذَعِي

فإن لها في هذين البيتين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام :

يَا دَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أَخْذَعِيكَ فَقَدْ أَصْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خَرْقِيكَ

فتجد لها من الثقل على النفس ومن التغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والحنفة والإناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظة « الشيء » فأنك تراها مقبولة حسنة في موضع وضعيفة مستكرهة في موضع آخر ، وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

وَمِنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدُّمِيِّ

وإلى قول أبي حية النخعي :

إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرْءُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمَلُّ التَّقَاضِيَا

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٧ .

(٢) الأخذعان : عرقان في جانبي العنق قد خفيا وبطنا ، والبيت : صفحة العنق .

فأنك تعرف حسنها ومكانها من القبول ، ثم انظر في بيت المتنبي :
لو الفلَّكُ الدَّوَّارُ أبغضتْ سعيه لعمَّقه شيءٌ عن الدوران
فأنك تراها تفل وتضؤل بحسب نبلها وحسنها فيما تقدم .

ومن سر هذا الباب أنك ترى اللفظة المستعارة قد استعيرت في عدة مواضع ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لا تجدها في الباقي ، مثال ذلك أنك تنظر إلى لفظة « الجسر » في قول أبي تمام :

لا يطمع المرء أن يجتأب لجسَّته بالقول ما لم يكن جِسْرًا له العَمَلُ
وقوله :

بصُرْتُ بالراحة العُظمى فلم ترها تُنالُ إلا على جِسْرٍ من التَّعَبِ
فترى لها في الثاني حسنا لا نراه في الأول ، ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرقي :

قُولِي : نَعَمْ ، وَنَعَمْ إِنْ قُلْتَ وَاجِبَةٌ
قَالَتْ : عَمَى وَعَمَى جِسْرٌ إِلَى نَعَمْ
ترى لها لطفًا وخلابة وحسنًا ليس الفضل فيه بقليل .

ويذهبى عبدالقاهر إلى أن الكلمة لو كانت إذا حسنت من حيث هي لفظ وإذا استحققت المزية والشرف ، استحققت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع آخراتها المحبورة لها في النظم لما اختلفت بها الحال ولكانت إما أن تحسن أبدا أو لا تحسن أبدا (١) .

ولعل الغرض الديني كان دافعا إلى هذا الرأي ، لأن كلمات القرآن الكريم عربية نطق بها الشعراء والخطباء وتداولها الناس ، وليس لها مزية وهي مفردة لا يضمها سلك يوحد بينها ويجمع متفرقها ، ولكي يظهر عبدالقاهر

إعجاز القرآن ويرد ما كان يشيع في البيئات المختلفة اتجه إلى نظرية النظم
ليسند بها المسالك ويفند آراء المختلفين ويوقف طعنات الحاقدين .

ولم يقف عند الاهتمام بالنظم وإنما اهتم بالتصوير الأدبي الذي لا يكون
إلا بترتيب الألفاظ والتأليف بينها ، يقول : « ومعلوم أن سبيل الكلام
سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي
يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار ، فكما
أن محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته أن
تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك
الصنعة ، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام
أن تنظر في مجرد معناه . وكما أننا لو فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة
هذا أجود أو فضة ذاك أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم ، كذلك
ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون تفضيلا له من حيث
هو شعر وكلام » (١) .

فبعد القاهرة يرى أن لتصوير الأدبي قيمة كبيرة ، ولذلك أطال الكلام
في « أسرار البلاغة » على الوسائل التي تجعل الصورة حسنة مقبولة ، وفصل
القول في نظرية النظم ، وذهب إلى أبعد من ذلك ورأى أن في الاستعارة مالا
يمكن بيانه إلا بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته . يقول متحدئا عن
الاستعارة في بيت الشاعر :

سألت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجوه كالدينانير

« فأنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغازبتها إنما تم لها الحسن وانتهى
إلى حيث انتهى بما توغى في وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها قد
ملحت ولطفت بمعاونة تلك ومؤازرته لها . وإن شككت فاعمد إلى الجارين
والظرف فأزل كلاما منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه فقل : « طالت

شعاب الحى بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره « ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والخلاوة وكيف تعدم أريحيته التى كانت وكيف تذهب النشوة التى كنت تجدها » (١) .

إنّ الفصاحة عنده لا تكون إلاّ بتوخى معانى النحو ، أى النظم ، والألفاظ لا تنفد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ويعمد بها إلى وجه فى التركيب . فلو أنّك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته حدّاً كيف جاء واتفق وأبطلت نضده ونظامه الذى عليه بنى وفيه أفرغ المعنى وأجرى ، وغيرت ترتيبه الذى بخصوصيته أفاد كما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد نحو أن نقول فى « قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل » : « منزل قفا ذكرى من نبك حبيب » أخرجه من كمال البيان إلى محال الهذيان ، وأسقطت نسبته من صاحبه ، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه ، بل أحلّت أن يكون له إضافة إلى قائل ونسب يخص بمتكلم (٢) .

وانتهى إلى الحكم بالخطأ على من قصّر الفصاحة على الكلمات من حيث هى ألفاظ منطوقة وأصوات مسموعة ، والأديب لا يطلب اللفظ بحال ، وإنما يطلب المعنى فإذا ظفر به فاللفظ معه وإزاء ناظره ، ولذلك لم تكن الفصاحة عنده من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب .

إنّ عبد القاهر ربط بين الفصاحة والنظم ولذلك لم يطل الكلام على شروط الفصاحة كما فعل معاصره ابن سنان الخفاجى ، ولكنه مع ذلك لا ينكرها كل الإنكار ، ونراه يقول فى خاتمة كتابه « دلائل الإعجاز » : « واعلم أنّنا لا نأبى أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلاً فيها بوجوب الفضيلة ، وأنّ تكون مما يؤكد أمر الإعجاز ، وإنا الذى ننكره ونفيل رأى من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده ويجعله الأصل

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٨ .

(٢) أمرار البلاغة ، ص ٨ .

والعمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من شتاعات (١) ، فهو لم ينكر فصاحة الألفاظ ونغمها ولكنه لم يرد أن يفسر الإعجاز بها ، ولذلك لم يدرسها كما فعل الآخرون ولم يُعَنِّ بها عناية تظهر ميزتها وتأثيرها في الكلام (٢) .

الرازي :

عرّف فخر الدين الرازي (- ٦٠٦ هـ الفصاحة) بأنها « خلوص الكلام من التعقيد (٣) » وهي — عنده — متصل بالمعنى ، لأنّ الإفادة اللفظية يستحيل تطرق الكمال والتقصان إليها ، فإن السامع للفظ إما أن يكون عالماً بكونه موضوعاً لمسماه أو لا يكون . فإن كان عالماً به عرف مفهومه بتمامه ، وإن لم يكن عالماً به لم يعرف منه شيئاً أصلاً .

وحصر البحوث المتعلقة بالدلالة اللفظية في أمرين :

الاول : أن الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودهما إلى الدلالة اللفظية .

الثاني : أن الفصاحة وإن كانت غير عائدة إلى الدلالة اللفظية ، لكن من الأمور العائدة إلى جوهر اللفظ وإلى دلالاته الوضعية ما يفيد الكلام كما لا وزينة وجمالاً (٤) .

وهذه فكرة عبد القاهر التي بنى عليها نظريته في النظم ، ويرى بهاء الدين السبكي أن الرازي يميل إلى أن الفصاحة راجعة إلى الألفاظ والمعاني (٥) .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠١ .

(٢) ينظر الفصل الثالث في اللفظ والمعنى * في كتابنا « عبد القاهر الجرجاني — بلاغته ونقده » ص ٨٩-١١٨ .

(٣) نهاية الإيجاز ، ص ٩ .

(٤) نهاية الإيجاز ، ص ١١ .

(٥) عروض الأفرح — شروح التلخيص ، ج ١ ص ١٣٥ .

ابن الأثير :

وكان ضياء الدين ابن الأثير (- ٦٣٧ هـ) أوضح من السابقين تصوراً وفهماً للفصاحة ، وقد اهتم بها اهتماماً عظيماً وصحح كثيراً من الآراء في كتابيه « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » و « الجامع الكبير » . يقول عن الفصاحة : « اعلم أن هذا باب متعذر على الراجع ومسلك متوعر على الناهج ، ولم يزل العلماء من قديم الوقت وحديثه يكثرون القول فيه والبحث عنه ، ولم أجد من ذلك ما يعول عليه إلا القليل . وغاية ما يقال في هذا الباب أن الفصاحة هي الظهور والبيان في أصل الوضع اللغوي ، يقال : أفصح الصبح إذا ظهر . ثم إنهم يقفون عند ذلك ولا يكشفون عن السر فيه » (١) .

ولا تدبين الفصاحة بهذا القول لأنه يعترض عليه بوجوده من الاعتراضات :

الأول : أنه إذا لم يكن اللفظ ظاهراً بيناً لم يكن فصيحاً ، ثم إذا ظهر وتبين صار فصيحاً .

الثاني : أنه إذا كان اللفظ الفصيح هو الظاهر البين فقد صار ذلك بالنسب والإضافات إلى الأشخاص . فإن اللفظ قد يكون ظاهراً للزيد ولا يكون ظاهراً لعمرو ، فهو إذن فصيح عند هذا وغير فصيح عند ذاك . وليس كذلك ، بل الفصيح هو فصيح عند الجميع لاختلاف فيه بحال من الأحوال لأنه إذا تحقق حد الفصاحة وعرف ما هي لم يبق في اللفظ الذي يختص به خلاف .

الثالث : أنه إذا جرى بلفظ قبيح ينبو عنه السمع وهو مع ذلك ظاهر بين ينبغي أن يكون فصيحاً ، وليس كذلك لأن الفصاحة وصف حسن اللفظ لا وصف قبيح .

فهذه الاعتراضات الثلاثة واردة على قول القائل : « إن اللفظ الفصيح هو الظاهر البين » ، ومعنى ذلك أن ابن الأثير لا يأخذ بهذا القول الذي أثار حيرته فضى يبحث عن تعريف للفصاحة ، ويحقق القول فيها . وقد شرح

المسألة بوضوح فقال إن المقصود « أن الكلام الفصيح هو الظاهر البين »
 أن تكون ألفاظه مفهومة لا يحتاج فهمها إلى استخراج من كتاب لغة ، وإنما
 كانت بهذه الصفة ، لأنها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم والنثر
 دائرة في كلامهم ، وإنما كانت مألوفة الاستعمال دائرة في الكلام دون غيرها
 من الألفاظ لمكان حسنها ، وذلك أن أرباب النظم والنثر غرّبوا اللغة باعتبار
 ألفاظها وسبّروا وقسموا فاختاروا الحسن من الألفاظ فاستعملوه ونفوا القبيح
 منها فلم يستعملوه ، فحسن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها واستعمالها دون
 غيرها سبب ظهورها وبيانها ، فالفصيح من الألفاظ هو الحسن .

فان قيل : من أي وجه علم أرباب النظم والنثر الحسن من الألفاظ حتى
 استعملوه ، وعلموا القبيح منها حتى نفوه ولم يستعملوه ؟

قيل لهم : إن هذا من الأمور المحسوسة التي شاهدها في نفسها ، لأن
 الألفاظ داخلية في حيز الأصوات ، فالذي يستلذه السمع منها ويميل إليه هو
 الحسن ، والذي يكرهه ويتفر عنه هو القبيح . ألا ترى أن السمع يستلذ
 صوت البليل من الطير وصوت الشحرور ويميل إليها ، ويكره صوت
 الغراب ويتفر عنه ، وكذلك يكره نقيق الحمار ولا يجد ذلك في صهيل الفرس
 فالألفاظ جارية هذا المجرى فانه لاخلاف في أن لفظة « المُرْتَنَة »
 و « الديمة » حسنة يستلذها السمع ، وأن لفظة « البُعاق » قبيحة يكرهها
 السمع . وهذه اللفظات الثلاث من صفة ، وهي تدل على معنى واحد ، ومع
 هذا فانك ترى لفظي « المرتنة » و « الديمة » وما جرى مجراها مألوفة
 الاستعمال ، وترى لفظ « البعاق » وما جرى مجراه متروكا لا يستعمل ،
 وإن استعمل فانما يستعمله جاهل بحقيقة الفصاحة أو من ذوقه غير سليم .

لقد ثبت أن الفصيح من الألفاظ هو « الظاهر البين » ، وإنما كان
 ظاهراً بيننا ؛ لأنه مألوف الاستعمال ، وإنما كان مألوف الاستعمال
 لمكان حسنه ، وحسنه مدرك بالسمع ، والذي يدرك بالسمع إنما هو اللفظ
 لأنه صوت يأتلف عن مخارج الحروف ، فما استلذه السمع منه فهو الحسن
 وما كرهه فهو القبيح ، والحسن هو الموصوف بالفصاحة والقبيح غير

موصوف بفصاحة لأنه ضدها لمكان قبحه . ولو كانت الفصاحة لأمر
يرجع إلى المعنى لكانت هذه الألفاظ في الدلالة عليه سواء ليس منها حسن
ومنها قبيح ، ولما لم يكن كذلك عليم أنها تخص اللفظ دون المعنى . وابن
الأثير لم يتفصل بين اللفظ والمعنى في هذا القول وإنما خص اللفظ بصفة
هي له ، والمعنى بجيء فيه ضمنا وتبعاً .

وأشار إلى الفصاحة عند المتقدمين فقال : « وقد ذكر من تقدم مني من
علماء البيان للألفاظ المفردة خصائص وهيات تتصف بها ، واختلفوا في ذلك ،
واستحسن أحدهم شيئاً فخولف فيه وكذلك استبح الآخرون شيئاً فخولف فيه ،
ولو حققوا النظر ووقفوا على السر في انصاف بعض الألفاظ بالحسن وبعضها
بالقبح لما كان بينهم خلاف في شيء منها » (١) .

ورَدَ رأى من ذهب إلى أن كل الألفاظ حسن وقال : « ومن يبلغ جهله إلى
أن لا يفرق بين لفظة « الغصن » ولفظة « العسلوج » ، وبين لفظة « المدامة »
ولفظة « الاستنط » ، وبين لفظة « السيف » ولفظة « الخشليل » ، وبين لفظة
« الأسد » ولفظة « القند وكس » ، فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب ولا يجاوب
بجواب ، بل يترك وشأنه كما قيل : « اتركوا الجاهل بجهله ولو ألقى الجمر (٢)
في رحله » . ومماثلة في هذا المقام إلا أن يسوى بين صورة زنجية سوداء
شوهاء الخلق ذات أعين حمرة وشفة غليظة كأنها كلوة وشعر قطط (٣)
كأنه زبيبة ، وبين صورة رومية بيضاء مشربة بحمرة ذات خد أسبل وطرف
كحبل ، وبهم كأنما نظم من أقاح ، وطرة كأنها ليل على صباح . فإذا كان
بإنسان من سقم النظر أن يسوى بين هذه الصورة وهذه فلا يبعد أن يكون به
من سقم النظر أن يسوى بين هذه الألفاظ وهذه . ولا فرق بين النظر والسمع
في هذا المقام فإن هذا حاسة وهذا حاسة ، وقياس حاسة على حاسة مناسب » .

(١) المثل السائر ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) الجمر : ما يمس من العذرة في الجمر أي الدبر ، أو نحو كل ذات غلب
من السباع .

(٣) الشعر القطط : القصير الجمعد .

ثم قال : « ومن له أدنى بصيرة يعلم أن اللالفاظ في الأذن نعمة لذينة كنفمة
أوتار ، وصوتا منكرا كصوت حمار ، وأن لها في الفم أيضا حلاوة كحلاوة
العسل ومرارة كمرارة الحنظل ، وهي على ذلك تجري مجرى النغمات
والطعوم (١) » .

وذكر أن ابن سنان قد تحدث عما يتعلق باللفظة الواحدة من الأوصاف
وقسمها عدة أقسام — كما مر — وفيها قال ابن سنان لا حاجة إليه ، لأن تباعد
الخارج يشمل معظم اللغة العربية ، وأن جريان اللفظة على الصرف العربي
ليس مما يوجب لها حسناً ولا قبحاً وإنما يقدح في معرفة مستعملها بما ينقله
من الألفاظ ، وأن تصغير الكلمة مما لا حاجة إلى ذكره لأن المعنى يسوق
إليه . أما الأوصاف الأخرى التي ذكرها ابن سنان فقد أقام عليها ابن الأثير
بحته في الألفاظ فقبل منها ما قبل ورفض ما رفض ، وشرح تلك الأوصاف
بما يغني عن كثير من الكتب ، وكانت دراسته من أوسع الدراسات وأعمقها
ولم يأت بعده من أضاف إليها ، وانجبت الكتب إلى التلخيص والقضاء على
الزعة الأدبية التي اتسمت بها دراسة ابن الأثير .

السكاكي :

وعندما قسم السكاكي (٦٢٦ هـ) البلاغة إلى علومها لم يعقد للفصاحة
فصلاً ، وإنما تكلم عليها بعد أن انتهى من علم البيان ، وذكر أنها قسمان :
الأول : راجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام من التعقيد .

وشرح تعقيد الكلام وقال : هو أن يعثر صاحب الفكر في متصرفه
ويشيك الطريق إلى المعنى ، كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مُملِكاً أبو أمه حي أبوه يقاربُهُ
وكقول أبي تمام :

ثانيه في كَيْدِ السماء ولم يَكُنْ كائنين ثان إذ هُما في الغارِ

(١) المثل السائر ، ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠ .

أما غير المعقد فهو أن يفتح صاحبه للفكرة الطريق ويمهده (١) .

الثاني : راجع إلى اللفظ ، وهو :

١ - أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك أن تكون على السنة
الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم لها أكثر ،
لا مما أحدثها المولدون ولا مما أخطأت فيه العامة .

٢ - وأن تكون أجرى على قوانين اللغة .

٣ - وأن تكون سليمة من التنافر .

وجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة التي حصر مرجعها في المعاني والبيان ،
ولم يجعل للفصاحة مرجعا في شيء منها ، وهو في ذلك يتابع عبد القاهر والرازي
اللذين نظرا إلى النظم ولم يؤليا اللفظ المفرد أهمية كبيرة .

ابن مالك :

واختصر بدر الدين بن مالك (- ٦٨٦ هـ) القسم الثالث من « مفتاح
العلوم » وتكلم على الفصاحة وأطلق عليها اسم البديع الذي قال عنه « هو معرفة
توابع الفصاحة » وعرف الفصاحة بأنها « صوغ الكلام على وجه له توفية
بنام الأفهام لعنايه وتبين المراد منه (٢) » . وقسمها إلى معنوية ولفظية ، وذكر
ما في « مفتاح العلوم » من صفاتها ، ثم قسم المعنوية إلى مختصة بالأفهام
والتبيين ومختصة بالتزيين والتحسين . وهذه الأنواع الثلاثة هي علم البديع
عند المتأخرين .

القزويني :

وحينما جاء الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) وجد الطريق مهتدا فأتى عن
علماء البلاغة المتقدمين ورتب بحث الألفاظ ترتيبا علميا خالف فيه السكاكي

(١) مفتاح العلوم ، ١٩٦-١٩٧ .

(٢) المصباح ، ص ٧٥ .

ويذكر الدين ، لأنه اتخذها مقدمة للبلاغة ، وفي هذه المقدمة التي كانت كشفاً عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في المعاني والبيان - تكلم على صفات الألفاظ وما ينبغي أن تكون عليه . وكان بحثه إبتدائياً باتخاذ الفصاحة مقدمة لعلوم البلاغة بعد أن كانت موضوعاً تشيع فيه الحياة (١) .

بدأ القزويني مقدمته بقوله : « للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد - فيما بلغني منها - ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ، فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيها بالاعتبارين (٢) » . وهذا غير صحيح ، لأنّ البلاغيين اهتموا بهما ووضعوا لها حدوداً وفرّقوا بينهما ، وكانت بحوث الجاحظ وقدامة وأبي هلال وعبدالقاهر وابن سنان وابن الأثير من أروع ما كتب وأبدع ما خطته يد بلاغي ناقد ، وما مقدمة القزويني إلا خلاصة هذه الدراسات ، فكيف لم يترك القدماء تعريفاً للفصاحة أو البلاغة يمكن الركون إليه ؟ ولعله في ذلك متأثر بدعوى عبدالقاهر الذي يقول : « لم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وفي بيان المغزى من هذه العبارات وتفسير المراد بها فأجد بعض ذلك كالرمز والإشارة في خفاء ، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب وموضع الدفين يبحث عنه فيخرج » (٣) . ويقول : « إننا لم نرَ العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسوه ، ويكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم أن يسألوا عن بيان له وتفسير ، إلا علم الفصاحة فانك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدماء . وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً أو يستطيعوا إن يسألوا عنها أن يذكرها لها تفسيراً يصح » (٤) .

(١) ينظر كتابنا القزويني وشروح التلخيص ، ٢٤٩-٢٨٣ .

(٢) الإيضاح ، ص ٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥٠ .

وهذا صحيح في عهد التأليف الأول وعند عبد القاهر الذى لم يفرق بين المصطلحين ، لأنها عنده يعبر بهما عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلمهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضائير قلوبهم (١) ، أما القزوينى فالأمر عنده مختلف ، لأن مصطلحات البلاغة استقرت في عهده وأصبح للفصاحة والبلاغة محتوى واضح . والفصاحة والبلاغة عند القزوينى تقع كل واحدة منهما صفة لمعنيين :

الأول : الكلام كما في « قصيدة فصيحة أو بليغة » ، و « رسالة فصيحة أو بليغة » .

الثانى : المتكلم كما في « شاعر فصيح أو بليغ » ، و « كاتب فصيح أو بليغ » .

وتحدث عن فصاحة اللفظة المفردة ، وقال إن الفصاحة تقع صفة للمفرد فيقال « كلمة فصيحة » ولا يقال « كلمة بليغة » . ووضع للفظ المفردة شروطا هي خلوصها من :

١ - تنافر الحروف : والتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه مناهية في الثقل على اللسان كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال : « تركبها ترعى الهعخع » . ومنه ما دون ذلك كلفظة « مُسْتَشْرِز » في قول امرئ القيس :

عُدائِرُهَا مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَى
تَضِلُّ الْعِصَاصُ فِي مَشْنَى وَمُرْسَلِ

ولم يشرح القزوينى هذا التنافر ولم يذكر علته ، وكان ابن سنان قد علله بقوله : « وعلة هذا واضحة وهي أن الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة وبهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة لقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود. وإذا كان هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة » (١) .

لقد جمعت لفظه «الهَمْزُخُ» القبيح من أطرافه، لأنَّ جميع حروفها حلقية ، وحرف حلقى واحد يبعث على الثقل فكيف إذا اجتمع الهاء والعين والحاء في كلمة واحدة؟ ولفظة « مستشررات » - وإنَّ كانت أخف منها - ثقيلة لتوسط الشين التي هي من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي التي هي من المجهورة الرخوة . ويرى النقاد أنَّ امرأ القيس لو قال : « مستشرف » لزال الثقل .

٢ - الغرابة : وهي أنَّ تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفته إلى البحث في كتب اللغة ، كما رُوي عن عيسى بن عمر النحوي أنَّه منقطع عن حمارة فاجتمع عليه الناس فقال : « مالكم تكأ كأتكم على » تكأ كؤكم على ذِي رَجَنَةٍ ، افرنقوا عني » .

أو يخرج له وجه بعيد كما في قول العجاج :

وقاحماً ومرسناً مسرَّجاً

فانه لم يعرف ما أراد بقوله « مسرجاً » حتى اختلف في تحريكه ، فقيل : هو من قولهم للسيوف « سريجة » منسوبة إلى قين يقال له سريج ، يريد أنَّه في الاستواء والدقة كالسيوف السريجي . وقيل : من السراج ، يريد أنَّه في البريق كالسراج ، وهذا يقرب من قولهم : « سَرَجٌ وجهه » أى : حسن ، و « سَرَجٌ الله وجهه » أى : بهجته وحسنه .

وهذا بحث اهتم به النقاد والبلاغيون كابن سنان الذي عاب الذين يكثر
من الوحشى الغريب في كلامهم وذكر ما وقع فيه بعضهم فخرج كلامه عن
الفصاحة وبعده عن الفهم (١) . وكان الاثير الذي يرى أن الوحشى ليس
المستقيم من الألفاظ وإنما هو قسمان : غريب حسن . وغريب قبيح (٢) .

٣ - مخالفة القياس اللغوى ، كقول الراجز :

الحمد لله العلى الأجل
الواهب الفضل الكريم المجزول
فان القياس « الأجل » بالإدغام .

ولم يوضح مخالفة القياس ، وكان ابن سنان قد تكلم عليه ووضحه وأدخل
فيه كل ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة (٣)
ووضع القزوينى قاعدة للفظه الفصيحة فقال : « ثم علامة كون الكلمة
فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعريتهم لها كثيراً أو أكثر من
استعمالها بمعناها » (٤) .

وبعد أن انتهى من شروط اللفظة الفصيحة تحدث عن فصاحة الكلام وهى :

١ - خلوصه من ضعف التأليف ، ومثل له بقوله : « صَرَبَ غلامُهُ زيداً »
فان رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور لئلا
يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة ، وقيل يجوز لقول الشاعر :

جزى ربُّه عني عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعَلْ

٢ - التنافر : وهو أن تكون الألفاظ بسببه متناهية في الثقل على اللسان متتابعة
كما في البيت الذى أنشده الجاحظ :

وقبر حَرَبٍ بِمَكَانٍ قَمَرٍ وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرَبٍ قَبْرُ

(١) سر الفصاحة ٧٥ .

(٢) المثل السائر ج ١ ص ٥٧ ، ١٥٥ ، ١٦٣ .

(٣) سر الفصاحة ، ٨٢-٩١ .

(٤) الإيضاح ٤ .

ومنه ما دون ذلك كقول أبي تمام :

كريم متى أمدحهُ أمدحهُ والورى
معى وإذا مسا لُمتهُ لُمتهُ وخدى

وسبب التنافر في « أمدحهُ » ما بين الحياء والهاء من تنافر لأههما حلقيان ،
وتكرار الكلمة ، في الشرط والجزاء .

٣- التعقيد : وهو أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان :
الأول : ما يرجع إلى اللفظ وهو أن يحتل الكلام ولا يدري
السامع كيف يتوصل منه إلى معناه كقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه بقاريه

ووضع القزويني قاعدة للكلام الخالي من التعقيد اللفظي وقال إنه :
« ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير
أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية (١) .
وهذا ما تكلم عليه عبد القاهر وسماه « التعقيد » أو « فساد النظم » (٢) وأدخله
ابن سنان في بحث التقديم والتأخير (٣) ، وعدّه ابن الأثير من المعازلة المعنوية
التي يسببها التقديم والتأخير » (٤) .

الثاني : ما يرجع إلى المعنى وهو أن لا يكون في انتقال الدهن من المعنى
الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كقول العباس بن
الأحنف :

سأطُلبُ بُعدَ الدارِ عنكم لتقربوا ونسكبُ عيناى الدموع لتجتمدا

(١) الإيضاح ، ص ٦ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ١٦٢ .

(٣) سر الفصاحة ، ص ١٢٥ .

(٤) المثل السائر ، ج ١ ص ٢٩٤ ، ج ٢ ص ٤٤ وما بعدها .

كنتي بسكب الدموع عما يوجب الفراق من الحزن ، وأصاب ، لأن
من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم : « أبكاني وأضحكني » أي :
أسأفني وسرني ، كما قال الحماسي :

أبكائي الدهرُ وبنا ربما أضحكني الدهرُ بما يرضي

ثم طرد ذلك في تقييده فأراد أن يكنتي عما يوجب دوام التلاق من السرور
بالجمود لظنه أن الجمود خلل العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر ،
وأخطأ لأن الجمود خلل العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها فلا يكون
كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل كما قال الشاعر :

ألا إن عينا لم تسجد يوم واسيط عليك بجاري دمعها لجمود

وضبط القزويني الكلام الخالي من التعقيد وقال عنه : « ما كان الانتقال
من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرا حتى ينجل إلى السامع
أنه فهمه من حاق اللفظ » (١)

وأضاف إلى ذلك خلوص الكلام من كثرة التكرار ، كقول المتنبي :

وتسמידني في غمرة بعد غمرة مسبح لها منها عليها شواهد
وخللوه من تتابع الإضافات ، كقول ابن بابك :

حامة جرعاً حومة الجندل استجعي

فأنت بمراي من سعاد ومستمع

وكان الصاحب بن عباد قد أشار إليه بقوله : « إياك والإضافات المتداخلة
فإنها لا تحسن » . ويرى القزويني أن هذا الشرط لا يؤخذ به دائما ، لأن
ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه وإلا فلا
تخل بالفصاحة ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الكريم بن الكريم

ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم . وهذا رأى عبد القاهر
الذى قال : « لكنه إذا سلم من الاستكراه مَلَحَّ وَلَطُفَ » .

ومما حسن فيه قول ابن المعتز :

وَوَظَلَّتْ تَدِيرُ الرَّاحِ أَيْدَى جَوَادِرِ عَنَاقٍ دَنَانِيرِ الْوُجُوهِ مِيلَاحِ

ومما جاء فيه حسنًا جميلًا قول الخالدي يصف غلاما له :

وَيَعْرِفُ الشَّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفِي وَهُوَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ مَجْتَهِدُ
وَصَبِيرُ الْقَرِيضِ وَزَّانُ دِينَا رِ الْمَعَانِي الدِّقَاقِ مَتَّقِدُ (١)

ومما يتصل بالألفاظ المركبة : الفنون التى سماها البلاغيون « المحسنات
اللفظية » وهى عظيمة الأهمية فى دراسة الألفاظ ، وينبغى أن توضع فى بحث
الفصاحة لأن لها تأثيراً فى الكلام . وإذا تابع القزوينى صاحب « مفتاح العلوم »
فتحدث عنها فى البديع فإن دراستها هنا أجدى وأكثر نفعاً . وقد سبق إلى
ذلك علماء البلاغة كابن الأثير الذى قسم الصناعة اللفظية قسمين :

الأول : فى اللفظة المفردة .

الثانى : فى الألفاظ المركبة ، وهى السجع ، والتصريع ، والتجنيس ،
والترصيع ، ولزوم ما لا يلزم ، والموازنة ، واختلاف صيغ الألفاظ ،
وتكرار الحروف .

هذه دراسة البلاغيين للفصاحة ، أما النقاد فقد تحدثوا عن دقة الألفاظ
وإيجازها وسهولتها وجزالتها وألفها وغرابتها وغير ذلك مما نجده فى كتب البلاغة
والنقد ، وهو حديث فيه طرافة وجدة يتم مذكره البلاغيون عن الفصاحة
وأوصافها .

(١) الإيضاح ص ٨ ، ودلائل الإعجاز ص ٨٢ .

واهتم المعاصرون بالبحث في الألفاظ الموحية والقوية والمؤتسة والعذبة ،
وتحدثوا عن تألفها وتعبيرها عن الانفعال والفكرة وإحداثها الصور البديعة ،
وعنوا بها ؛ لأن اختيار الكلمة المؤثرة هي أول خطوة للبناء الفني .

وكنا قد دعونا - كما دعا أمين الخولي - إلى الاختصار على مصطلح
« البلاغة » للدلالة على الفصاحة والبلاغة . ومما قلناه قبل أعوام : « ونرى -
كما يرى الأستاذ أمين الخولي - أنه لا حاجة إلى استعمال مصطلحين هما
« الفصاحة » و « البلاغة » بل ينبغي التسوية بينهما كما رأينا عند الجاحظ
وعبد القاهر تقيلاً للأقسام ، فنقول « بلاغة الكلمة » و « بلاغة الكلام » كما
نستطيع أن نقول « بلاغة الألفاظ » و « بلاغة المعاني » أى جودة ذلك .
وحينئذ نقول : إن من شروط البلاغة أن تكون الألفاظ كذا وكذا ، ولا
يُعتبر الكلام بليغاً ما لم تكن ألفاظه حسنة كمعانيه ، وبذلك لا يكون مجال
لقولهم إن فصاحة الألفاظ غير مستلزمة لبلاغتها وإن صرح السكاكي بأن
البلاغة والفصاحة مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات
التحسين » (١) .

ولكن الأيام تغير كثيرًا من الأحكام ، فقد انضح لنا أن استعمال مصطلح
« الفصاحة » للدلالة على الدراسة المتصلة بالألفاظ أكثر دقة وشولاً وجمعا
لما تفرق من هذه المباحث في كتب البلاغة والنقد . ولا يضير الدراسات
الحديثة التمسك بالمصطلحات القديمة ذات الدلالة الواسعة والواضحة معا .
والفصاحة إحدى تلك المصطلحات التي يمكن أن تُجْمَع في إطارها جميع
البحوث الصوتية واللفظية ، وهي دراسات واسعة ومجدية في دراسة الأدب
ونقده .

(١) البلاغة عند السكاكي ص ٣٠٣ . وتنظر مادة (بلاغة) في دائرة المعارف
الإسلامية (الترجمة العربية ج ٤ ص ٦٦) ، ومناهج تجديد ص ٢٦٧ ، وفن
القول ص ٢١٧ .

الفصل الثاني

البلاغة

كلمة « البلاغة » من الكلمات التي شاع استعمالها في كتب الأدب ، وكانت هي والفصاحة صنوين تستعملان معا أو تستعمل الواحدة في موضع الأخرى .

في اللغة :

وباللاغة - في اللغة - الانتهاء والوصول ، وفي لسان العرب : « بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغاً : وصل وانتهى . يبلغ بالشيء : وصل إلى مراده . البلاغ : ما يتبلغ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب . البلاغ : ما بلغك ، والكفاية . الإبلاغ : الإيصال . بلغت المكان بلوغاً : وصلت إليه ، وكذا إذا شارفت عليه . »

وأشار ابن منظور إلى المعنى الاصطلاحي فقال : « البلاغة : الفصاحة . والبَلَّغ والبَلِّغ : البالغ من الرجال . ورجل بليغ وبَلِّغ وبَلِّغ : حسن الكلام فصيح بليغ بعبارة لسانه كُنْه ما في قلبه ، والجمع بَلِّغَاء . وقد بلغ بلاغة : صار بليغاً . »

وليس في هذا القول غير المعنى العام للكلمة ، فهي - أولاً - الانتهاء والوصول إلى الغاية ، وهي ، ثانياً - الفصاحة ، أي أن الكلمتين مترادفتان . وهذا رأى معظم اللغويين والبلاغيين الأوائل .

في القرآن :

ولو تلمسنا هذه اللفظة في التراث العربي لرأيناها شائعة معروفة ، وقد جاءت لفظه « بليغ » في قوله تعالى : « فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ، وَعِظْهُمْ ، وَقُلْ »

لهم في أنفسهم قولاً بليغاً» (١). يقول الراغب الأصفهاني في تفسيرها :
«البلاغة نقال على وجهين :

أحدهما : أن يكون بذاته بليغاً ، وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف :
صواباً في موضوع لغته ، وطبقاً للمعنى المقصود ، وصدقاً في نفسه . ومضى
اخترتم وصف من ذلك كان ناقصاً في البلاغة .

والثاني : أن يكون بليغاً باعتبار القائل والمقول له ، وهو أن يقصد
للقائل أمراً فيرده على وجه حقيق أن يقبله المقول له . وقوله تعالى : «وقل لهم
في أنفسهم قولاً بليغاً» يصح حمله على المعنيين » (٢) .

وذهب الرمحشمري مذهبا نفسيا في تفسيرها ، وأشار إلى تأثيرها رمزاً في
قوله : «وقل لهم قولاً بليغاً مؤثراً في قلوبهم يغتمون به اغتياما ويستشعرون
منه الخوف استشعاراً» (٣) .

في الحديث :

وليس في أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ما يشير إلى هذا المعنى
مع كثرة ما جاء من مشتقاتها في كلامه (٤) . فقد ورد عنه قوله : «إن الله
يغض البليغ الذي يتخلل بلسانه» . وجاء عنه أنه عاب فيه المتشادقين والثرثارين
والذي يتخلل بلسانه تحلل الباقرة بلسانها (٥) .

في التراث :

ولا نكاد نعر على بغيثنا في فترة صدر الإسلام ، وحينما جاء العصر
الأموي نجد معاوية بن أبي سفيان يسأل صحاراً بن عياش : « ما هذه البلاغة

(١) للنساء ٦٣ .

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ٦٠ .

(٣) الكشف ج ١ ص ٤٠٧ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ ص ١٥٢ .

(٥) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٧١ .

التي فيكم ؟ قال : « شيء يجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا » . وقال له معاوية : « ما تعدّون البلاغة فيكم ؟ » قال « الإيجاز » . قال له معاوية : « وما الإيجاز ؟ » قال صمار : « أن تجيب فلا تبطل » ، وتقول فلا تخطئ » (١) .

وفي كتاب « البيان والتبيين » تعريفات كثيرة للبلاغة عند العرب وغيرهم ، فقد قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الرّصل . وقيل لليوناني : ما البلاغة ؟ قال : حسن الاقتضاب عند البداية ، والغزارة يوم الإطالة . وقيل للهندي : ما البلاغة ؟ قال : وضوح الدلالة وانهاز الفرصة وحسن الإشارة . وقال بعض أهل الهند : « جماع البلاغة : البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع القرصة » (٢) .

وفسرها عمرو بن عبّيد (- ١٤٤ هـ) في أول الأمر تفسيراً دينياً حين قيل له : ما البلاغة ؟ فقال : ما بلغ بك الجنة ، وعدك بك عن النار ، وما بصرك مواقع رشدك وعواقب غيلك . قال السائل : ليس هذا أريد . قال : من لم يحسن أن يسكت لم يحسن أن يستمع ومن لم يحسن الاستماع لم يحسن القول . قال : ليس هذا أريد . قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إنّا معشر الأنبياء بكاء » أى : قليلو الكلام ، ومنه قيل : « رجل بكى » . وكانوا يكرهون أن يزيد منطق الرجل على عقله . قال : قال السائل : ليس هذا أريد . قال : كانوا يخافون من فتنة القول ومن سقطات الكلام ما لا يخافون من فتنة السكوت ومن سقطات الصمت . قال السائل : ليس هذا أريد . قال عمرو : فكأنك تريد تمخير اللفظ في حسن الإفهام ؟ قال : نعم . قال : إنك إذا أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين وتخفيف المؤونة على المستمعين وتزيين تلك المصافي في قلوب المريدين بالألفاظ المستحسنة ، في الآذان ، المقبولة عند الأذهان رغبة في سرعة استجابتهم

(١) البيان ج ١ ص ٩٦ :

(٢) البيان ج ١ ص ٨٨ .

ونفى الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة ، كنت قد
أوثيت فصل الخطاب واستحققت على الله جزيل الثواب (١) .

وقال الأصمعي (- ٢١٦ هـ) عن البليغ إنه : « من طبَّقَ المِفْصَلَ
وأغناك عن المفسر » (٢) .

وقال العنابي (- ٢٢٠ هـ) إنَّ كلَّ من أفهمك حاجته من غسير إعادة
ولا حجة ولا استعانة فهو بليغ ، فإنَّ أردت اللسان الذي يروق الألسنة ويفوق
كل خطيب فإظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق » (٣) .

الجاحظ :

ولم يعرفها الجاحظ (- ٢٥٥ هـ) بعد أن ذكر كثيراً من تعريفاتها ،
واكتفى بأن اختار قولاً أعجبه . يقول : « وقال بعضهم - وهو من أحسن
ما اجتنبناه ودَّونا - لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه
لفظه ، ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك » (٤) .
وليس في هذا التعريف ما يشير إلى المعنى الاصطلاحي الذي حدَّه
البلاغيون ، والجاحظ في كل ما ذكر لا يضع بين الفصاحة والبلاغة حداً
فاصلاً ، فكثيراً ما تأتيان مترادفتين وهما عنده البيان بمعناه الواسع قبل أن
يقيده المتأخرون .

المبرد :

وللمبرد (- ٢٨٥ هـ) رسالة صغيرة سماها « البلاغة » أجاب فيها عن
رسالة أحمد بن الواثق الذي سأله : « أي البلاغتين أبلغ ؟ أبلغة الشعر أم
بلاغة الخطب والكلام المنشور والسجع ؟ وأيتها عندك - أعزك الله - أبلغ ؟ »

(١) البيان ج ١ ص ١١٤ ، وينظر عيون الأخبار ج ٢ ص ١٧٠ .

(٢) البيان ج ١ ص ١٠٦ .

(٣) البيان ج ١ ص ١١٣ .

(٤) البيان ١ ص ١١٥ .

وأجابه المبرد : « إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن النظم حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومغاضدة شكلها ، وأن يقرب بها البعيد ، ويخلف منها الفضول » (١) .

ومصطلح « البلاغة » في هذه الرسالة لا يعنى العلم المعروف ، وإنما هو تحديد لبعض معانيها . وإذا لم نجد فيها ما نطمح إليه فإنا نستطيع القول إن المبرد أول من أطلق « البلاغة » على بعض رسائله .

العسكري :

ويظهر مصطلح البلاغة بوضوح في « كتاب الصناعتين » لأبي هلال العسكري (- ٣٩٥هـ) الذي قال : « إن أحق العلوم بالتعلم وأولها بالنحفظ بعد المعرفة بالله - جل ثناؤه - علم البلاغة ومعرفة الفصاحة » (٢) . وقال : « البلاغة من قولهم : بلغت المكان ، إذا انتهيت إليها وبلغتها غيرى ، وبلغ الشيء منهاه . والمبالغة في الشيء : الانتهاء إلى غايته ، فسميت البلاغة بلاغة ، لأنها تنهى المعنى إلى قلب السامع فيفهمه ، وسميت البُلْغَةُ بُلْغَةً لأنك تبلغ بها فتنهى بك إلى ما فوقها وهي البلاغ أيضاً » (٣) ، وأبدى رأيه في تعريفها ، وحددها بقوله : « البلاغة : كل ما تبلغ به قلب السامع فتتمكن في نفسه كتمكنه في نفسك ، مع صورة مقبولة ومعرض حسن » (٤) .

والبلاغة - عنده - من صفة الكلام لا من صفة المتكلم ، ولذلك لا يجوز أن يسمى الله بليغاً ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة موضوعها الكلام . ونسبة المتكلم بأنه بليغ توسع ، وحقيقته أن كلامه بليغ كما نقول : « رجل محكم » ونعني أن أفعاله محكمة . قال تعالى : « حكِّمَةٌ بِالْعَقَّةِ » (٥) فجعل البلاغة من

(١) البلاغة ص ٥٩ .

(٢) كتاب الصناعتين ص ٦ .

(٣) كتاب الصناعتين ص ٦ .

(٤) كتاب الصناعتين ص ١٠ .

(٥) القمر ٥ .

صفة الحكمة ولم يجعلها من صفة الحكيم ، إلا أن كثرة الاستعمال جعلت تسمية المتكلم بأنه بليغ كالحقيقة .

وفي كتاب الصناعتين رأيان :

الأول : أن الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما ، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له .

والثاني : أن الفصاحة والبلاغة مختلفتان ، ذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى (١) .

ابن سنان :

وحاول ابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) أن يحدد البلاغة ويرسم معالمها غير أنه لم يأت بالكلمة الفاصلة والتعريف الجامع المانع . ولم يترك وحده الذي فعل ذلك فقد مرت بالبلاغة تعريفات كثيرة نقلها الجاحظ في « البيان والتبيين » وأبو هلال في « كتاب الصناعتين » ، ولذلك أشار إلى اضطراب القوم في حدها والوقوف على كتبها ، وقال : « وقد حذ الناس البلاغة بحدود إذا حققت كانت كالرسوم والعلامم وليست بالحدود الصحيحة فمن ذلك قول بعضهم « لغة دالة » وهذا وصف من صفاتها فأما أن يكون حاصراً لها وحداً يحيط بها فليس ذلك بممكن لدخول الإشارة من غير كلام يتلفظ به تحت هذا الحد » (٢) .

ولم يعرف البلاغة ، وإنما فرق بينها وبين الفصاحة وقال : « والفرق بين الفصاحة والبلاغة ، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على

(١) كتاب الصناعتين ص ٧ .

(٢) سر الفصاحة ص ٦٠ .

معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة ، وكل كلام بليغ فصيح ،
وليس كل فصيح بليغاً » (١) .

لقد وضع ابن سنان حداً فاصلاً بين المصطلحين ، وحصر الفصاحة في
الألفاظ ، والبلاغة في المعاني والألفاظ ، وأصبحت الفصاحة شطراً البلاغة
وأحد جزأها . وهذه التفاتة حسنة ، ولكنه أطلق « الفصاحة » على موضوعات
البلاغة وسمى كتابه « سر الفصاحة » ومعنى ذلك أنها تشمل الألفاظ والمعاني
وقد أوضح ذلك بقوله : « وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا
النحو ، وإذا كانت الفصاحة شطراً وأحد جزأها فكلما على المقصود
— هو الفصاحة — غير متميز إلا في الموضوع الذي يجب بيانه من الفرق بينها على
ما قلتم ذكره ، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص ، وخليط لا ينقسم » (٢)

وابن سنان حيناً ينتقل إلى تأليف الكلام يظل مرتبطاً بالحديث عن
الألفاظ ، لأن « البلاغة أن توضح الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً ، تقديماً
أو تأخيراً ، قلباً أو حشواً ، وغير ذلك مما فصل القول فيه .

عبد القاهر :

ولم يفرق عبد القاهر (— ٤٧١ هـ) أو (٤٧٤ هـ) بين المصطلحين ،
لأنهما يعبر بهما عن « فصل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا
وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يعلمهم ما في
نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضائر قلوبهم » (٣) .

والفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان تأتي مترادفة عنده ، ومعنى ذلك أن
الحدود بينها لم تتضح ، وأن هذه المصطلحات لم تستعمل وتأخذ معناها
الدقيق .

(١) سر الفصاحة ص ٦٠

(٢) سر الفصاحة ص ٦١

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣٥

الرازي :

ولم تأخذ لفظة « البلاغة » دلالتها المعروفة عند فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) وهي عنده : « بلوغ الرجل بعبارة كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الاختصار المخل والاطالة المملة » (١) ولكنه ربط الفصاحة والبلاغة بالمعنى ، ونحا منحى عبدالقاهر في فهمها .

ابن الأثير :

وقال ابن الأثير (٦٣٧ هـ) إن « الكلام يسمى بليغا لأنه بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية ، والبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني وهي أخص من الفصاحة كالإنسان من الحيوان ، وليس كل حيوان إنسانا ، وكذلك يقال : « كل كلام بلغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغا » . وفرق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام ، وهي أنها لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب ، فإن اللفظة المفردة لا تنعت بالبلاغة وتنعت بالفصاحة إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسن ، وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها خلوها من المعنى المفيد الذي ينظم كلاما (٢)

السكاكي :

وحينما قسم السكاكي (٦٢٦ هـ) البلاغة ووضع معالمها في كتابه «مفتاح العلوم» عرّفها تعريفا دقيقا وقال : « هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها » (٣) .

وبهذا التعريف أدخل مباحث علم المعاني وعلم البيان ، وأخرج مباحث البديع ، لأنه وجوه يؤتى بها لتحسين الكلام وهي ليست من مرجعي البلاغة

(١) نهاية الإيجاز ص ٩ .

(٢) المثل السائر ج ١ ص ٦٩ .

(٣) مفتاح العلوم ص ١٩٦ .

وللبلاغة طرفان : أعلى وأسفل متباينان تباينا لا يראى لأحد ناراها وبينهما مراتب متفاوتة تكاد تفوت الحصر ، فمن الأسفل تبتدى البلاغة ، وهو القدر الذى إذا نقص منه شىء التحق ذلك الكلام بأصوات الحيوانات ثم تأخذ فى التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حد الإعجاز ، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه .

ولم يعرف الفصاحة واكتفى بتقسيمها إلى قسمين : قسم راجع إلى المعنى ، وقسم راجع إلى اللفظ ، ولم يجعلها لازمة للبلاغة التى حصر مرجعها فى المعانى والبيان . وقد أشار القزوينى إلى ذلك بقوله : « وجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة ، وحصر مرجع البلاغة فى الفن ، ولم يجعل الفصاحة مرجعا لشيء منها » (١) . وقال التفتازانى : « لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة ، وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو » (٢) ، ورأى أن مرجعها إلى هذه العلوم جميعا لا إلى مجرد المعانى والبيان .

ولكن السكاكى - مع ذلك كله - رأى أن البلاغة بمرجعها والفصاحة بتوعيتها « مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين » (٣) ولذلك نراه حينما حلل بعض الآيات القرآنية اتخذ من مرجعى البلاغة ومن الفصاحة مقياسا لإظهار ما فيها من صور بيانية ومن روعة وتأثير فى النفوس .

القزوينى :

وكان الخطيب القزوينى (- ٧٣٩ هـ) آخر من وقف عند البلاغة من المتأخرين وميز بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم فقال عن الأولى : « وأما بلاغة الكلام فهى مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته » ومقتضى الحال مختلف ومقامات الكلام متفاوتة ، فقام التنكير يبين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ، ومقام التقديم يبين مقام التأخير ، ومقام الذكر

(١) الإيضاح ص ٢٤٩ .

(٢) المطول ص ٣ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٢٠٠ .

يبين مقام الحذف ، ومقام القصر ببيان مقام خلافه ، ومقام الفصل ببيان مقام الوصل ، ومقام الإيجاز ببيان مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكي ببيان خطاب الغبي ، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام . وتطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه عبد القاهر النظم . (١)

وقال عن الثانية : « وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يُقتدر بها على تأليف كلام بليغ » (٢) . وقرر أن كل بليغ - كلاماً كان أم متكلماً - فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً ، وأن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره .

وقسم البلاغة إلى ثلاثة أقسام ، فكان ما يختز به عن الخطأ علم المعاني ، وما يختز به عن التعقيد المعنوي علم البيان ، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته علم البديع . فالبلاغة - عنده - ثلاثة :



١ - علم المعاني .

٢ - علم البيان .

٣ - علم البديع .

ولم يخرج البلاغيون المتأخرون عن هذا التعريف والتقسيم ، وأصبح مصطلح البلاغة يضم هذه العلوم الثلاثة .

رأى :

وحينما أطل فجر النهضة الحديثة حاول العرب التجديد في الدراسات الأدبية ، وكان للبلاغة نصيب منه . ومن أشهر الذين عتوا بذلك المرحوم أمين الحولى الذى أطلق على البلاغة « فن القول » ، وسماه غيره « فن الكتابة » أو « فن التأليف الأدبي » أو « فن الإنشاء » أو « علم الأساليب » أو « فن

(١) الإيضاح ص ٩ ، والتلخيص ص ٣٣ :

(٢) الإيضاح ص ١١ :

الأنواع الأدبية» وحجّهم أن مصطلح «البلاغة» قد رث من كثرة ما تداولته الأجيال وأصبح مقترنا بألوان الأدب القائمة التي خلّفتها الجهود المظلمة .

ولو عدنا إلى المصطلحات الجديدة التي حاول الدارسون أن يربطوا البلاغة بها ويقضوا على المصطلح القديم لرأيناهم غير موفقين ، لأن مصطلحاتهم لا تحمل المعاني الكثيرة التي تحملها لفظة «البلاغة» القديمة ، فلا «فن القول» ولا «علم الأساليب» ولا «فن الانشاء» تغنى عن هذا المصطلح أو تضم مباحثه وأقسامه كلها ، لأن لكل مصطلح منها دلالة في لغته التي استعمل فيها ، وأن بعضها فقد محتواه بعد ترجمته وأصبح يضيق بالبلاغة العربية ذات الإرث العريق .

وقد أثر بعضهم مصطلح «البلاغة» على هذه المصطلحات ، وقال الأستاذ عدنان بن ذريل : «لقد وسعت مجالات البحث البلاغي الحديث إلى حدود أرحب أفقا ، وسعت من حدود اللفظة والجملّة إلى المجالات الرحبة التي للتّوع الأدبي الواحد والأساليب المتنوعة في القول ، وصارت تشمل ما يكفل تبيين إبداع الأديب أو جمال أدبه . ولنلاحظ أخيراً أن البلاغة كمصطلح في أدبي حديث تشمل الأسلوب وعلمه ، إلا أنّها إلى جانب ذلك تتضمن الطاقة الأدبية أو الملكة أو المقدرة على التعبير عند الأديب ، كما أنّها تقصدها ، وبذلك هي تتميز عن مصطلح أسلوب أو علم أسلوب . وبالفعل إذا نحن قارنا بين مصطلحي «بلاغة» و «علم الأسلوب» وجدنا أن مصطلح «بلاغة» يضعنا أمام ملكة التعبير الأدبي ثم التعبير الأدبي ، كما يضعنا أمام أصول الأدب وجماليه ، بينما مصطلح «علم الأسلوب» أو «علم الأساليب» لا يتعدى إبحاره دراسة التعبير الأدبي وأساليبه ، ومصطلح «أسلوب» مصطلح حديث يقصد طريقة في التعبير خاصة بالأديب . يضاف إلى ذلك أن مصطلح «بلاغة» يشمل أيضاً بحث النّوع الذي ظل الأقدمون يتوهمون به ، وهو أساسى أيضاً في بحث المحدثين ، الأمر الذي يقرّبنا من المجالات المختلفة التي

لدراسة الأدبية والتعبير الأدبي ومطابقته مقتضيات أحوال المخاطبين والجمهور» (١).

وهذا ما آتينا به بعد دراسة طويلة للبلاغة ومصطلحاتها ، وبذلك يبيّن هذا المصطلح محتفظاً بمعناه البلاغي القديم ومحتواه الأدبي الجديد ، جامعاً كثيراً من المباحث التي لا يمكن أن تضمها المصطلحات الجديدة كالفساحة أو دراسة الألفاظ وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع ، وهي من أقدم الفنون التي عني بها البلاغيون وأولوها أهمية عظيمة ، وكانت دراساتهم المفصلة ونظراتهم العميقة دليلاً على تلك العناية . أما التعبير الأدبي والملكية على إنشائه أو نقده فقد عبر عنها القزويني تعبيراً دقيقاً حيناً قال : « وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته » ... « وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ » ، وفي هاتين العبارتين إشارة إلى الملكية الأدبية والتعبير الأدبي . ويضاف إلى ذلك أن مصطلح أسلوب لا يشمل البلاغة كلها بل يخص بعضها أو يكون أشد ارتباطاً بقسم من موضوعاتها وهي « علم المعاني » ولذلك سمينا هذا الكتاب « أساليب بلاغية » وسمينا ما يبحث في علمي البيان والبديع « فنون بلاغية » ، وهي تسمية ليست الأخيرة ولكنها أقرب إلى روح البلاغة العربية التي تضم الأساليب والفنون وغيرها .

وأما النوق فقد كان من القضايا التي اهتم بها البلاغيون وأقاموا عليها أحكامهم ، ولا يخلو كتاب بلاغي أو نقدي من الرجوع إليه أو التحدث عنه وعقد فصول ضافية عنه ، ومن ذلك الفصل الرائع الذي ختم به عبد القاهر الجرجاني كتابه « دلائل الإعجاز » وقرر أن « العمدة في إدراك البلاغة هو النوق والإحساس الروحاني ، وأنه لا بد من تهذيب بالوقوف على مواطن الجمال في الأدب ، ولن يفهم الأدب ويبرز له من عدم النوق وفقد الإحساس والشعور منها أوتى من علم بالبلاغة وقواعدها ، ومهما كدّ ذهنه وأجهد عقله . يقول

مصوراً ذلك أحسن تصوير : « والبلاء والداء العياء أن هذا الإحساس قليل في الناس حتى أنه ليكون أن يقع للرجل من هذه الفروق والوجوه في شعر يقوله أو رسالة يكتبها الموقع الحسن ثم لا يعلم أنه قد أحسن فأما الجهل بمكان الإساءة فلا تعدمه ، فلست تملك إذن من أمرك شيئاً حتى تظفر بمن له طبع إذا قد حثته وري ، وقلب إذا أريته رأي ، فأما وصاحبك من لا يرى ما تريه ولا يهتدى للذى تهديه فانت رام معه في غير مرمى ، معن نفسك في غير جدوى . وكما لا تقبم الشعر في نفس من لا ذوق له ، كذلك لا تفهم هذا الشأن من لم يؤت الآلة التي بها يفهم . إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظن العادم لها أنه أوتىها وأنه ممن يكمل للحكم ويصح منه القضاء فجعل يقول القول لو علم غيبه لاسمحوا منه ، فأما الذي يحس بالنقص من نفسه ويعلم أنه قد علم علماً أوتيه من سواء فانت منه في راحة وهو رجل عاقل قد جهاه عقله أن يعدو طوره وأن يتكلف ما ليس بأهل له (١) .

لقد ضمت كتب البلاغة البحث في الفصاحة والمعاني والبيان والبديع والسرقات والنوع الأدبي والإحساس الروحاني والعاطفة ، وليس هناك ما يمنع أن تدرس الكتب الحديثة هذه الفنون ويعنى بها كما فعل القدماء ، ويظل مصطلح «البلاغة» جامعاً لها كما كان ، لأن أي مصطلح من المصطلحات الجديدة التي أسرف بعضهم في إشاعتها والتعصب لها لا يجمعها ويوحد بينها ، وبذلك نحفظ بالمصطلح القديم وما ينضوى تحته من فنون قديمة وحديثة ، وللباحثين الجدد الحرية الواسعة في معالجتها ورسم المناهج التي تكفل فائدتها وتطورها ، مادامت الأصول ثابتة والأسس متينة راسخة .



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد اسلامی



الكتاب الثاني



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد اسلامی

الفصل الأول

علم المعاني

علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتصل بالجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير ، أو ذكر وحذف ، أو تعريف وتذكير ، أو قصر ، أو فصل ووصل ، أو إنجاز وإطناج .

وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم ، ولا نعرف أحداً استعمله وسمّى به قسماً من موضوعات البلاغة قبل السكاكي (٦٢٦ هـ) . وكان الأوائل يستعملون مصطلح « المعاني » في دراساتهم القرآنية والشعرية ، فيقولون : « معاني القرآن » أو « معاني الشعر » ، ويتخذون من ذلك أسماء لكتبهم ، وليس في هذه المصطلحات ما يتصل بالبلاغة أو أحد علومها .

ولعل عبارة « معاني النحو » التي وردت في المناظرة التي جرت بين الحسن بن عبد المرزبان المعروف بأبي سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) وأبي بشر متى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن جعفر بن القرات كانت من أقدم الإشارات إلى هذا المصطلح بمعناه القريب من البلاغة . قال السيرافي : « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاع شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائفاً بالاستعمال بالنادر والتأويل البعيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرته » (١) .

(١) الإمتاع والمؤانسة ج ١ ص ١٢١ ، ومعجم الأدباء ج ٣ ص ١١٧ .

وعقد أحمد بن فارس (- ٣٩٥ هـ) في كتابه « الصحاحي » باباً سماه « معاني الكلام » (١) وهي عند أهل العلم عشرة : خير واستخبار ، وأمر ونهى - ودعاء وطلب ، وعرض وتحضيض ، وتغن وتعجب . وبذلك يكون ابن فارس أول من أطلق مصطلح « معاني الكلام » على مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت فيما بعد أهم فصول علم المعاني .

نظرية النظم :

وكان لنظرية النظم أثر كبير في ظهور هذا اللون من الدراسات : وللنحاة العرب يد طولى في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير ، أو ذكر وحذف ، وأهل سيبويه (- ١٨٠ هـ) كان من أقدم الذين وقفوا عند هذه الجوانب ودرسها بعمق في فصول كتابه الشهير وأبوابه ، ولكن سيبويه والنحاة لم يسموا هذه البحوث نظماً وإنما هي قواعد تسيّر عليها العرب في كلامها أو إنشائها . ولا نستطيع أن ننسب إليهم بعد ذلك نظرية النظم التي حاول بعض المعاصرين أن يربطها بهؤلاء النحاة ربطاً وثيقاً ليجرد البلاغيين الأصالة والتجديد ، مع إيماننا بأن الموضوعات التي بُنيت عليها هذه الفكرة كانت تخوية محضة : وقد استفاد منها البلاغيون وطوروها وصوروها أحسن تصوير .

وإذا أردنا أن نتلمس فكرة النظم فينبغي أن نتلمسها في كتب أخرى بعد أن رأينا ارتباطها بكتب النحو . وأقدم إشارة عثرنا عليها في الكتب العربية عبارة ابن المقفع (- ١٤٣ هـ) التي أشار فيها إلى صياغة الكلام . قال : « فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل وأن يقولوا قولاً بديعاً . فليعلم الواصفون المخبرون أن أحدهم وإن أحسن وأبلغ ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتاً وزبرجداً ومرجاناً فنظمه قلائد وسدوطاً وأكاليل ووضع كل فص موضعه وجمع إلى كل لون شبه مما يزيده بذلك حسناً فسمي بذلك صائفاً رقيقاً ، وكصاغة الذهب والفضة صنعوا فيها ما

يعجب الناس من الخلق والآية ، وكان الحقل وجدت ثمرات أخرجه الله طيبة وسلكت سبلا جعلها الله ذللا فصار ذلك شفاة وطعاما وشرابا منسوباً إليها مذكوراً به أمرها وصنعها . فن جرى على لسانه كلام يستحسن أو يستحسن منه فلا يعجب به إعجاب المخترع المبتدع ، فإنه إنما اجتياه كما وصفنا » (١)

وأخذ البلاغيون هذا الكلام وأداروه في كتاباتهم من غير أن يشيروا إلى ابن المقفع فقال الجاحظ (- ٢٥٥ هـ) : « قانما الشعر صناعة ، وضرب من النسيج ، وجنس من التصوير » (٢) ، وتحدث عن النظم في كتبه وسمى أحدها « نظم القرآن » ، قال : « كما عبت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه » (٣) . وقال : « وفي كتابنا المنزل الذي يدل على أنه صدق ، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به » (٤) . والجاحظ في هذين النصين وغيرهما يؤمن بأن القرآن الكريم معجز بنظمه وما فيه من بلاغة تأسر القلوب .

وكان لمسألة إعجاز القرآن أثر في بلورة فكرة النظم ، وقد ذهب قوم من المتكلمين إلى أن وجه الإعجاز هو ما اشتمل عليه القرآن من النظم الغريب المخالف لنظم العرب ونثرهم في مطالعته ومقاطعته وفواصله . وذهبت جماعة منهم إلى أن وجه الإعجاز في مجموع الأمرين : النظم ، وكونه في أعلى درجات البلاغة .

ولأبي عبد الله محمد بن يزيد الواسطي (- ٣٠٦ هـ) كتاب في إعجاز القرآن سماه « إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه » ، ولا نعرف عنه شيئا مع أن عبد القاهر الجرجاني شرحه مرتين ، لأن الأصل وشرحه لم تصل وإن كان العنوان يدل على أنه عالج مسألة النظم وأقام عليها إعجاز كتاب الله .

(١) الأدب الصغير - آثار ابن المقفع ص ٣١٩ ، ورسائل البلغاء ص ٦٥ .

(٢) الحيوان ج ٣ ص ١٣٢ .

(٣) الحيوان ج ١ ص ٩ .

(٤) الحيوان ج ٤ ص ٩٠ .

وفي كتب الإعجاز التي وصلت حديث عن النظم ، ولكنه لا يحلو الصورة ولا بوضع الهدف ، وإنما هو ومضات في الطريق سار عليها البلاغيون ، فأبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (- ٣٨٨ هـ) يرى أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصبح المعاني ، ويقول إن « عود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به . الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام . وإما ذهب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة » (١) ويرى أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (- ٣٨٦ هـ) أن أعلى مرتبة في حسن البيان ما جمع أسباب الحسن في العبارة من تعديل النظم حتى يحسن في السمع ويسهل على اللسان وتقبله النفس تقبل البرد (٢) . ويرى أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (- ٤٠٣ هـ) أن كتاب الله معجز بالنظم ، لأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب . يقول : « فأما شأؤ نظم القرآن فليس له مثال يُحتكى عليه ولا إمام يُقتدى به ، ولا يصح وقوع مثله اتفاقاً كما يتفق للشاعر البيت النادر ، والكلمة الشاردة ، والمعنى القذ الغريب ، والشئ القليل العجيب » (٣) . ويقول : « ليس الإعجاز في نفس الحروف وإنما هو في نظمها وإحكام رصفها ، وكونها على وزن ما أتى به النبي - صلى الله عليه وسلم - وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة ومتأخرة ومرتبة في الوجود ، وليس لها نظم سواها » (٤) . ويقول عن القرآن : « وهو معجزة الرسول - عليه السلام - دال على نبوته من ثلاثة أوجه : أحدها ما فيه من عجيب النظم ، وبديع الرصف ، وأنه لا قدرة لأحد من الخلق على تأليف مثله ولا تأليف سورة منه أو آية بقدر سورة » (٥) .

(١) بيان إعجاز القرآن - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٦ .

(٢) تلكت في إعجاز القرآن - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٩٨ .

(٣) إعجاز القرآن ص ١٦٩ .

(٤) كتاب التمهيد ص ١٥١ .

(٥) كتاب الانتصار لنقل القرآن ص ٥٩ .

وكان كلام القاضى عبد الجبار الأسد آبادى (- ٤١٥ هـ) أكثر وضوحاً حيناً رأى أن الفصاحة والبلاغة تقومان على ضمّ الكلمات وتفاوتها ، قال : « أعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع . وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حرركاتها أو موقعها ، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض ، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها وحرركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنمّا تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون عداها .

فإن قال : فقد قلتم إن في جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى ، فهلاً اعتبرتموه ؟ قيل له : إن المعانى وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية ، ولذلك تجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى مطلق على أننا نعلم أن المعانى لا يقع فيها تزايد فاذاً يجب أن يكون الذى يعتبر التزايد عنده الألفاظ التي يعبر بها عنها . فاذا صححت هذه الجملة فالذى يظهر به المزية ليس إلا الإبدال - الاختيار - الذى به يختص الكلمات أو التقديم والتأخر الذى يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب ، فبذلك تقع المباني . ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنمّا زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره ، وكذلك فيها إذا تغيرت حرركاتها ، وكذلك القول في جملة من الكلام . ثم قال : « وهذا يبين أن المعبر في المزية ليس بنية اللفظة ، وأن المعبر فيه ما ذكرناه من الوجوه . فأما حسن النظم وعذوبة القول فما يزيد الكلام حسناً على السمع لا إنه يوجد فضلاً في الفصاحة » (١) .

(١) المعنى ج ١٦ ص ١٩٩ وما بعدها .

ذلك ما كانت عليه نظرية النظم قبل القرن الخامس للهجرة ، وليس في أقوال الجاحظ ومن جاء بعده فكرة واضحة عنها إلا ما كان من كلام القاضي عبد الجبار الذي ربط الفصاحة بالنظم وبني عليها رأيه في إعجاز القرآن .

تطور النظرية :

لقد وضحت هذه النظرية وبلغت مداها على يد عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ) الذي أطال الكلام عليها ، وسمى موضوعات التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والقصر ، والفصل والوصل ، والتعريف والتنكير : معاني النحو أو النظم . والنظم — عنده — تعليق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض (١) ، أو هو توخي معاني النحو وقد حصر موضوعاته في قوله : «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها . وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها وذلك أننا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : «زيدٌ منطلقٌ» و «زيدٌ ينطلقُ» و «ينطلقُ زيدٌ» و «منطلقُ زيدٌ» و «زيدٌ المنطلقُ» و «المنطلقُ زيدٌ» و «زيدٌ هو المنطلقُ» و «زيدٌ هو منطلقٌ» وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : «إن تخرجَ أخرجَ» و «إن خرجتَ خرجتَ» و «إن تخرجَ فأنا خارجٌ» و «أنا خارجٌ إن خرجتَ» و «أنا إن خرجتَ خارجٌ» .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : «جاءني زيدٌ مسرعاً» و «جاءني يسرعُ» و «جاءني وهو مسرعٌ» أو «هو يسرعُ» و «جاءني قد أسرعَ» و «جاءني وقد أسرعَ» ، فيعرف لكل من ذلك موضعه ويحيى به حيث ينبغي له .

(١) دلائل الإعجاز ص (ص) .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاماً من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء « ما » في نفي الحال ، و« لا » إذا أراد نفي الاستقبال ، و« إن » فيما يرجع بين أن يكون وأن لا يكون ، و« إذا » فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع « ثم » ، وموضع « أو » من موضع « أم » ، وموضع « لكن » من موضع « بل » .

ويتصرف في التعريف والتذكير ، والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإظهار والإضمار ، فيضع كلاماً من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواحد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ونخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه (١) .

فمعاني النحو أو النظم تشمل : الخبر ، وأركان الجملة وما يتعلق بالسند والمسند إليه من شرط وحال ، وتشمل الفصل والوصل ومعرفة مواضعها ومعاني الواو والفاء و« ثم » و« بل » و« لكن » ، وتشمل التعريف والتذكير ، والتقديم والتأخير ، والحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار .

والفرق بين هذه الأساليب ليس فرقا في الحركات وما يطرأ على الكلمات ، وإنما في معاني العبارات التي يحدثها ذلك الوضع والنظم الدقيق ،

ولذلك فليست العمدة في معرفة قواعد النحو وحدها ولكن فيها تؤدي إليه هذه القواعد والأصول . وقد يكون أحدنا لا يعرف التسميات الدقيقة لموضوعات النحو ، ولكنه يعرف الفروق بينها ويحس بمعانيها حيناً يسميها ، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عاش بعيداً عن المصطلحات وما تعنى به كتب النحو غير أنه كان يفهم ما يسمع ويميز بين أسلوب وآخر .

ولست المزية باللغة ومعرفتها ، لأن ذلك لا يؤدي إلى التفاوت بين الكلام . ولا من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة ، ولكن للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها . وليست بسلامة الحروف ، وإنما بالنظم الذي يعطى الكلمات والإعراب معنى دقيقاً .

والنظم مراتب ، فنه ما لا ترى المزية فيه إلا بعد قراءة القطعة الشعرية كقول البحري :

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريباً
هو المرء أبدت له الحادثاً ثُ عزماً وشيكاً ورأياً صليبا
تَنَقَّلَ في خُلُقٍ سَوْدَدٍ سباحاً مرجئاً وبأساً مهيباً
فكالسيف إن جثته صارحاً وكالبحر إن جثته مستثيباً

ففي هذه الأبيات تلاحقت الصور وضم بعضها إلى بعض .

ومنه ما يهجم الحسن دفعة واحدة حتى يعرف من البيت الواحد مكان الشاعر من الفضل وموضعه من الخلق ، ويشهد له بالفضل حتى يعلم أن البيت من قبيل شاعر فعل وأنه خرج من تحت يد صناع .

ومن النظم ما يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع وذلك أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشد ارتباط ثلث منها بأول ، وأن يحتاج في الجملة إلى أن توضع في النفس وضعا واحداً وأن يكون الحال فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك . ومنه ما لا يحتاج إلى فكر وروية لكي ينتظم ، بل سبيله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك لا ينبغي أكثر من أن يمنعها التفرق ، وكن نصد أشياء

بعضها إلى بعض لا يريد في نضده ذلك أن ننحى له منه هيئة أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأى العين ، وذلك إذا كان المعنى لا يحتاج أن يصنع فيه شيء ، غير عطف لفظ على مثله . ولابد أن يتغير المعنى إذا تغير النظم وفي ذلك مجال رحب يحول فيه المنشئون (١)

لقد وضح عبد القاهر أصول « علم المعاني » في كتابه « دلائل الإعجاز » وسماه « النظم » أو « معاني النحو » . وليست معاني النحو إلا علم المعاني الذي عرفه السكاكي بقوله : « هو تتبع خواص تراكييب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره » (٢) .

جمود النظرية :

كان السكاكي (— ٦٢٦ هـ) أول من أطلق مصطلح « علم المعاني » على الموضوعات التي سماها عبد القاهر النظم أو معاني النحو . ومع أنه لم يطلق ذلك على بعض مباحث البلاغة أحد غير « إلا » أن الباحث ليحار حينما يجد مصطلحي « المعاني » و « البيان » قبله . فالزمخشري (— ٥٣٨ هـ) يشير إليها في الكشف ويقول وهو يتحدث عن التفسير : « ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وهما : علم المعاني وعلم البيان » (٣) . وكلامه غير واضح ، لأنه كثيراً ما يردد هذين المصطلحين وكثيراً ما يطلق مصطلح « البيان » على البلاغة كلها ، يضاف إلى ذلك أنه لم يضع حداً بين موضوعات المعاني والبيان . وعلة ذلك أنه لم يكن يبحث في البلاغة حيناً ألف « الكشف » وإنما كان يفسر القرآن الكريم ويوضح ما فيه من معانٍ رفيعة ومن روعة وجمال وتأثير في النفوس . وكان يستخدم

(١) للتفصيل في نظرية النظم يراجع الفصل الثاني من كتابنا « عبد القاهر الجرجاني — بلاغته ونقده » ص ٤٩ — ٨٧ .

(٢) مفتاح العلوم ، ص ٧٧ .

(٣) الكشف ، ج ١ ص (ك) .

مصطلحات البلاغة وفنونها للوصول إلى هذه الغاية ، ولذلك توزعت في الكتاب ولم يجمعها جامع أو يحدّها منبج واضح . ونراه أحيانا يسمي البلاغة « بديعا » ففي تفسير قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » (١) يقول : « هذا من الصنعة البديعية التي تبلغ بالبحار اللروة العليا ، وهي أن تساق كلمة مساق مجاز » (٢) . ويخالف أحيانا ما تعارف عليه البلاغيون فيجعل الالتفات من البيان ويقول في العدول عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب : « قلت : هذا يسمى الالتفات في علم البيان » (٣) .

وذكر الدكتور شوقي ضيف أن الزمخشري أول من ميّز بين المصطلحين وقسم البلاغة إلى معان وبيان ، وأن السكاكي تأثر به في هذا التقسيم (٤) ، ولكن ما ذكرناه وما يضمه تفسير الكشاف لا يؤيد هذا القول ، وإن كانت عبارة الزمخشري تروحي بذلك قبل البحث والتدقيق .

وذكر فخر الدين الرازي (- ٦٠٦ هـ) مصطلحي « علم المعاني » و « علم البيان » ولكنه لم يعرفها أو يوضحها ولم يحدد موضوعاتها . يقول وهو يتحدث عن الخبر : « ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصورة الكثيرة ، وتظهر فيه الدقائق العجيبة والأسرار الغريبة من علم المعاني والبيان » (٥) . وعبارة « من علم المعاني والبيان » غامضة لا يفهم منها إلا معنى عام هو البلاغة أمّا معانيها التي حصرها السكاكي فلم يشير إليها ، وهو في ذلك يتابع الزمخشري الذي ذكر المصطلحين من غير أن يعرفها أو يفصل بينهما .

ويكرر السكاكي بعض العبارات مثل « صناعة علم المعاني » و « علماء علم المعاني » و « أذهان الراضة من علماء المعاني » و « أئمة علم المعاني » (٦) ،

(١) البقرة ١٦ :

(٢) الكشاف ج ١ ص ٥٣ .

(٣) الكشاف ج ١ ص ١١ :

(٤) البلاغة تطوّر وتاريخ ص ٢٢١ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ .

(٥) نهاية الإيجاز ص ٣٦ .

(٦) مفتاح العلوم ص ٨١ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢١ .

ولكنه لم يحدد معانيها أو يذكر علماء علم المعاني وأئمة . ولم نعر في تاريخ البلاغة على علماء اختصاصوا بهذا العلم ويبحثوا فيه كما فعل السكاكي في « مفتاح العلوم » إلا ما نلاحظه من وقوف عبد القاهر الجرجاني على « معاني النحو » في كتابه « دلائل الإعجاز » و « البيان » في كتابه « أسرار البلاغة » لكن هذا الوقوف لا يعنى أنه ميز بينهما ، لأن موضوعات البلاغة ظلت مختلطة في الكتابين ، وإن كان الأول أقرب إلى علم المعاني والثاني ألصق بعلم البيان .

ولأننا لم نستطع أن نئين مفهوم المعاني قبل السكاكي مع ما جاء في « الكشف » و « نهاية الإيجاز » نقرر أنه أول من قسم البلاغة إلى معان وبيان ومحسنات ، وحدد موضوعاتها وأرسى قواعدها ، وأنه أول من أطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم مصطلح « علم المعاني » وعلى الموضوعات التي تبحث في الصورة والخيال - التشبيه والمجاز والكناية - مصطلح « علم البيان » وأنه أول من سمى غير هذه البحوث محسنات أو « وجوهاً مخصوصة » يشار إليها لقصد تحسين الكلام « وقسمها إلى ما يختص بالمعنى وما يتعلق باللفظ » ولم يسمها بديعاً ، وكان بدر الدين بن مالك (٦٨٦ هـ) صاحب « المصباح » هو الذي أطلق عليها هذا المصطلح وتابعه الخطيب القزويني والمتأخرون .

وكان للسكاكي سنج في بحث موضوعات « علم المعاني » اختلف عن كل ما ألفتاه في كتب البلاغة الأولى ، وقد قرر - كما قرر غيره - أن « كلام العرب قسمان : الخبر والطلب ولذلك قسم المعاني إلى قانونين :

الأول : يتعلق بالخبر .

والثاني : يتصل بالطلب .

وقسم القانون الأول إلى أربعة فنون :

الأول : في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري ، تكلم فيه على أنواع الخبر وأغراضه ومؤكداته وخروجه على مقتضى الظاهر .

الثاني : في تفصيل اعتبارات المسند إليه ، تكلم فيه على حذفه وذكره ، وتعريفه وتنكيره ، وإضماره ، وكونه معرفة سواء كان موصولاً أم اسم

إشارة أم معرفا بالألف واللام أم بالإضافة . وتحدث عن نعت المعرف ، وتأکید المسند إليه ، وبيانہ ، وتفسيره ، وبدله ، والحالة التي تقتضي العطف والفصل : وتنكيره ، وتقديمه على المسند ، وتأخيرہ ، وقصره : وخروجه على مقتضى الظاهر ، والالتفات .

الثالث : في تفصيل اعتبارات المسند ، تكلم فيه على حذفه وذكره ، وإفراده ، وكونه فعلا ، وتقييده وترك تقييده ، وكونه منكرا . ثم تحدث عن تخصيصه وتركه . وكونه اسما معرفا ، وكونه جملة فعلية واسمية وظرفية ، وتكلم على تأخيرہ وتقديمه . وعقد في هذا الفن فصلا تحدث فيه عن العمل ، وتركه وإيائه ، وترك مفعوله وإثباته . وإضمار الفاعل وإظهاره . وتحدث عن اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل : والحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط .

الرابع : في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل . والإيجاز والإطناب : والقصر . وقسم القانون الثاني إلى خمسة فصول هي التقي : والاستفهام ، والأمر : والنهي ، والنداء . وبعد أن أكمل بحث الخبر والطلب تحدث عن استعمال الخبر موضع الطلب واستعمال الطلب موضع الخبر ، وذكر أسلوب الحكمين في خاتمة البحث (١)

نقد المنهج :

لقد بحث السكاكي « علم المعاني » بهذا المنهج وقسمه هذا التقسيم ، وبوبه هذا التوبيخ الذي تنضح فيه النزعة المنطقية . ويلاحظ أنه قدّم البحث في الخبر مع أن كثيراً من الموضوعات التي تحدث عنها فيه لا تخص الخبر وحده إنما هي مشتركة بينه وبين الطلب . وقد علل سعد الدين التفتازاني (٥٧٩٢هـ) ذلك بقوله : « وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر لكونه أعظم شأنًا وأعم فائدة ؛ لأنه هو الذي يتصوّر بالصور الكثيرة ، وفيه تقع الصباغات

(١) ينظر كتابنا « البلاغة عند السكاكي » ص ١٤٠ وما بعدها .

العجيبة ، وبه تقع — غالباً — المزايا التي بها التفاضل ، ولكونه أصلاً في الكلام ، لأنّ الإنشاء إنّما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي ، أو نقل كـ « بنس » و « نعم » و « بعت واشتريت » ، أو زيادة أداة كالاستفهام والتمني وما أشبه ذلك .

ثمّ قدم بحث أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع أنّ النسبة متأخرة عن الطرفين ، لأنّ علم المعاني إنّما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف يكونه مسنداً إليه ومستنداً . وهذا الوصف إنّما يتحقق بعد تحقيق الإسناد ، لأنه ما لم يستند أحد الطرفين إلى الآخر لم يتصرّ أحدهما مسنداً إليه والآخر مستنداً . والمتقدم على النسبة إنّما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها » (١) .

ومها حاول أنصار هذا المنهج أن يوجهوه فإن البلاغة التي نقس بها الأدب ونحكم عليه لا يمكن أن يعلل منهج بحثها هذا التعليل ، وأنّ يضمن لها اصطناعاً يبعدها عن روحها الأدبية . ولكن هل ننجح السكاكي في هذا المنهج ؟ وهل استطاع أن يحصر موضوعات علم المعاني حصراً دقيقاً ؟

الواقع أنّه لم ينجح في هذا التقسيم الذي بناه على المنطق وحده ، فحصر به موضوعات المعاني حصراً مزقها تمزيقاً أفقدها كل حياة ، وباعد بينها وبين ما يتطلبه الفن الأدبي الذي ينبغي أن يعتمد — أول ما يعتمد — على النوق الرفيع .

ولتوضيح ذلك نقول إنّ السكاكي قسم مباحث المعاني حسب وكنى الجملة — المسند إليه والمسند — وعلى هذا الأساس ذكر التقديم — مثلاً — في المسند إليه مرة وفي المسند تارة أخرى . وفعل مثل هذا بالموضوعات الأخرى كالتأخير ، والحذف ، والذكر ، والتعريف والتشكيك . وكان من الدقة أن يبحث كل موضوع بحثاً مستقلاً فيتكلم على التقديم والتأخير في فصل ، والذكر والحذف في ثان ، والتعريف والتشكيك في ثالث ، وبذلك تجمع أوصال الموضوع الواحد في بحث يستوفى أجزائه ويجمع شتاته . أمّا أن يوزع

أقسام الموضوع الواحد هذا التوزيع ويذكر عنه في كل باب نتفا يسيرة
لا تجدى نفعا ، فما لا يمكن الأخذ به والتعويل عليه . وبالمقارنة بين ما كتبه
السكاكي وما كتبه عبد القاهر أو ابن الأثير يتضح مدى إفساده هذه المباحث
وجوره عليها . فبعد أن كنا نقرأ في « دلائل الإعجاز » أو « المثل السائر »
موضوعات فيها عرض وتحليل وجمع لأطراف الموضوع الواحد جمعاً
يخرج الدارس منه بفكرة واضحة وفائدة كبيرة — بعد هذا كله — نقرأ في
« مفتاح العلوم » موضوعات تناثرت أطرافها في عدة أبواب لا يخرج الدارس
منها إلا بصورة حائلة ، وقواعد جامدة ، وأمثلة مبسرة . وقد يلجأ لكي
يكون فكرة صحيحة إلى أن يلم شتات الموضوع الواحد ويضم بعضها إلى
بعض : وفي هذا إضاعة للجهد وإفساد للبلاغة والذوق .

وكانت ثمرة ذلك أن يعثر السكاكي الموضوعات وأفقدتها رونقها ،
وأصبحت لا تجدى نفعا إلا بالرجوع إلى عدة فصول لجمع شتاتها وتوحيد
أجزائها .

أما بحث خروج الكلام على مقتضى الظاهر كوضع المضمع موضع
المظهر ، ووضع المظهر موضع المضمع : والاتفات في المسند إليه فليس
دقيقاً ، لأن هذه الفنون لا تخصه وحده وإنما تدخل المسند أيضاً . وقد أشار
السكاكي إلى ذلك بقوله : « واعلم أن هذا النوع أعنى نقل الكلام عن
الحكاية إلى الغيبة لا يختص بالمسند إليه » (١) . وكان ينبغي أن يضع لكل
لون من هذه الفنون بحثاً يتفصل القول فيه تفصيلاً .

وتكلم على استعمال المضارع مكان الماضي في الحالات المقتضية لتقيد
الفعل بالشرط مع أن الإخبار عن الفعل الماضي بالفعل المضارع أو بالمستقبل
نوع من الاتفات كما صرح به البلاغيون .

وعقد فصلاً للفعل وما يتعلق به من ترك وإثبات ، وإظهار وإضمار ،

وتقديم وتأخير ، مع أن الفعل مسند ، وكان ينبغي أن يبحته في باب المسند ويذكر أنه يأتي فعلا واسما وجملة .

ولكننا لابد أن نحمد للسكاكي انتباهه إلى اشتراك كثير من المباحث التي ذكرها في المسند والمسند إليه ، فقد أشار — وهو يتحدث عن الحالة المتضمنة لقصر المسند إليه على المسند — إلى أن القصر لا يختص بالمسند إليه وإنما يدخل المسند أيضاً ، ويجرى بين الفاعل والمفعول ، وبين المفعولين ، وبين الحال وذى الحال ، وبين كل طرفين . يقول : « واعلم أن القصر كما يكون للمسند إليه على المسند يكون للمسند على المسند إليه ، ثم هو ليس مختصاً بهذا البين بل له شيوخ وله تفرعات ، فالأولى أن نفرد للكلام في ذلك فصلاً وتوخره إلى تمام التعرف لما سواه في قانوننا هذا ليكون إلى الوقوف عليه أقرب » (١)

هذا ما يتعلق باتخاذ ركني الجملة أساساً في تقسيم مباحث علم المعاني ، أما ما يتصل بالموضوعات نفسها فقد ذكر التقديم والتأخير ، والحذف والذكر والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب ، والتعريف والتذكير ، والقصر ، في القانون الأول أي في باب الخبر . وليس في هذا دقة ، لأن هذه الموضوعات تدخل الطلب كما تدخل الخبر . وقد أشار عبدالقاهر إلى ذلك بقوله : « أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر ، ذلك أن الاستفهام استخبار ، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك ، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفرق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام فيكون المعنى إذا قلت : « أزيد قام ؟ » غيره إذا قلت « أقام زيد ؟ » ، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر . ويكون قولك « زيد قام » و « قام زيد » سواء ذلك ، لأنه يؤدي إلى أن نستعمله أمراً لاسبيل فيه إلى جواب ، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبت لك بها على ذلك الوجه » (٢) . ويقول : « وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فابن الخبر عليه » (٣) .

(١) مفتاح العلوم ص ٩٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٠٩ .

ولم يأخذ السكاكي برأى عبد القاهر مع أنه اعتمد على كتابيه وجرد هُما
من النزعة الأدبية وأحاطها بما كل بتقسيماته المنطقية .

والعجيب أن الخطيب القزويني وسعد الدين التفتازاني وغيرهما من
الشراح تابعوا السكاكي في هذا التقسيم مع أنهم ذكروا أن الموضوعات التي
بحثت في الخبر تدخل الطلب أيضاً . يقول القزويني بعد أن ذكر أحوال
المسند : « كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بها كالأدب
والحذف وغيرهما . والقطين إذا اتقن اعتبار ذلك فيها لا يخفى عليه اعتباره في
غيرهما » (١) . وأعاد هذا القول في كتابه « الإيضاح » بعد أن ذكر أحوال
الإسناد والمسند إليه والمسند وأحوال متعلقات الفعل والقصر ، وقال :
« ما ذكرناه في هذه الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصا بالخبر بل كثير
منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر ، يظهر ذلك بأدنى تأمل » (٢) . وقال
التفتازاني : « إن الإسناد الإنشائي أيضا إما مؤكد أو مجرد عن التأكيد ، وكذا
المسند إليه إما مذكور أو مخدوف مقدم أو مؤخر ، معرف أو منكر ، إلى
غير ذلك ، وكذلك المسند اسم أو فعل ، مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط
أو بغيره . والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة ، مذكورة أو مخدوفة ، وإسناده
وتعلقه أيضاً إما بقصر أو بغير قصر . والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر
في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق » (٣) .

ولكنّ البلاغيين سحرُوا بمنهج السكاكي وساروا عليه من غير أن
يحاولوا إصلاحه إلا ماصدر عنهم من ملاحظات لاتبعد البلاغة عن جوهره
كثيرا . ونرى — إذا ما أردنا أن نعيد ترتيب مباحث علم المعاني في كتاب
« مفتاح العلوم » — أن يبحث الخبر والإنشاء في باب مستقل وتذكر أنواعها
وأساليبها ، ثم تبحث الجملة في باب آخر يجمع أجزاءها ويكون للتقديم
والتأخير فصل ، وللذكر والحذف فصل ثانٍ ، وللشكير والتعريف فصل

(١) التلخيص ص ١٢٥ .

(٢) الإيضاح ص ١٠١ .

(٣) المطول ص ٢٤٦ .

ثالث ، وللقصر وأنواعه وطرقه فصل رابع ، ولتقييد المسند والمسند إليه فصل خامس . ولابد من بحث الفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب في بابين مستقلين . وبهذه الطريقة نجمع ما فرقه السكاكي ونبحث الحياة في هذا الفن ليكون صالحاً في الدراسات الأدبية .

وليس بغريب أن ندعو إلى هذا المنهج فقد بحث المتقدمون البلاغة بما هو قريب منه ، وكان لأعلامهم كأبي هلال وابن رشيق وابن سنان وعبدالقاهر وابن الأثير مناهج سليمة وبحوث طريفة ذات نفع عظيم وأثر كبير ، لأنهم لم يعمروا الموضوعات في فصول كثيرة وإنما جمعوها جمعاً دقيقاً ، وبذلك جاءت كتبهم آية في الإبداع ، وكانت بحوثهم غاية في الوضوح والجلالة .

وكان الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) أوضح منهجاً من السكاكي ، والمعاني عنده « علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال » (١) . وقد رفض تعريف السكاكي وهو « تتبع خواص تراكييب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره » (٢) ، لأن « التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به .

وحصر علم المعاني في ثمانية أبواب :

الأول : أحوال الإسناد الخبري .

الثاني : أحوال المسند إليه .

الثالث : أحوال المسند .

الرابع : أحوال متعلقات الفعل .

الخامس : القصص .

السادس : الإنشاء .

السابع : الفصل والوصل .

الثامن : الإيجاز والإطناب (٣) .

(١) الإيضاح ص ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٧ .

(٣) ينظر كتابنا القزويني وشروح التلخيص • ص ٢٨٧ وما بعدها .

ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لانتطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثاني الإنشاء . ثم الخبر لابد له من إسناد ومسند إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى . ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس . والإنشاء هو الباب السادس . ثم الجملة إذا قرئت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السابع ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

وهذا المنهج يختلف قليلاً عن منهج السكاكي ، وهو أقرب إلى الكمال لأن القزويني ضم الموضوعات المتشابهة في فصول مستقلة ، وكان في بحثه ألصقاً بالبلاغة وروحها من صاحب « مفتاح العلوم » الذي مزجها كل ممزق . وسيطر هذا المنهج على البلاغيين وظلت كتبهم تقسم علم المعاني هذا التقسيم ، ولم يخرج عنه معظم المتأخرين والمحدثين .

وإذا كان علم المعاني قريباً من النحو أو هو توخى معاني النحو فإنه يختلف عنه في معالجة الموضوعات ، وقد فصل القول في ذلك عبد القاهر وانتهى إلى أننا لا نريد المعاني الأولى وإنما المعاني اللغوية وهي عنده معنى المعنى . ولخص المتأخرون فائدة علم المعاني فقال بهاء الدين السبكي : « ولعلك تقول : أي فائدة لعلم المعاني فإن المفردات والمركبات علت بالعلوم الثلاثة — اللغة والنحو والصرف — وعلم المعاني غالبه من علم النحو ؟ كلا إن غاية النحوى أن ينزل المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تنهاى وتلك الأسرار لا نعلم إلا بعلم المعاني ، والنحوى — وإن ذكرها — فهو على وجه إجمال يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحوى . وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة والنحو والحديث وإن كان مستقلاً بنفسه .

واعلم أن علم أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول وأن كل ما يتكلم عليه الأصول من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ومسائل الإخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإهمال والتفصيل والتراجع كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني ، وليس في أصول الفقه ما يفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس ، وأشياء يسيرة (١) .

وهذا ما أطال الكلام عليه عبدالقاهر الذي قال إن الصحة في الكلام هي الخطوة الأولى ، أما الخطوة الثانية فهي فهم الكلام واستخلاص ما فيه من المعاني الثواني التي يدل عليها ، ولذلك كان « علم المعاني » ضروريا في فهم الأساليب البلاغية ، بعد أن « فتقيد النحور ونقه وبهاه » ، وأصبح قواعد لائتمنى إلا بالإعراب والبناء ، والعوامل ، والجدل المنطقي الذي لا يخدم اللغة بقدر ما يعوقها عن النمو والازدهار .



(١) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص: ٥١-٥٣ .

الفصل الثاني

الخبر والانشاء

ظهرت دراسات هذا الموضوع في رحاب علم الكلام ، وكان لمسألة خلق القرآن أثر في ذلك ، وقد بنى المعتزلة رأيهم على أساس أن القرآن أمر ونهى وخبر ، وذلك مما ينبنى عنه صفة القدم التي ذهب إليها معظم المسلمين .

وظهر في بيئة الاعتزال رأيان في صدق الخبر وكذبه :

الرأى الأول : ينسب إلى أبي إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام (- ٢٢١ هـ أو ٢٣١ هـ) وخلاصة هذا الرأى أن صدق الخبر مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ ، وكذبه مطابقة حكمه له . واحتج بوجهين :

أحدهما : أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال : ما كذب ولكنه أخطأ . كما روى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت فيمن شأنه كذلك « ما كذب ولكنه وهم » .

الثاني : قوله تعالى : « واللَّهُ يُشْهِدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ » (١) كذبهم في قولهم : « إنك لرسول الله » وإن كان مطابقاً للواقع لأنهم لم يعتقدوه . ورد الخطيب القزويني على الوجه الأول بأن المتنى تعمد الكذب لا الكذب بدليل تكذيب الكافر إذا قال : « الإسلام باطل » وتصديقه إذا قال : « الإسلام حق » . فقول السيدة عائشة « ما كذب » متأول بما كذب عمداً وأجاب عن الوجه الأول بوجوه :

(١) المنافقون ١ ، والآية : « إذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله » ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » .

أحدهما : أنَّ المعنى نشهد شهادة وأطاعت فيها قلوبنا ألسنتنا ، كما يترجم عنه «إنَّ» واللام ، وكون الجملة اسمية في قولهم : «إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ» ، فالتكذيب في قولهم «نشهد» وادعائهم فيه المواطأة لافي قولهم «إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ» .

وثانيها : أنَّ التكذيب في تسميتهم إخباره شهادة ، لأنَّ الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة .

وثالثها : أنَّ المعنى لكاذبون في قولهم : «إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ» عند أنفسهم لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه .

الرأى الثانى : ينسب إلى أبى عثمان الجاحظ (- ٢٥٥هـ) ، وفيه أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ، وغير صادق ولا كاذب . فالخبر الصادق هو المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق ، والخبر الكاذب هو الذى لا يطابق الواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق . أما الخبر الذى ليس بصادق ولا كاذب فهو أربعة أنواع :

١ - الخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق .

٢ - الخبر المطابق للواقع بلا اعتقاد .

٣ - الخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق .

٤ - الخبر غير المطابق للواقع بلا اعتقاد .

واحتج بقوله تعالى : «أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ» (١) ، فأنهم حصروا دعوى النبى - صلى الله عليه وسلم - الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون ، بمعنى امتناع الخلو ، وليس إخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء في مقابلته ، ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا صدقه ، فثبت أنَّ من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب (٢) .

(١) سبأ ٨ .

(٢) ينظر الإيضاح ص ١٣-١٥ . وشرح التلخيص ج ١ ص ١٧٦ وما بعدها .

وانتقلت هذه المباحث إلى كتب البلاغة والأدب ، فقال ابن قتيبة
 (- ٢٧٦ هـ) وهو يتحدث عما كان في زمانه من معارف أذهلت بعضهم :
 « والكلام أربعة : أمر ، وخبر ، واستخبار ، ورغبة . ثلاثة لا يدخلها الصدق
 والكذب وهي : الأمر . والاستخبار ، والرغبة . وواحد يدخله الصدق
 والكذب وهو الخبر » (١) .

وقسّم ثعلب (- ٢٩١ هـ) قواعد الشعر إلى أمر ، ونهي ، وخبر ،
 واستخبار (٢) .

وقسّم أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن وهب الكلام إلى خبر وطلب ،
 وقال : « الخبر : كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده ، كقولك :
 « قام زيد » فقد أفدته العلم بقيامه ... والطلب : كل ما طلبته من غيرك » (٣)
 وعقد أحمد بن فارس (- ٣٩٥ هـ) في كتابه « الصحاح » باباً سماه
 « معاني الكلام » وهي عند أهل العلم عشرة : خبر واستخبار ، وأمر ونهي ،
 ودعاء وطلب ، وعرض وتخصيص ، وتضمن وتعجب . وقال في تعريف
 الخبر : « أمّا أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنّه إعلام : تقول
 أخبرته أخبره ، والخبر هو العلم . وأهل النظر يقولون : الخبر ما جاز تصديق
 قائله أو تكذيبه ، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان ، أو مستقبل ،
 أو دائم (٤) » .

(١) أدب الكاتب ص ٤ .

(٢) قواعد الشعر ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) البرهان في وجوه البيان ص ١١٣ .

(٤) الصحاح ص ١٧٩ .

الخبر

تعريفه :

وكان للبلاغيين المتأخرين وقفة عند الخبر ودلالته ، وقد عادوا في بحثه إلى منهج المعتزلة وأدخلوا فيه المباحث الفلسفية والعقائدية فقال فخر الدين الرازي (- ٦٠٦ هـ) إنه « القول المقتضى بتصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالاثبات . ومن حده بأنه المحتمل للصدق والتكذيب المحدودين بالخبر لزمه الدور . ومن حده المحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب ، واقع في الدور مرتين (١) » .

وعرض السكاكي (- ٦٢٦ هـ) أقوال السابقين في تعريف الخبر وناقشها وذهب إلى أن الخبر والطلب مستغنيان عن التعريف الحديث (٢) . أما الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) فقد ذكر آراء السابقين كالنظام والجاحظ ولكنه أخذ برأي الجمهور وقال في بداية بحثه للخبر : « اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب ، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيها ، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له . هذا هو المشهور وعليه التحويل (٣) » . وإلى ذلك ذهب معظم شراح التلخيص (٤) .

وصفة القول أن الخبر كل كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته ، وهذا التعريف يصدق على كل كلام يؤخذ من غير النظر إلى قائله . والأخبار التي وردت في القرآن الكريم وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - والحفائق

(١) نهاية الإيجاز ص ٣٧ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٧٨-٧٩ .

(٣) الإيضاح ص ١٣ .

(٤) شروح التلخيص ج ١ ص ١٨٣ :

العلمية والبدييات التي لا يشك فيها ، لا يمكن أن تحتل الكذب مع أنها
إخبار عن شيء ، ولذلك تخرج من هذا التعريف ، أما غيرها من الأخبار
فهي قابلة للتصديق والتكذيب من أي إنسان صدرت ، لأنها ينظر إليها لذاتها
لا لذات القائلين .

أضربه :

لجملة الخبرية معنى يحدده تركيبها ، فإذا أطلقت خالية من أي تأكيد
كانت لها دلالة ، وإذا أكدت بمؤكد واحد أو أكثر كانت لها دلالة أخرى .
وقد اتفه العرب إلى ذلك في إطلاقهم الخبر ، وأشار عبدالقاهر إلى هذه
الاختلافات فقال : « واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده
أن ههنا فروقا خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ، ليس أنهم يجهلونها في
موضع ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنها هي ولا يعلمونها في جملة
ولا تفصيل . روى ابن الأثير أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي
العباس (١) وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوا . فقال له
أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون :
« عبدالله قائم » ثم يقولون : « إن عبدالله قائم » ثم يقولون : « إن عبدالله لقائم »
فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف
الألفاظ . فقولهم : « عبدالله قائم » إخبار عن قيامه ، وقولهم : « إن عبدالله
قائم » جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : « إن عبدالله لقائم » جواب عن إنكار
منكر قيامه . فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . قال : فما أحرار المتفلسف
جوابا . وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم
أو معترض فما ظنك بالعامة ومن هو في عداد العامة ممن لا يحظر شبه هذا
بباليه (٢) .

(١) يريد به المبرد .

(٢) دلائل الإيجاز ص ٢٤٢ .

فالحبر ثلاثة أضرب :

الاول : الابتدائي ، وهو الحبر الذي يكون خاليا من المؤكدات لأن
المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنته . ومن ذلك قوله تعالى :
« قال : بل فعلته كبيرهم هذا » (١) . وقوله : « ويقولون آمنا
بالله وبالرسول وأطعنا ، ثم يتنقل فريقتهم من غمش
ذلك » (٢) . ومنه قول المتنبي :

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلبي من به صمم
أنام ميل جفوني عن شواردها ويسهر الخلق جرها ويخصم
في هذه الأمثلة إلقاء الحبر إلى مخاطب خالي الذهن من حكمه ، ولذلك
جاءت من غير توكيد .

الثاني : الطلبي ، وهو الحبر الذي يتردد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته ،
أو هو كما قال السكاكي : « وإذا ألقاها إلى طالب لها متحير طرفاها
عنده دون الاستناد فهو منه بين بين لينقله عن وزلة الحيرة ،
استحسن تقوية المثل بإدخال اللام في الجملة أو « إن » (٣) .
ومن ذلك قوله تعالى : « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ،
قال يا موسى : إن الملائكة يأمرون بك ليقتلوك فاخرج إنى لك
من الناصحين » (٤) . وقوله : « إذ قالوا : ليوسف وأخوه
أحب إلى أبينا منا » (٥) .

ومنه قول جرير :

إن العيون التي في طرفها حور
قتلنا ثم لم يُحيين قتلنا

(١) الأنبياء ٣٦ .

(٢) النور ٤٧ .

(٣) مفتاح العلوم ص ٩١ .

(٤) القصص ٢٠ .

(٥) يوسف ٨ .

وقول البحرى :

هل يجلبن إلى عطفك موقِفٌ ثبتتْ لديك أقول فيه وتسمعُ ؟

فى هذه الأمثلة أكد الخبر بأحدى أدوات التأكيد ، مثل « إن » فى الآية الأولى والبيت الأول ، واللام فى الآية الثانية « ليوسف » والنون فى « يجلبن » والمؤكد فى كل منها واحد .

الثالث : الإنكارى ، وهو الخبر الذى ينكره المخاطب إنكاراً يحتاج إلى أن يؤكّد بأكثر من مؤكد . ففى قوله تعالى : « واضربْ لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون . إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعزّزنا بثالث ، فقالوا : إنّنا إليكم مرسلون . قالوا : ما أنتم إلاّ بشرّ مثّلنا ، وما أنزل الرحمن من شىء إن أنتم إلا تكذّبون . قالوا : ربّنا يعلم إنّنا إليكم لمرسلون » (١) . حيث قال أولاً : « إنّنا إليكم مرسلون » وقال ثانياً : « إنّنا إليكم لمرسلون » حينما ازداد إنكارهم ولذلك أكّده بـ « إن » أولاً وباللام ثانياً ليزيل منهم ذلك الشك والإنكار . ومنه قوله : « إنكم للذائقو العذاب الأليم » (٢) .

ومنه قول الحماسى :

إنّا لنصنّفُ عن مجاهيل قومنا ونقيمُ سالفَةَ العدو الأصيبِ (٣)
ومنى نجدُ يوماً فسادَ عشيرةٍ نصليحُ وإن نرّ صالحاً لا نفْسِدِ

وفى هذه الأمثلة مؤكّدان « إن » واللام .

(١) يس ١٣-١٦ .

(٢) الصافات ٣٩ .

(٣) السالفَة : صفحة العنى . الأصيب : المتكبر .

مؤكداته :

لخبر مؤكدات كثيرة منها :

١ - إن : وهي التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومنها قوله تعالى : « يا أيها الناس إن وعد الله حق » (١) ، وقوله : « يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم » (٢) . .

وقول الشاعر :

إن التي زعمت فؤادك ملها خلقت هواك كما خلقت هوى لها
وقول البحري :

شرفاً بنى العباس إن أبام عم النسبي وعصمه المضرع
إن الفضيلة للذي استنى به عمر وشفع إذ غدا يستشفع

وله « إن » أثر في العبارة غير التوكيد : وفي « دلائل الإعجاز » (٣) إشارات إلى مواقعها في الكلام ، ولكن الذي يتصل بالموضوع ، التأكيد كما في بيت أبي نواس :

عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك في اليأس

يقول عبد القاهر معلقاً عليه : « فقد ترى حسن موقعها وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس أنهم لا يعملون أنفسهم على اليأس ولا يدعون الرجاء والطمع ولا يعترف كل أحد ولا يسلم أن الغنى في اليأس ، فلما كان كذلك كان الموضوع موضع فقر إلى التأكيد فلذلك كان من حسنها ما ترى .

(١) فاطر ٥ .

(٢) الحج ١ :

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٤٣ وما بعدها ، وينظر نهاية الإيجاز ص ١٧٤ وما بعدها ، والطرارح ج ٢ ص ٢٢٠ .

ومثله سواء قول محمد بن وهيب :

أجارتنا إنَّ التَّعَفُّفَ بِالْيَاسِ وصبر على استدرار دنيا بإيساس (١)
حريان أن لا يقذفا (٢) بمذلة كريمًا وأن لا يحوجاه إلى الناس
أجارتنا إنَّ القِداحَ كَوَافٍ (٣) وأكثرُ أسباب النجاح مع الياس

هو كما لا يخفى كلام مع من لا يرى أنَّ الأمر كما قال بل ينكره ويعتقد خلافه ومعلوم أنَّه لم يقله إلاَّ والمرأة تحلوه وتبعثه على التعرض للناس وعلى الطلب ، (٤) .

٢- أن : وهي التي تنصب الاسم وترفع الخبر . كقوله تعالى : « قل إنما يُوحى إلىَّ أنَّما إِلَهُكم إِلَهٌ واحدٌ » (٥) وقوله : « فإن لم يستجيبوا لك فاعلم أنَّما يتَّبِعُونَ أهواءهم ، ومن أضلُّ ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ، إنَّ الله لا يهدي القوم الظالمين » (٦) .

ولم يتعدَّ بعضهم « أن » من المؤكِّدات لأنَّ ما بعدها في حكم المفرد والتأكيد المقصود هو تأكيد النسبة لا المسند ولا المسند إليه ، ولكن ابن هشام يقول : « أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأصح أنَّها فرع عن « إن » المكسورة » (٧) .

٣- كأن : وفيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة وإن كانت مركبة من كاف التشبيه و « أن » فهي متضمنة لأنَّ فيها ما سبق وزيادة . كقوله تعالى :

(١) الإيساس : هو التصويت عند الحلب ليستدر لمن الناقة ويتألفها .

(٢) أى : اليأس والصبر حريان .

(٣) القداح : جمع قذح - بالكسر فيها - وهي الأزام التي يستسبون بها في الجاهلية الخطأ .

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢٥٠ .

(٥) الأنبياء ١٠٨ .

(٦) القصص ٥٠ .

(٧) مغنى اللبيب ج ١ ص ٣٩ .

« وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاءُ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْكَافِرُونَ » (١) .

وقول بكر بن النطاح :

تَرَامُ يَنْظُرُونَ إِلَى الْعَالِي . كَمَا تَنْظُرْتُ إِلَى الشَّيْبِ الْمَلَّاحِ
يَحْدَوْنَ الْعَيُونَ إِلَى شَوْرَا . كَأَنِّي فِي عَيْنِهِمُ السَّمَاحُ .

٤ - لكن : لتأكيد الجمل ، وقبل : لتأكيد مع الاستدراك ، وقبل : إنها للتوكيد دائماً مثل « إن » (٢) . ومنه قوله تعالى : « إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ » ولكن « اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمُو أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ » (٣) .

وقول المتنبي :

فَلَا تَعْجَبْ إِنْ السُّيُوفَ كَثِيرَةٌ . وَلَكِنْ سَيْفَ الدُّوَلَةِ الْيَوْمَ وَاحِدٌ .

٥ - لام الابتداء : وتفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين . ومنه قوله تعالى : « إِنْ رَأَيْتَ لِسْمِيعَ الدُّعَاءِ » (٤) .

٦ - الفصل : وهو من مؤكدات الجملة ، وقد نصّ سيبويه على أنه يفيد التأكيد ، وقال في قوله تعالى : « إِنْ تَرَنَّى أَنَا أَقْلٌ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا » (٥) . « إِنْ ضَمِيرُ الْفَصْلِ » أنا « وصف للباء في « تَرَنَّى » يزيد تأكيداً (٦) .

(١) القصص ٨٢ .

(٢) معنى اللبيب ١ ص ٢٩١ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٣) القصص ٥٦ .

(٤) إبراهيم ٣٩ .

(٥) الكهف ٣٩ .

(٦) الكتاب ج ١ ص ٣٩٥ . وينظر البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٠٩ .

٧ - أمّا: وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، ومنه قوله تعالى : « إنَّ اللَّهَ لَا يَسْمَعِي أَنْ يَغْتَرِبَ مِثْلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوَّقَهَا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مِثْلًا » (١) .

ولكن ابن هشام قال : « وأمّا التوكيد فقلّ من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال : فائدة « أمّا » فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول : « زيد ذاهب » فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه يصعد والذهاب وأنه منه عزيمة قلت : « أمّا زيد فذهاب » ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلل بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه فى معنى الشرط » (٢) .

ومنه قول الشاعر :

ولم أرَ كالْمَعْرُوفِ أَمَّا مِذَاقُهُ فَتَحَلَّوْا وَأَمَّا وَجْنُهُ فَجَمِيلُ

٨ - قد : وهى حرف تحقيق ، ومنه قوله تعالى : « وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (٣) . وقوله : « قد أفلح المؤمنون الذين همّ فى صلاتهم خاشعون » (٤) .

وقول المقنع الكندى :

يُعَاتِبُنِي فِي الدِّينِ قَمُوحِي وَإِنَّمَا دِيُونِي فِي أَشْيَاءِ تُكْسِيهِمْ حَمْدًا
أَسْدُهُ بِهِ مَا قَدْ أَخْلَعُوا وَضَيَعُوا نَغُورُ حَقُوقَ مَا أَطَاقُوا لَهَا سَدًّا

(١) البقرة ٢٦ .

(٢) مفتى الأبيي ج ١ ص ٥٧ .

(٣) آل عمران ١٠١ .

(٤) المؤمنون ١-٢ .

٩- السين : وهى حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، كقوله تعالى : « أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ » (١) ، فالسين تفيد وجود الرحمة لا محالة ، فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد فى قولك : « سأنتقم منك يوماً » أى : أنك لا تفوتنى وإن تبطأت (٢) .

سَيَعْلَمُ الْجَمْعُ مِمَّنْ ضَمَّ مَجْلِسُهُ
بِأَنَّنَى خَيْرُ مَنْ تَمَشَّى بِهِ قَدَمُ

١٠- القسم : وهو عند النحاة جملة يؤكد بها الخبر . حتى أنهم جعلوا قوله تعالى : « وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ » (٣) ، قسماً وإن كان فيه إخبار إلا أنه لما جاء تأكيداً للخبر سمى قسماً (٤) .

وللقسم أحرف هى : الباء والواو والتاء ، والباء هى الأصل لدخولها على كل مقسم به . ومنه قوله تعالى : « وَالضُّحَى » والليل إذا سجاً (٥) ، وقوله : « وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ . وَطُورِ سِينِينَ . وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ » (٦) وقوله : « قَالُوا تَاللَّهِ ثَقْنًا تَذْكُرَ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ » (٧) ، وقوله : « وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدَبِّرِينَ » (٨) .

ومنه قول ابن أبي ربيعة :

فوالله لا أدرى وإن كنتُ دارياً بسبع رميتين الجمر أم بثمانٍ

(١) التوبة ٧١ .

(٢) مغنى اللبيب ج ١ ص ١٣٨ ، والبرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٤١٨ .

(٣) المنافقون ١ .

(٤) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٤٠ .

(٥) الضحى ١-٢ .

(٦) التين ١-٣ .

(٧) يوسف ٨٥ .

(٨) الأنبياء ٥٧ .

١١ - نونا اليوكيد : وهما الثقيلة والخفيفة ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونن من الصاغرين » (١) وقوله : « لنسفعن بالناسية » (٢) .

ومنه قول الشاعر :

لأستسهلن الصعْبَ أو أدرك المنى فما انقادت الآمالُ إلا لصابرٍ

١٢ - لن : يؤتى بها لتأكيد النفي ، كقوله تعالى : « ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال : رب أنظر إليك ، قال : لن تراني ، ولكن انظر إلى الجبل ، فان استقر مكانه فسوف تراني » (٣) .

ومنه قول الطرماح :

نقد زادني حبا لنفسي أننى بغيض إلى كل امرئ غير طائل
وأننى شق باللائم ولن ترى شقبا بهم إلا كريم الشائسل

١٣ - الحروف الزائدة : وهى كثيرة ، منها الباء كما فى قوله تعالى : « وما أنا بظلام للعبيد » (٤) .

وقول معن بن أوس :

ولست بماشٍ ما حيثُ لنكرٍ من الأمر لا يمشى إلى مثله مثلى

و « من » كقوله تعالى : « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها » (٥) ، وقوله « ماترى فى ختامق الرحمن من تفاوت » (٦) .

(١) يوسف ٣٢ :

(٢) العلق ١٥ .

(٣) الأعراف ١٤٣ :

(٤) ق ٢٩ .

(٥) الأنعام ٥٩ .

(٦) الملك ٣ .

ومنها قول زهير :

ومها تكن عند امرىء من خبيقة وإن خلها تخفى على الله تعلم
١٤ - حروف التنبيه : ومنها « أما » حرف استفتاح وتكثر قبل القسم ،
كقول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمان وأحيا والذي أمره الأمر
لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى ألفين منها لا يروعهما النفس
و « ألا » الاستفاحية ، كقوله تعالى : « ألا إنهم هم المفسدون » (١) ،
وقوله : « ألا إن أولياء الله لا تخوف عليهم ولا هم يحزنون » (٢) .

ومنه قول المعري :

ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل عفاف وإقدام ومجد ونايل
أغراضه :

للخير غرضان أصليان هما :

الأول : فائدة الخير ، ومعناه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة
أو الكلام ، وهذا هو الأصل في كل خبر ؛ لأن فائدته تقديم المعرفة أو العلم
إلى الآخرين . ومن ذلك قوله تعالى : « الله نور السموات والأرض ،
مثل نوره كشكاة فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ، الزجاج كأمها
كوكب دري يوقد من شجرة ماركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ، يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نور على نور ، يهدي الله لنوره من
يشاء ، ويضرب الله الأمثال للناس ، والله بكل شيء عليم » (٣) . وقوله :
« تبارك الذي نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا . الذي له »

(١) البقرة ١٢ .

(٢) يونس ٦٢ .

(٣) النور ٣٥ .

مُلكُ السماوات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك
وخلقت كل شيء فقدره تقديراً . واتخذ من دونه آلهة لا يخلقون
شيئاً وهم يُخلَقون ولا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً ولا يملكون موتاً
ولا حياة ولا نشوراً » (١) .

ومنه قول الشاعر :

فلا الجودُ يُبقي المالَ والجدُّ مقيلاً
ولا البخلُ يُبقي المالَ والجدُّ مدبيرُ

وقول أبي نواس :

ذكر الكرخَ نازحُ الأوطان فصبا صبوةً ولاتَ أوانٍ
ليس لي مُسعِدٌ بمصر على الشَّوْقِ قِ إلى أوجهٍ هناك حسانٍ

الثاني : لازم الفائدة ، وهذا الغرض لا يقدم جديداً للمخاطب وإنما
يفيد أن المتكلم عالم بالحكم . ومن ذلك قولنا لصديق : « زارك محمدٌ
أمس » ، فالمخاطب يعلم ذلك ولكن الغرض من هذه الجملة إخباره أن
المتحدث عارف بذلك . ومنه قول المتنبي مخاطباً سيف الدولة الحمداني
ومادحاً شجاعته وبطولته :

تدوسُ بك الخيلُ الوكورَ على الدرَى
وقد كثُرَتْ حول الوكور المطاعِمُ

وسيف الدولة يعلم ذلك .

وقول أحد الشعراء معاتباً :

وتغتابني في كل نادٍ تحلهُ
وتزعم أني لستُ كفواً لمثلكما

ولكن الخبير كثير أما يخرج على خلاف مقتضى الظاهر ، يقول السكاكي
« هذا ثم إنك ترى المفلقين السحرة في هذا الفن ينفثون الكلام لا على
مقتضى الظاهر كثيرا » (١) .

ومن ذلك :

١- أن ينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر
فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، كقوله تعالى : « ولا تُخاطبني
في الذين ظلموا إنهم مغرِقُونَ » (٢) ، وقوله : « وما أبرئ نفسي إن
النفس لأمّارة بالسوء » (٣) . قال القزويني : « وسلوك هذه الطريقة
شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، ورؤى عن الأصمعي أنه قال :
كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتیان بشاراً فيسلبان عليه بقاية
الإعظام ثم يقولان : يا أبا معاذ ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما
ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان ، فأتياه
يوماً فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثها في ابن قتيبة ؟ قال هي التي
بلغتكما . قالوا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب . قال : نعم ، إن
ابن قتيبة يتباصر بالغريب ، فأحييت أن أورد عليه ما لا يعرف .
قالا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بكرًا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التكبير
حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان « إن ذاك
النجاح » : « بكرًا فالنجاح » كان أحسن . فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية
وحشية ، فقلت : « إن ذاك النجاح » كما يقول الأعراب البلديون ، ولو
قلت : « بكرًا فالنجاح » كان هذا من كلام المولدين ، ولا يشبه ذلك الكلام
ولا يدخل في معنى القصيدة . فقام خلف فقبل بين عيني .

(١) مفتاح العلوم ص ٨٢ ، وينظر الإيضاح ص ١٩ .

(٢) هود ٣٧ .

(٣) يوسف ٥٢ .

فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحض من أبي عمرو بن العلاء
- وهم من فحولة هذا الفن - إلا للطف المعنى في ذلك وخفائه « (١) » .

٢ - أن ينزل غير المنكر منزلة المنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار ،
ومنه قوله تعالى : « ثم إنكم بعد ذلك لميتون » (٢) ، وقد أكد إثبات
الموت تأكيدين - وإن كان مما لا ينكر - لتزليل المخاطبين منزلة من
يبالغ في إنكار الموت لتأديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده ،
ولهذا قيل : « ميتون » دون « تموتون » . ومنه قول حجل ابن نضلة :

جاء شقيق عارضاً رمتحه إن بني عمك فيهم رماح
فإن مجيئه هكذا مدلاً بشجاعته قد وضع رمحاً عارضاً ، دليل على
إعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد ، كأنهم كلهم
عزّل ليس مع أحد منهم رمح .

٣ - أن ينزل المنكر منزلة غير المنكر ، إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن
الإنكار ، كما يقال المنكر الإسلام : « لإسلام حق » ، وعليه قوله تعالى
« لا ريب فيه » (٣) وقوله « ثم إنكم يوم القيامة تبعثون » (٤) . وقد
أكد إثبات البعث تأكيداً واحداً - وإن كان مما ينكر - لأنه لما كانت
أدلة ظاهرة بكان جديراً بأن لا ينكر .

الأغراض المجازية :

الأصل في الخبر أن يلقى لغرضين هما : فائدة الخبر ، ولأزم الفائدة ،
غير أنه كثيراً ما يخرج على خلاف مقتضى الظاهر . ولكنه لا يقتصر على
ذلك وإنما يخرج مجازاً إلى أغراض كثيرة تفهم من السياق وقرائن الأحوال
ومن ذلك :

(١) الإيضاح ص ١٩ ، وينظر دلائل الإعجاز ص ٢١١ ، ومفتاح العلوم ص ٨٢ .

(٢) المؤمنون ١٥ .

(٣) البقرة ٢ .

(٤) المؤمنون ١٦ .

١ - إظهار الضعف : ومنه قوله تعالى : « قال ربِّ إني وهنَّ العظم مني واشتعل الرأسُ شيباً » (١) وقول الشاعر :

إنَّ الثَّانِسِينَ - وبلغنَّها - قد أحوَجَّتْ سعى إلى ترجان
رقول أبي نواس :

دَبَّ فيَّ السَّقامُ سُفْلاً وَعُلُوًّا وأراني أمسوت عُضْوًا قَعُضُوا
٢ - الأسر حام : ومنه قول إبراهيم بن المهدي مخاطباً المأمون :

أثبْتُ جُرْماً شَيْعاً وَأَنْتَ لِلْعَفْوِ أَهْلُ
فَإِنْ عَفَوْتَ فَمَنْ قَتَلْتَ فَعَدَلُ

وقول الآخر :

فإلى حيلةٍ إلا رجائي لعفوك إن عفوت وحسن ظني

٣ - تحريك الهمزة : ومنه قوله تعالى : « للذين أحسنوا الحُسْنَى وزيادة » (٢).

٤ - إظهار التحسر : ومنه قول أعرابي يرى ولده :

ولما دعوت الصبر بعدك والأسى
أجاب الأسى طوعاً ولم يجِب الصَّبْرُ

وقول المتنبي :

أَقْتُ بِأَرْضِ مصر فلا ورأي تَخَبُّ في الرُكَّابِ ولا أُمَامِي

وقوله في الرثاء :

الحَزْنُ يَقلِقُ والتَّجَمُّلُ يردُّعُ والقلبُ بينهما عَصِي طَبِيعُ
يَنَّازعانِ دموعَ عَيْنٍ مَسْهُدِ هذا يحْيِي بها وهذا يرجعُ

(١) مريم ٤ .

(٢) يونس ٢٦ .

٥ - المدح : ومنه قول النابغة الذبياني :

فإنك شمس والملوك كواكب
إذا طلعت لم يبدُ منها كواكب

٦ - الفخر : ومنه قول عمرو بن كلثوم :

إذا بلغ القطام صاحبي
تخبر له الجابر ساجدينا

وقول أبي فراس الحمداني :

إننا إذا اشتد الزمنا نواب خطب وادهم
ألفيت حوّل بيوتنا عدد الشجاعة والكسرم
للقا العدا بيض السور ف ، ولاندى حمر النعم
هذا وهذا دأبنا يودى دم ويُسراق دم

وقول الشريف الرضي :

لغير العلى منى القلى والتجيب

ولولا العلى ما كنت فى العيش أرغب

وقور فلا الألحان تأسر عزمي

ولا تمكر الصهاة فى حين أشرَبُ

ولا أعرف الفحشاء إلا بوصفها

ولا أنطق العوراء والقلب مغضب

٧ - التوبيخ : ومن ذلك قولنا لتارك الصلاة : « الصلاة ركن من أركان الإسلام » .

٨ - التحذير : ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

٩- الأمر : ومنه قوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ » (١) وقوله :
« وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ » (٢) ، فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر
بذلك لا أنه خير .

١٠- النهي : ومنه قوله تعالى : « لَا يَسَسَّهٖ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » (٣) .

١١- الوعد : ومنه قوله تعالى : « سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ » (٤) .

١٢- الوعيد : ومنه قوله تعالى : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ
يَنْقَلِبُونَ » (٥) .

١٣- الدعاء : ومنه قوله تعالى « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » (٦) ، أى :
أعيننا على عبادتك ، وقولنا : « عفا الله عنه » .

١٤- الإنكار والتبكيث : ومنه قوله تعالى : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ
الكَرِيمُ » (٧)

١٥- التقي : ومنه قولنا : « وددتك عندنا » .

١٦- الإنكار : ومنه : « ماله على حق » .

١٧- النفي : ومنه : « لا بأس عليك » .

١٨- التعظيم : ومنه : « سبحان الله » .

(١) البقرة ٢٢٨ .

(٢) البقرة ٢٣٣ .

(٣) الواقعة ٧٩ .

(٤) فصلت ٥٣ .

(٥) الشعراء ٢٢٧ .

(٦) الفاتحة ٥ .

(٧) الدخان ٤٩ .

وربما كان اللفظ خيرا والمعنى شرطا وجزاء ، كقوله تعالى : « إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ » (١) ، فظاهره خير ، والمعنى إِنَّا إِنَّا نَكْشِفُ عَنْكُمْ الْعَذَابَ تَعُودُوا . ومنه قوله : « الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ » (٢) ، والمعنى : مَنْ طَلَّقَ امْرَأَةً مَرَّتَيْنِ فَلَيْسَ بِهَا بَعْدَهُمَا بِمَعْرُوفٍ أَوْ يَسْرَحُهَا بِإِحْسَانٍ (٣) .



(١) للبخان ١٥ .

(٢) البقرة ٢٢٩ :

(٣) تنظر أغراض الخبر المجازية في الصاحبى لابن فارس ص ١٧٩ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣١٠ .

الإنشاء

تعريفه :

الإنشاء كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ؛ لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه أو لا يطابقه . وهذا ما اعتمد عليه القدماء حينما فصلوا بين الخبر والإنشاء فقال القزويني : « ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أولا يكون لها خارج . الأول الخبر ، والثاني الإنشاء » (١) .

أقسامه :

والإنشاء قسمان :

الأول : الإنشاء الطلبي ، وهو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ، وهو خمسة أنواع : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتعجب ، والتداء .
الثاني : الإنشاء غير الطلبي : وهو ما لا يستدعي مطلوبا ، وله أساليب مختلفة منها :

١ - صيغ المدح والذم : ومنها « نعم وبئس » كقوله تعالى : « إن تَبَدُّوا الصدقاتِ فنعماً هي ، وإن تَحْخَفُوهَا تَوَثَّرُوا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ » (٢) ، وقوله : « وَلِدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » (٣) ، وقوله : « يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِبَيْسِ الْمَوْلَى وَبَيْسِ الْعَشِيرِ » (٤) .

(١) الإيضاح ص ١٣ .

(٢) البقرة ٢٧١ :

(٣) النحل ٣٠ .

(٤) الحج ١٣ هـ .

وقول زهير في مدح هريم بن سنان :

نعم امرأً هريمٌ لم تغرُ نائبةٌ إلا وكان لمرساع لها وزراً

ومنها « حَبْدًا وَلَا حَبْدًا » ، كقول جرير :

يا حَبْدًا جيلُ الريانِ من جَبَلٍ وحَبْدًا ساكنُ الريانِ مَنْ كانا

وحَبْدًا نَفَحَاتُ مَنْ يمانيةٌ تأثيكِ من فيلِ الريانِ أحيانا

ومنها الأفعال المحولة إلى « فَعَلَّ » مثل « كَبِّرَتْ كلمةٌ تخرجُ من

أفواههم (١) .

٢ - التعجب : وله صيغتان قياسيتان هما : « ما أَفْعَلْتَهُ » كقوله

تعالى : « قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ » (٢) وقوله : « فَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ » (٣)

وقول الشاعر :

فَا أَكْثَرَ الْإِخْوَانَ حِينَ نَعْدُهُمْ وَلَكِنَّهُمْ فِي النَّائِبَاتِ قَلِيلُ

وقول الآخر :

بنفسى تلك الأرض ما أطيبَ الرِّبى وما أحسنَ المصطافَ والمتربعا

و « أَفْعِلْ » به « كقوله تعالى : « أَسْمِعْ يَوْمَ يُأْتُونَا » (٤) .

وبأقى سماعيا كقولهم : « لله ذره عالما » .

٣ - الْقَسَمُ : ويكون بالواو والتاء والباء ، كقوله تعالى : « والضحى .

والليل إذا يحيا » (٥) وقوله : « تالله لقد آثرك الله علينا » (٦) ،

وقولنا : « أقسم بالله أنى برى » .

(١) الكهف ٥ .

(٢) هيس ١٧ .

(٣) البقرة ١٧٥ .

(٤) مريم ٣٨ .

(٥) الضحى ١-٢ .

(٦) يوسف ٩١ .

ومن صبح القسم التي تأتي كثيراً العبر كقوله تعالى : « لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ
لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ » (١) .

وقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنِّي لَأَوْجَلُّ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو النِّيةُ أَوَّلُ

٤ - الرجاء : وهو طلب حصول أمر محبوب قريب الوقوع . والجرف
الموضوع له « لعل » كقوله تعالى : « فَلَعلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ
وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ » ،
إنما أنت نَذِيرٌ ، واللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ » (٢) .

وقول ذي الرمة :

لعلَّ انحدارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ راحَةً
من الوجْدِ أَوْ يَشْقَى نَجَى الْبَلَابِلِ (٣)

أما الأفعال التي تستعمل في هذا الأسلوب فهي : « عسى » ، كقوله
تعالى : « نَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ » (٤) . وقول
الشاعر :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فَرَجٌ قريبُ

و « حرى » مثل : « حرى محمد أن يقوم » .

و « اخلولق » مثل : « اخلولقت السماء أن تمطر » .

وتسمى هذه الثلاثة « أفعال الرجاء » .

(١) الحجر ٧٢ .

(٢) هود ٢٢ .

(٣) البلال : جمع بلبال ، وهو الهم .

(٤) المائدة ٥٢ .

• - صيغ العقود : مثل : « بعث » و « اشتريت » و « وهبت » و « قبلت » .
وهذه أساليب خبر ، لكنها لا يراد بها الإخبار لأنها لا تحتل الصدق
والكذب ، ولذلك لم توضع مع الخبر .

ولا يهتم البلاغيون بهذه الأساليب الإنشائية لقلة الأغراض المتعلقة بها ،
ولأن معظمها أخبار نقلت من معانيها الأصلية . أما الإنشاء الذي يُعْتَمَدُ
به فهو الطلبي لمسا فيه من تفنن في القول لخروجه عن أغراضه الحقيقية إلى
أغراض مجازية تفهم من سياق الكلام .

الإنشاء الطلبي :

وأساليب الإنشاء الطلبي خمسة هي :

الأول : الأمر :

وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، أو كما قال العلوي :
« وهو صيغة تستدعي الفعل ، أو قول يبنى عن استدعاء الفعل من جهة
الغير على جهة الاستعلاء » (١) . وله أربع صيغ هي :

١ - فعل الأمر : كقوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا
الرسول » (٢) ، وقول الخطيب :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبَغِيهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٢ - المضارع المقرون بلام الأمر : كقوله تعالى : « لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ
مِنْ سَعَتِهِ » (١) . وقول أبي تمام :

كَذَا فَلْيَجْلُ الْخَطْبُ وَلِيَفْدَحِ الْأَمْرُ

فليس لعين لم يَقْضِ ماؤُهَا عُدْرُ

(١) الطراز ج ٣ ص ٢٨١ .

(٢) النور ٥٦ .

(٣) الطلاق ٧ .

٣- اسم فعل الأمر : كقوله تعالى : « عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَنْصُرُكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » (١) ، أَيْ : الزموا أنفسكم .

ومنه « صَته » بمعنى اسكت ، و « مَه » بمعنى « اكفف » و « آمين » بمعنى استجب و « بَلَّه » بمعنى دع ، و « رويده » بمعنى أمهله ، و « نزال » بمعنى انزل و « دراك » بمعنى أدرك .

٤- المصدر النائب عن فعل الأمر : كقوله تعالى : « وبالوالدين إحسانا » (٢) وقول قطري بن الفجاءة :

فصبراً في مَجَالِ الموتِ صبراً فما نيلُ الخلودِ بمِطَاعِ

وقد يخرج الأمر عن معناه الأصلي - وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام إلى معانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام ، ومن هذه الأغراض المجازية :

١- الدعاء : وهو الطلب على سبيل التضرع ، كقوله تعالى : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ » (٣) وبسميه ابن فارس « المسألة » (٤) . ومنه قوله تعالى : « رَبَّنَا إِنَّا أَسَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ ، فَأَمْنَا ، رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ » (٥) . وقوله : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » (٦) .

ومنه قول المتنبي :

أَزَلُّ حَسَدِ الحَسَادِ عَنِّي بِكِبَرِهِمْ فَأَنْتَ الَّذِي صَيَّرْتَهُمْ لِي حُسَدَا

(١) المائدة ١٠٥ =

(٢) البقرة ٨٣ .

(٣) نوح ٢٨ .

(٤) الصاحبي ١٨٤ .

(٥) آل عمران ١٩٣ .

(٦) الفاتحة ٦ .

٢ - الالتماس : وهو الطلب الصادر عن المتساوين قدراً ومنزلة على سبيل التلطف كقول ابن زيدون :

دُومى على العهد مادُمنا محافظةً فالحرُّ مَنْ دان إنصافاً كما ديننا

٣ - التمنى : وهو الطلب الذى لا يرجى وقوعه ، كقول عنتره :

يا دارَ عيلةٍ بالجسواء تكلمى وعمى صباحاً دارَ عيلةٍ واسلمى
وقول امرئ القيس :

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلى بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلٍ
وقول المعرى :

فيا موتُ زُرْ إنَّ الحياةَ ذميمةٌ ويا نفسُ جِدِّى إنَّ دهرَكَ هازلُ
وقول ابن زيدون :

ويا نعيمَ الصِّبا بلغْ بحُبِّنا مَنْ لو على البعدِ حبًّا كان يُحِيننا

٤ - النصيح والإرشاد : وهو الطلب الذى لا إلزام فيه وإنشأ النصيحة الخالصة ، كقوله تعالى : « يا أيُّها الذين آمنوا إذا تداينتم بدينٍ إلى أجلٍ مُسمًى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتبٌ بالعدل » (١) ، وقوله : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » (٢) .

وقول المتنبي فى مدح سيف الدولة :

كذا فليسرَّ مَنْ طَلَب الأعداى ومثل سراك فليكسن الطِلابُ

٥ - التمييز : وهو الطلب بأن يختار المخاطب بين أمرين أو أكثر ، كقول بشار :

فعيشْ واحداً أو صلْ أخاك فإنَّه مقارِفُ ذُئبٍ مرةً ومجانِبُه

(١) البقرة ٢٨٢ .

(٢) البقرة ٢٨٢ .

٦ - الإياحة : كقوله تعالى : « واكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر » (١) . وقال القزويني : « ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير :

أسيئ بنا أو أحسن لا ملومة
لدينا ، ولا مقلية إن تقلبت (٢)
أى : لا أنت ملومة ولا مقلية .

ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى سكتانه مطلوب ، أى : مهما اخترت فى حق من الإساءة والإحسان ، فأنا راض به غاية الرضا فعاملينى بها ، وانظرى هل تفاوت حالى معك فى الحالين » (٣) .

٧ - التعميز : وهو الطلب بما لا يقدر عليه المخاطب كقوله تعالى : « يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان » (٤) ، وقوله : « وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين » (٥) .

التميز

وقول الشاعر :

أرونى بخيلاً طال عُمراً يبخله

وهاؤوا كريماً مات من كثرة البذل

٨ - التهديد : كقوله تعالى : « اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير » (٦) وقوله : « قل تمسّعوا فإن مصيركم إلى النار » (٧) .

(١) البقرة ١٨٧ .

(٢) مقلية مكروهة بغيضة . تقلت : تكرهت وتبغضت :

(٣) الإيضاح ص ١٤٣ .

(٤) الرحمن ٣٣ :

(٥) البقرة ٢٣ :

(٦) فصلت ٤١ .

(٧) إبراهيم ٣٠ :

ومنه قول الشاعر :

إذا لم تخش عاقبة الليالي ولم تستحي فاصنع ما تشاء

٩- التسوية : كقوله تعالى : « فاصبروا أو لا تصبروا » (١) ، ومنه قول المتنبي :

عيش عزيزاً أو متاً وأنت كريم بين طعن القنا وخفق البنود

١٠- الإهانة : كقوله تعالى : « ذق إنك أنت العزيز الكريم » (٢) ، وقوله : « كونوا حجارة أو حديداً » (٣) .

١١- التسخير : هو التذليل والإهانة ، كقوله تعالى : « كونوا قردةً خاسئين » (٤) ، ويسميه ابن فارس « التكوين » (٥) .

١٢- الاحتقار : كقوله تعالى : « ألقوا ما أنتم ملقون » (٦) ، وبعضهم يجمع الإهانة والاحتقار في غرض واحد .

١٣- التسليم : كقوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض » (٧) .

١٤- التذب : كقوله تعالى : « فانتشروا في الأرض » (٨) .

(١) الطور ١٦ .

(٢) الدخان ٤٩ .

(٣) الإمراء ٥٠ .

(٤) الأعراف ١٦٦ . وخاسئين : مبعدين مطرودين لا يسمع لكم بالقرب من الناس .

(٥) الصاحي ص ١٨٥ .

(٦) يونس ٨٠ ، والشعراء ٤٣ .

(٧) طه ٧٢ .

(٨) الجمعة ١٠ .

١٥ - التعجب : كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » (١) ، ومنه قول
كعب بن زهير :

أَحْسِنْ بِهَا خُطَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ
مَوْعِدَهَا وَلَوْ أَنَّ النَّصِيحَ مَقْبُولٌ

١٦ - التلخيص والتحصير : كقوله تعالى : « قُلْ مَوْتُوا بِغَيْظِكُمْ » (٢) . ومنه
قول جرير :

مُوتُوا مِنَ الْغَيْظِ غَمًا فِي جَزِيرَتِكُمْ لَنْ تَنْقُطُوا بَطْنَ وَادٍ دُونَهُ مُضَرُّ
الْوَجوب : وذلك أَنْ يَكُونَ أَمْرًا وَهُوَ وَاجِبٌ كقوله تعالى : « وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ » (٣) .

١٨ - الخبر : ويكون أمرًا والمعنى خبر كقوله تعالى : « فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا
وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا » (٤) . والمعنى : إنَّهُمْ سَيَضْحَكُونَ قَلِيلًا وَيَبْكُونَ كَثِيرًا .

١٩ - الامتنان : كقوله تعالى : « فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ » (٥) ، والظاهر
أَنَّهُ قَسَمٌ مِنَ الْإِبَاحَةِ لَكِنْ مَعَ اِمْتِنَانٍ .

٢٠ - الاكرام : مثل قوله تعالى : « ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ » (٦) ، وهو من
الإباحة أيضا .

٢١ - التكوين : كقوله تعالى : « كُنْ فَيَكُونُ » (٧) ، وهو قريب من
التسخير ، إِلَّا أَنَّ هَذَا أَعَمُّ .

(١) مريم ٣٨ .

(٢) آل عمران ١١٩ .

(٣) البقرة ٤٣ .

(٤) التوبة ٨٢ .

(٥) النحل ١١٤ .

(٦) الحجر ٤٦ .

(٧) البقرة ١١٧ ، وغيرها :

- ٢٢ - التفويض : كقوله تعالى : فاقض ما أنت قاضٍ « (١) .
- ٢٣ - التكذيب : كقوله تعالى : « قل فأتوا بالتوراة فاتلوها » (٢) ،
وقوله : « قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا » (٣) .
- ٢٤ - المشورة : كقوله تعالى : « فانظروا ماذا ترى » (٤) .
- ٢٥ - الاعتبار : كقوله تعالى : « انظروا إلى ثمره إذا أثمر » (٥) .
ويرى السبكي أن في غالب هذه المعاني نظراً (٦) .

الثاني النهي :

النهي طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام . ويتفق مع الأمر في :

- ١ - أن كل واحد منهما لابد فيه من اعتبار الاستعلاء .
- ٢ - أنها بتعلقان بالغير ، فلا يمكن أن يكون الإنسان آمراً لنفسه أو ناهياً لها .
- ٣ - أنها لابد من اعتبار حال فاعلهما في كونه موبداً لها .
- ويختلفان في :

- ١ - أن كل واحد منهما يختص بصيغة تخالف الآخر .
- ٢ - أن الأمر دال على الطلب ، والنهي دال على المنع .

(١) طه ٧٢ .

(٢) آل عمران ٩٣ .

(٣) الأنعام ١٥٠ .

(٤) الصافات ١٠٢ .

(٥) الأنعام ٩٩ .

(٦) تنظر هذه الأغراض في الصحاح ص ١٨٤ ، ومفتاح العلوم ص ١٥٢ ،
والإيضاح ص ١٤٣ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٣١٣ .

٣ - أن الأمر لابد فيه من إرادة مأموره ، وأن النهي لابد فيه من كراهية منهية (١) .

والنهي صيغة واحدة هي المضارع المقرون بـ « لا » التامة الجازمة ، كقوله تعالى : « ولا تَجَسَّسُوا ولا يَغْتَسِبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا » (٢) .

وقد تخرج هذه الصيغة إلى معان مجازية كثيرة منها :

١ - الدعاء : ويكون صادراً من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى : « ربنا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا » (٣) ، وقوله : « ربنا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بعد إذ هَدَيْتَنَا » (٤) .

وقول كعب بن زهير :

لا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوَشَاةِ وَلَمْ أَذْنِيبْ وَلَوْ كَثُرَتْ فِي الْأَقْوَالِ

٢ - الالتئاس : ويكون صادراً من أخ إلى أخيه أو صديق إلى صديقه ، كقوله تعالى على لسان هارون يخاطب أخاه موسى : « قال : يا ابنِ أُمٍّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي » (٥) . وقول المعري :

لا تطويا السرَّ عني يوم نائبة فان ذلك ذنبٌ غير مُغْتَفَرٍ

٣ - التئى : ويكون النهي موجهاً إلى ما لا يعقل ، كقول الخنساء :

أعنيَّ جُوداً ولا تَجْمُدَا أَلَا تَكِيَانُ لَصْخِرِ النَّسَى

٤ - النصح : كقوله تعالى : « ولا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ » (٦) .

(١) الطراز ج ٣ ص ٢٨٥ .

(٢) الحجرات ١٢ .

(٣) البقرة ٢٨٦ .

(٤) آل عمران ٨ .

(٥) طه ٩٤ .

(٦) البقرة ٢٨٢ .

وكقول الشاعر :

لَا تَحْلِفَنَّ عَلَى صِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ فما يفيدك إلا المائتم الحلف

٥ - التهديد : كقولنا لمن لا يمتثل للأمر : « لا تمتثل أمرى » .

٦ - التوبيخ : كقول الشاعر :

لَاتَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتَى مِثْلَهُ عار عليك إذا فعلت عظيم

٧ - التحقير : كقول الخطيب :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبَغِيئِهَا واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

وقول المتنبي :

لَا تَشْتَرِ الْعَبْدَ إِلَّا وَالْعَصَا مَعَهُ إنَّ الْعَبْدَ لَأَنْجَاسٌ مَنَاقِيْدُ

٨ - التوبيخ : ومنه قوله تعالى : « لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ » (١)
وقول المتنبي في مدح سيف الدولة :

لَا تَطْلُبَنَّ كَرِيماً بَعْدَ رُؤْيَيْهِ إِنَّ الْكَرَامَ بِأَسْخَاهُمْ يَدُأْ خُجُمُوا

٩ - بيان العاقبة : كقوله تعالى : « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً » (٢) ،
أى : عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة (٣) .

الثالث : الاستفهام :

الاستفهام طلب العلم بشئ . لم يكن معلوما من قبل ، وهو الاستخبار الذى
قالوا فيه إنه طلب خبر ما ليس عندك ، أى طلب الفهم . ومنهم من فرق بينهما

(١) التوبة ٦٦ :

(٢) إبراهيم ٤٢ :

(٣) تنظر هذه الأغراض المجازية في مفتاح العلوم ص ١٥٢ ، والإيضاح
ص ١٤٥ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٣٢٥ :

وقال إن الاستخيار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم ، فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً (١) . ولكن المستعمل في الدراسات البلاغية مصطلح « الاستفهام » . وللاستفهام أدوات كثيرة وهي نوعان :

الأول : حرفان ، وهما الهمزة وهل . وتستعمل الهمزة لطلب التصديق وهو إدراك النسبة أى تعيينها مثل : « أقام محمد ؟ » الجواب عنها يكون بـ « نعم » أو « لا » ، وللتصور وهو إدراك المفرد أى تعيينه مثل « أقام محمد أم قعد ؟ » والجواب عنها يكون بتحديد المفرد .

أما « هل » فلا يطلب بها غير التصديق مثل : « هل قام محمد ؟ » ، الجواب عنها يكون بـ « نعم » أو « لا » .

الثاني : أسماء ، ولا يطلب بها إلا التصور ، وهي :

- ١- ما : يطلب بها شرح الشيء ، مثل : « ما البلاغة ؟ » .
- ٢- من : للسؤال عن الجنس مثل : « من هذا ؟ » .
- ٣- أى : للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمها ، مثل : « أى الثياب عندك ؟ » .
- ٤- كم : للسؤال عن العدد ، مثل « كم كتاباً عندك ؟ » .
- ٥- كيف : للسؤال عن الحال ، مثل : « كيف محمد ؟ » .
- ٦- أين : للسؤال عن المكان ، مثل : « أين كنت ؟ » .
- ٧- أنى : تستعمل تارة بمعنى كيف ، كقوله تعالى : « أنى يُحْيِي هذه الله بعد موتها ؟ » (٢) وتارة بمعنى « من أين » كقوله تعالى : « يا مريم أنى لك هذا ؟ » (٣) .

(١) الصالحى ص ١٨١ ، والبرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٢) البقرة ٢٥٩ .

(٣) آل عمران ٣٧ .

وتارة بمعنى « متى » مثل : « أننى تسافر ؟ » .

٨ - متى : للسؤال عن الزمان ، مثل : « متى جئت ؟ » .

٩ - أيان : للسؤال عن الزمان ، كقوله تعالى : « يسأل أيان يوم القيامة » (١)

وكقوله : « يسألون أيان يوم الدين » (٢) .

ولكن الاستفهام قد يخرج عن معانيه الأصلية إلى معان كثيرة منها :

١ - التنى : كقوله تعالى : « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » (٣) .

وقول البحرى :

هل الدهر إلا غمرة وانجلاؤها وشيكاً وإلا ضيقة وانفراجها

٢ - التعجب : كقوله تعالى على لسان سليمان - عليه السلام - : « ما لى لا

أرى الهدى هدًى ؟ » (٤) وقوله : « ما لهذا الرسول يأكل الطعام

ويعمى فى الأسواق » (٥) .

وقول المتنبي :

أبينت الدهر عندي كل بيت فكيف وصلت أنت من الزحام ؟

الثالث التنى :

كقوله تعالى : « فتهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا » (٦) .

وقول المتنبي :

أبدري الربع أى دم أراقسا وأى قلوب هذا الركب شافا

(١) القيامة ٦ .

(٢) الذاريات ١٢ .

(٣) الرحمن ٦٠ .

(٤) النمل ٢٠ .

(٥) الفرقان ٧ .

(٦) الأعراف ٥٣ .

٤ - التفسير : كقوله تعالى : « ألم يجدك يتيماً فآوى ؟ ووجدك ضالاً فهدى » (١) وقوله : « ألم نشرح لك صدرك ؟ ووضعنا عنك وزرك » (٢) ، وقوله : « ألم يجعل كيدهم فى تضليل » (٣) .

وقول ابن الرومى :

ألست المرة نجى كلَّ حميدٍ إذا ما لم يكن للحميدِ جابٍ
٥ - التعظيم : كقول المتنبي فى الرثاء :

مَنْ المحافلِ والمحافلِ والسرى فقدتْ بفقدك تَبيراً لا يطلعُ
ومن اتخذتْ على الضيوفِ خليفةً ضاعوا ومثلُك لا يكاد يُضَيِّعُ
وقول الآخر :

أضاعونى وأنى فنى أضاعوا ليوم كربةٍ وسدادٍ تغر
٦ - التحقير : كقوله تعالى على لسان الكفار : « أهذا الذى بَعَثَ اللهُ رسولا (٤) » .

وقول الشاعر :

فَدَعِ الوعيدَ فما وعيدك ضائرى أطنينُ أجنحةَ الذبابِ يضيرُ؟
٧ - الاستبطاء : كقوله تعالى : « حتى يقولَ الرسولُ والذين آمنوا معه : متى نصرُ الله ؟ » (٥) .

وقول الشاعر :

حتى متى أنت فى لهو وفى لعبٍ والموتُ نحوك يهوى فاغراً فاهُ

(١) الضحى ٦-٧ .

(٢) الانشراح ١-٢ .

(٣) الفيل ٢ :

(٤) الفرقان ٤١ .

(٥) البقرة ٢١٤ :

— الاستبعاد : كقوله تعالى : « أننى لهم الذكرى وقد جاءهم رسولٌ مبينٌ »
ثم تولوا عنه ، وقالوا : مُعَلِّمٌ مجنونٌ « (١) ، أى يستبعد ذلك منهم
بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه .

وقول أبى تمام :

مَنْ لى بَانَسَانِ إِذَا أَغْضَبْتَهُ وَجَهَلْتُ كَانَ الْحَلَمُ رَدَّ جَوَابِهِ ؟

وقول المتنبي :

وَمَا قَتَلَ الْأَحْرَارَ كَالْعَفْوِ عَنْهُمْ وَمَنْ لَكَ بِالْحَرِّ الَّذِي يَحْفَظُ الْيَدَا

٩ — الإنكار : وهو على وجهين :

(أ) إما للتوبيخ ، بمعنى ما كان ينبغي أن يكون ، مثل : « أعصيت ربك ؟ » .

(ب) وإما للتكذيب بمعنى « لم يكن » كقوله تعالى : « أفأصفاكم ربكم

بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا » (٢) ، وقوله : « اصطفى

البنات على البنين » (٣) . أو بمعنى « لا يكون » كقوله تعالى :

« أنزلن مكروها وأنتم لها كارهون » (٤) ، وعليه بيت امرئ القيس :

أَبْقَلْتَنِي وَالْمَشْرِقُ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْبَابِ أَغْوَالٍ

وقول الآخر :

أَتْرَكَ إِنْ قَلْتُ دِرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتِهِ ؟ إِنِّى إِذَنْ لِّلنَّسِيمِ

١٠ — التهكم : كقوله تعالى : « أصلاتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا

أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ؟ » (٥) .

(١) الدخان ١٣-١٤ .

(٢) الإسراء ٤٠ .

(٣) الصافات ١٥٣ .

(٤) هود ٢٨ .

(٥) هود ٨٧ .

وقول المتنبي :

أفنى كل يوم ذا الدمستق قادم قفاه على الإقدام للوجه لائيم

١١ - التسوية : كقوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » (١) . وقوله : « وإن أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون ؟ » (٢) .

وقول المتنبي :

ولست أبالي بعد إدراكى العلى أكان تراثاً ما تناولت أم كسبا

١٢ - الوعيد : كقوله تعالى : « ألم نهلك الأولين » (٣) .

١٣ - التهويل : كقوله تعالى : « ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين . من فرعون إنه كان عالياً من المشركين » (٤) ، يلفظ الاستفهام . وهى قراءة ابن عباس - رضى الله عنهما - . لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدة وفظاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال : « من فرعون ؟ أى : أتعرفون من هو فى فرط عتوه وتجبره ؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو الملعوب به ؟ » .

١٤ - التنبيه : كقوله تعالى : « فأين تذهبون ؟ » (٥) ، وقوله : « ألم تر إلى ربك كيف مد الظل » (٦) ، وقوله : « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل » (٧) ، وقوله : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبغ الأرض مخضرة » (٨) .

(١) البقرة ٦ .

(٢) الأنبياء ١٠٩ :

(٣) المرسلات ١٦ .

(٤) الدخان ٣٠-٣١ :

(٥) التكوين ٢٦ .

(٦) الفرقان ٤٥ :

(٧) الفيل ١ :

(٨) الحج ٦٣ :

١٥ - التشويق : كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا هل أدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ؟ تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون » (١) ، وقوله : « قال : يا آدم هل أدُلُّك على شجرة الخلد وملك لا يبلى » (٢) .

١٦ - الأمر : كقوله تعالى : « فهل أنتم مسلمون ؟ » (٣) ، وقوله : « فهل أنتم مُنْهَوُونَ ؟ » (٤) ، وقوله : « وما لكم لا تُقَاتِلُونَ في سبيل الله » (٥) .

١٧ - النهي : كقوله تعالى : « ما غرَّك بربك الكريم » (٦) ، وقوله : « اتَّخَشَوْنَهُمْ فَإِنَّهُمْ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُمْ » (٧) بدليل قوله : « فلا تَخْشَوُا النَّاسَ » (٨) .

١٨ - المرَض : كقوله تعالى : « أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ؟ » (٩) ، وقوله تعالى : « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » (١٠) .

١٩ - التحضيض : كقوله تعالى : « أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمٌ فَرِعُونَ أَلَّا يَنْتَقُونَ » (١١) . أى : ائْتِيهِمْ وَأَمِّرْهُمْ بِالْإِنْقَاءِ .

(١) الصف ١٠-١١ .

(٢) طه ١٢٠ .

(٣) هود ١٤ .

(٤) المائدة ٩١ .

(٥) النساء ٧٥ .

(٦) الانقطاع ٩ .

(٧) التوبة ١٣ .

(٨) المائدة ٤٤ .

(٩) النور ٢٢ .

(١٠) التوبة ١٣ .

(١١) الشعراء ١٠-١١ .

٢٠- الضجع : كقوله تعالى : « ما لهذا الكتاب لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً » (١) .

٢١- التبكيت : كقوله تعالى : « أأنت قلت للناس اتخذوني وأمتي الهين من دون الله ؟ » (٢) .

٢٢- الإرشاد : كقوله تعالى : « أتعجلُ فيها من يُفْسِدُ فيها ؟ » (٣) .

٢٣- الإفهام : كقوله تعالى : « وما تلك بيمينك ؟ » (٤) .

٢٤- التكثير : كقوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها ؟ » (٥) ، وقوله : « وكأين من قرية أهلكنا ؟ » (٦) ، ومنه قول الشاعر :

كم من دقي لها قد صرت أتبعه ولو صبحا القلبُ عنها كان لي تبعاً

٢٥- الإنخبار والتحقيق : كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » (٧) .

هذه أهم الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الحقيقي (٨) ، وهي كثيرة وقد يتداخل بعضها ببعض ، ولكن اللوق السليم وقرائن الأحوال تشير إلى الغرض وتحدده . وهذا التقسيم الذي قام عليه بحث الاستفهام عمدة

(١) الكهف ٤٩ .

(٢) المائدة ١١٦ .

(٣) البقرة ٣٠ .

(٤) طه ١٧ .

(٥) الأعراف ٤ .

(٦) الحج ٤٨ .

(٧) الإنسان ١ .

(٨) ينظر الصاحبى ص ١٨١ ، ومفتاح العلوم ص ١٥٠ ، والمصباح ص ٤٢ ،

والإيضاح ص ١٣٧ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٢٩٠ .

البلاغيين غير أن الذين عنوا بعلوم القرآن يبحثونه بصورة أخرى ويقسمونه تقسيماً آخر، فالزركشي (١) يقسمه إلى: الاستفهام بمعنى الخبر وهو ضربان : أحدهما : نفي ، ويسمى استفهام إنكار ، والمعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي ، ولذلك تصحبه « إلا » كقوله تعالى : « فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ » (٢) .

والثاني : إثبات ، ويسمى استفهام تقرير ، كقوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » (٣) أي : أنا ربكم . ويأتي هذا على وجوه كثير منها : مجرد الإثبات ، والإثبات مع الافتخار ، والتوبيخ والعقاب ، والتبكيث ، والتسوية ، والتعظيم ، والتهويل ، والتسهيل والتخفيف ، والتفجيع ، والتكثير ، والاسترشاد .

والقسم الثاني : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضربين : مجرد الطلب ، والنهي ، والتحذير ، والتذكير ، والتنبيه ، والترغيب ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيز ، والاستبطاء ، والإيأس ، والإيناس ، والتحكم ، والاستهزاء ، والتحقير ، والتعجب ، والاستبعاد ، والتوبيخ .

وهذا التقسيم أكثر دقة غير أن التمييز بين أغراض النوعين صعب ، ولذلك كان الجمع بين النوعين أكثر سهولة وأقرب إلى المدارك كما فعل علماء البلاغة .

الرابع - التمني :

التمنى توقع أمر محبوب في المستقبل ، والفرق بينه وبين الترجى ، أنه يدخل المستحيلات والترجى لا يكون إلا في الممكنات (٤) . ولكن البلاغيين يميزون بين نوعين في التمني :

(١) ينظر كتابه البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٦ وما بعدها .

(٢) الأحقاف ٣٥ :

(٣) الأعراف ١٧٢ :

(٤) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٢٣ :

الأول : توقع الأمر المحبوب الذي لا يبرجى حصوله لكونه مستحيلا ،
كقوله تعالى : « ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً » (١) .

وقول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ

الثاني : توقع الأمر المحبوب الذي لا يبرجى حصوله لكونه ممكنا غير
مطموح في نيله ، كقوله تعالى : « ياليت لنا مثل ما أوتي قارونُ » (٢) .

والأداة الموضوعة للتمنى : « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف
للدلالة عليه :

أحدها : هل ، كقوله تعالى : « فهل لنا من شُفعاء فيشفعوا لنا » (٣) .

والثاني : لو ، سواء كانت مع « ودَّ » كقوله تعالى : « ودُّوا لو
تُدْمِنُ فيُدْمِنُونَ » (٤) ، أو لم تكن كقوله تعالى : « لو أنَّ لى بهم
قوةٌ » (٥) ، وقوله : « لو أنَّ لنا كُرةً فنتبرأ منهم » (٦) .

والثالث : لعل ، كقوله تعالى : « لعلَّ أبلغُ الأسبابِ . أسبابُ السماواتِ
فأُطْلِعَ إلى إله موسى » (٧) .

ومنه قول الشاعر :

أسيرب القطا هل من يُعير جناحه لعلى إلى من قد هويتُ أطيرُ (٨)

(١) النساء ٧٣ .

(٢) القصص ٧٩ .

(٣) الأعراف ٥٣ .

(٤) القلم ٩ .

(٥) هود ٨٠ .

(٦) البقرة ١٦٧ .

(٧) غافر ٣٦-٣٧ .

(٨) ينظر التلميح في مفتاح العلوم ص ١٤٧ ، والإيضاح ص ١٣١ ، وشروح
التلخيص ج ٢ ص ٢٣٨ ، والطراز ج ٣ ص ٢٩١ ، والبرهان في علوم القرآن
ج ٢ ص ٣٢١ .

الخامس : النداء :

النداء التصويت بالمنادى ليقبل أو هو طلب إقبال المدعو على الداعي ،
وله أدوات هي :

١ - الهمزة : وتكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :

أفأطم مَهْلًا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزعجت صرعى فأجمل

٢ - (أ) حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع لم يذكره سيبويه ، وذكره
غيره (١) .

٣ - أيا : وتكون لنداء البعيد وقيل : لنداء القريب والبعيد ، كقول الشاعر :

أيا جَبَلِي نعمان بالله خلياً نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

٤ - أي : لنداء البعيد .

٥ - آي : لنداء البعيد .

٦ - هيا : لنداء البعيد .

٧ - وا : لنداء البعيد ، وهي في الأصل حرف نداء مختص بباب الندبة نحو
« واهمهاده » وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي (٢) .

٨ - يا : لنداء البعيد ، وقد ينادى به القريب تأكيداً ، وقيل : هي مشتركة

بين القريب والبعيد ، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً ، كقوله تعالى :

« يا آدمُ اسكنْ أنتَ وزوجُكَ الجنةَ » (٣) ، وقد تحذف كما

في قوله تعالى : « يوسفُ أعرضْ عن هذا » (٤) .

(١) معنى اللبيب ج ١ ص ٢٠ +

(٢) معنى اللبيب ج ص ٣٦٩ :

(٣) البقرة ٣٥ :

(٤) يوسف ٢٩ .

ومنه قول ابن زيدون :

ياسارى البرق غادِ القصرَ واستقر به من كان صرْفَ الهوى والودَّ يسْقينا
ويانسِمَ الصَّبَا بلسغِ نحيبتنا من لو على البعدِ حيتًا كان يُحيينا

وقد أشار ميبويه إلى استعمال حروف النداء للقريب مرة وللبعيد تارة أخرى ، وقال : « فأما الاعم غير المندوب فبنيه بخمسة أشياء : «يا» و «أيا» و «هيا» و «أى» وبالألف نحو قولك : «أحارب بن عمرو» إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترامي عنهم أو الإنسان المعرض عنهم الذى يرونه أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو النائم المستنقل ، وقد يستعملون هذه التى للمد فى موضع الألف ولا يستعملون الألف فى هذه المواضع التى يمدون فيها . وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير «وا» إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً ، وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً » (١) .

وقد يخرج النداء إلى أغراض مختلفة منها :

١ - الإغراء والتحذير : وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » (٢)

وقول المتنبي :

يا أعدلَ الناسِ إلاَّ فى مُعاملتى
فيلك الخصامُ وأنتَ الخصمُ والحكمُ

٢ - الاستغاثة : مثل : « ياناصر الدين » .

٣ - التذبة : كقول المتنبي :

واحرَّ قلباه ممن قلبسه شبيمٌ ومن بجسمى وحالى عنده سقيمٌ

(١) كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ .

(٢) الشمس ١٣ :

٤ - التعجب : كقوله تعالى : « يَحْسِرُوا عَلَى الْعِبَاد » (١) ، لأنَّ الحسرة لا تُنادى وإنما تُنادى الأشخاص لأنَّ قائلته التنبيه ، ولكن المعنى على التعجب كقوله : « يا عجباً لم فعلت ؟ » (٢) .

٥ - الاختصاص : مثل : « عَلَى أَيِّهَا الرَّجُلُ يَتَعَمَد » ، و « اغفر اللهم لنا أيتها العصابة » ، أى : مخصصاً به دون الرجال : واغفر لنا مخصوصين من بين العصابات .

٦ - التنبيه : كقوله تعالى : « يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ قَدْ جَاءَكُمُ الْمَوْعِدُ الَّذِي كُنْتُمْ تُبْغُونَ » (٣) : لأنَّ حرف النداء يختص بالأسماء .

٧ - التحسر : كقول ابن الرومي :

يا شبَّانِي وأَيُّنَ مِنِّي شَبَّانِي أَذْنَتُنِي حَبَالُهُ بَانْقِصَابِ
لَتَهْتَفَ نَفْسِي عَلَى نَعِيمِي وَلَهْوِي تَحْتَ أَفْنَانِهِ اللَّدَانِ الرِّطَابِ
وقول الآخر :

أَيُّ قَبْرِ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ
وقد كان منه البرُّ والبحرُ مُتْرَعَا

هذه أساليب الخبر والإنشاء المختلفة : وقد اتضح أنَّ لكل أسلوب دلالة ، وهى غير الإعراب وحركاته ، بل ما وراء ذلك من المعانى التى تحملها الجممل والعبارات . وإذا كان لكل من الخبر والإنشاء دلالاته فإنَّ

(١) يس ٣٠ -

(٢) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٣٥٣ :

(٣) مريم ٢٣ .

أحدهما قد يقع موقع الآخر لأغراض بلاغية (١) . والعمدة في ذلك الذوق
المهذب والاطلاع الواسع وقرائن الأحوال .

وأساليب الخبر والإنشاء مدني رجب يحول فيه الأدباء ويتصرف فيه
الشعراء ، وقد أخذ بها القدماء فأحسنوا وأضافوا ، وهي من وسائل التعبير
وطرقه المتشعبة . ويقدر الأديب على أن يتوسع فيها وأن يأتي بما لم يسبق
إليه إذا أحسن استخدامها وكان له ذوق رفيع .



(١) ينظر مفتاح العلوم ص ١٥٤ ، والإيضاح ص ١٤٦ ، وشروح التلخيص
ج ٢ ص ٣٣٨ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، والطرارز
ج ٣ ص ٢٩٣ .

الفصل الثالث

أحوال الجملة

تعريفها :

الجملة كلمات تأتلف لتدل على معنى . أو هي — كما يقول النحاة — :
« اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها » (١) . ولاتكون الجملة تامة إلا إذا استوفت ركنين هما : المسند إليه والمسند ، وإذا ما حذف منها أحد هذين الركنين فإن النحاة يلجأون إلى التقدير ليستقيم الكلام .

واستعمل القدماء هذين المصطلحين فقال سيبويه : « هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجحد المتكلم منه بدءاً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : « عبدالله أخوك » و « هذا أخوك » ومثل ذلك قولك : « يذهب زيد » فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدءاً من الآخر في الابتداء . ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك « كان عبدالله منطلقاً » و « ليت زيدا منطلقاً » لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده » (٢) .

ولم يأخذ النحاة بهذين المصطلحين بعد سيبويه وإن أداروها في كتبهم ، وإنما استعملوا ما يقابلها من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل وغيرها ، ولكن علماء البلاغة أخذوها وبنوا عليها دراسهم في علم المعاني ، فأنحصرت في المسند والمسند إليه وما يتبعها من ذكر وحذف ، وتقديم وتأخير ، وقصر . ولا يتجاوز ذلك إلا حينما يتحدثون عن الفصل والوصل ، والمساواة والإيجاز

(١) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٤ .

(٢) كتاب سيبويه ج ١ ص ٧ .

والأطباء ، وهو تجاوز لا يبعد عن الجملة في أكثر الأحيان . وكان أكثر البلاغيين تمسكا بهذا المنهج رجال المدرسة الكلامية كالسكاكي والقزويني وشرح التلخيص ، أما عبد القاهر الجرجاني وضياء الدين بن الأثير وغيرهما من أعلام المدرسة الأدبية فلم يتجهوا هذا الاتجاه ولم ينحوا هذا المنحى ، وإنما كانوا يحكمون الذوق ويتحسون مواطن الجمال في الكلام . ونتج عن ذلك أن مَرُقت البلاغة شر ممزق فكان الحذف في عدة مواضع ، والذكر في أبواب متفرقة ، لأنها درسا في المسند إليه مرة وفي المسند تارة وفي متعلقات الفعل تارة ثالثة . ومثل هذا يقال في الموضوعات التي بحثها عبد القاهر وابن الأثير في فصول موحدة جمعت الروعة والنفع ، وإنارة السبيل ، وتهديب الذوق وتنمية الملكة الأدبية .

المسند إليه :

وهو المحكوم عليه أو المخبر عنه ، في قوله تعالى : « وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ » ، ولتَعْتَبَهُمُ اللَّهُ وَلَمْ عَذَابٌ مَقِيمٌ (١) ، أسند الوعد إلى الله سبحانه وتعالى ، فلفظ الجلالة مسند إليه ، و « الوعد » مسند .

وفي قول المتنبي :

طوى الجزيرة حتى جاءني خبرٌ فرعت فيه بآمالى إلى الكتّابِ
أسند طى الجزيرة إلى الخبر ، و « الخبر » مسند إليه .

ومواضع المسند إليه هي :

١ - الفاعل للفعل التام وشبهه : ومن الأول قوله تعالى : « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ » وتعالى عما يُشْرِكُونَ (٢) ، ف « أمر » مسند إليه لأنه فاعل لـ « أتى » .

(١) التوبة ٦٨ .

(٢) النحل ١ .

وقول الشاعر :

أَهَاجُ لَكَ الْأَحْزَانَ نَوَاحٍ حَمَامَةٍ تَغْتَنَّتْ بَلْبَلٌ فِي ذُرَى نَاعِمٍ تَضَرِيرِ
فـ « نوح » مسند إليه لأنه فاعل لـ « أهاج » .

وشبه الفعل هو مشتقاته كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

وكم مالى عني من شئ غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى
ففى « مالى » ضمير مستتر فاعل ، وهو المسند إليه .

ومن أمثلة الصفة المشبهة : « أنت القوى جسمه » ، فكلمة « جسمه » فاعل للصفة « القوى » وهى مسند إليه .

٢ - نائب الفاعل : كقوله تعالى : « فلما جاءهم الحق من عندنا قالوا لولا أوتى مثل ما أوتى موسى أو لم يكفروا بما أوتى موسى من قبل » ، قالوا : سحران تظاهرا ، وقالوا : إنا بكل كافرون » (١) . فـ « موسى » نائب فاعل وهو مسند إليه . وقوله تعالى : « وجُمِعَ الشمس والقمر » (٢) قالشمس نائب فاعل أى مسند إليه .

ومنه قول الشاعر :

أَكْرِمُ أَخَاكَ بِأَرْضِ مَوْلَدِهِ وَأَمْدَهُ مِنْ فِعْلِكَ الْحَسَنِ
فَالْعَزُّ مَطْلُوبٌ وَمِلْتَمَسٌ وَأَعْسَرُهُ مَا نَيْسِلُ فِي الْوَطَنِ

ففى « مطلوب » و « ملتمس » ضميران مستتران وهو نائب فاعل للفعل المبني للمجهول أى مسند إليه .

(١) القصص ٤٨ .

(٢) القيامة ٩ .

٣- المبتدأ الذي له خير : كقوله تعالى : « وللآخرة خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الأولى » (١) فـ « الآخرة » مسند إليه لأنها مبتدأ .

وقول المتنبي :

شَرُّ البِلَادِ مَكَانٌ لَا صَدِيقَ بِهِ
وَشَرُّ مَا يَكْسِبُ الْإِنْسَانُ مَا يَصِمُ (٢)
فـ « شر » مسند إليه .

٤- ما أصله المبتدأ : وهو :

١- اسم كان وأخواتها ، كقوله تعالى : « مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ ، وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ، وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا » (٣)

وقول المعري :

ضَحِكُنَا وَكَانَ الضُّحْكُ مَنَا سَفَاهَةً وَحَقٌّ لِّسَكَانِ الْبَرِيَّةِ أَنْ يَبْكُوا
فـ « محمد » في الآية اسم كان وهو مسند إليه لأنه مبتدأ في الأصل ، ومثل ذلك « الضحك » في البيت ، وكل واحد مبتدأ في الأصل .

٢- اسم إن وأخواتها ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (٤) وهي مبتدأ في الأصل .

وقول جرير :

إِنَّ الْعَيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوَرٌ قَتَلْتُنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيِنِ قَتْلَانَا
فـ « العيون » مسند إليه لأنها اسم « إن » وهي مبتدأ في الأصل .

(١) الضحى ٤ .

(٢) يصم : يعيب .

(٣) الأحزاب ٤٠ .

(٤) النور ٢٣ .

٣ - المفعول الأول « ظن » وأخواتها ، كقوله تعالى : « وما أظن الساعة قائمة » ولئن رُدُّتْ إلى ربِّ لأَجِدَنَّ خيراً منها مقلباً » (١) فـ « الساعة » مسند إليه لأنها مبتدأ في الأصل .

وقول المتنبي :

كُنَّا نَظُنُّ دِيَارَهُ مَمْلُوءَةً ذَهَبًا فَاتَّ وَكُلُّ شَيْءٍ يَلْقَعُ
فـ « دياره » مسند إليه لأنها مبتدأ في الأصل .

٤ - المفعول الثاني « أرى » وأخواتها ، مثل : « أريتكَ العلمَ نافعاً » فـ « العلم » مسند إليه ، وهو المفعول الأول « أرى » وأصله مبتدأ لأنَّ الجملة : « العلم نافع » .

المسند :

وهو المحكوم به أو المخبر به ، في قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بَنِيَانُ مَرْصُوصٌ » (٢) ، أسندنا المحبة إلى الله تعالى ، فهي مسند ولفظ الجلالة مسند إليه .

وقول جرير :

يَصْرَعَنَّ ذَا اللَّيْلِ حَتَّى لَا حَسْرَةَ لَهُ
وهنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللَّهِ إِنْسَانًا
فالفعل « يصرع » مسند ، و « أضعف » مسند أيضاً .

ومواضع المسند هي :

١ - الفعل التام : كقوله تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ » (٣) ، فـ « أفلح » فعل تام وهو مسند ، و « المؤمنون » مسند إليه .

(١) الكهف ٣٦ .

(٢) الصف ٤ .

(٣) المؤمنون ١ .

وقول المتنبي :

إذا ساء فعلُ المرء ساءت ظنونُهُ وصدق ما يعتاده من توهُمِ
فـ « ساء » فعل تام وهو مسند ، و « فِعِلُّ » مسند إليه .

٢ - اسم الفعل : وهو لفظ يقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها . وتكون بمعنى الأمر - وهو الكثير فيها - مثل : « مه » بمعنى اكفف ، و « آمين » بمعنى استجب . وتكون بمعنى الماضي مثل : « شِئَان » بمعنى افترق ، و « هِيَات » بمعنى يَعدُّ . وبمعنى المضارع مثل « أَوْه » بمعنى أتوجع و « وئى » بمعنى أعجب (١) . ومنه قوله تعالى : « وأصبح الذين تَمَنَّوْا مكانه بالأَمْس يقولون : وئى كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا ، وئى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » (٢) . وقوله : « هَيَّهَاتَ هَيَّهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ » (٣) .

وأسماء الأفعال كثيرة ، ومنها ما هو في أصله ظرف ، وما هو مجرور بحرف مثل : « عليك محمداً » أى : الزمه ، و « إلبك » أى : تنج ، و « دولك الكتاب » أى : خذّه .

ومنه قول المتنبي :

هِيَاتَ عَاقٍ عَنِ الْعَوَادِ قَوَاضٍ كَثَرَ الْقَتِيلُ بِهَا وَقَتْلُ الْعَاقِ
٣ - خير المبتدأ : كقوله تعالى : « المَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » (٤)
فـ « زينة » خبر وهى مسند .

وقول الشاعر :

أَقُولُ لِلنَّفْسِ تَأْسَاءً وَمُعْزِيَةً إِحْدَى يَدَيَّ أَصَابَنِي وَلَمْ تُرِدْ
كَلَاهَا خَلَّتْ مِنْ فَمَقْدِرٍ صَاحِبِهِ هَذَا أَخِي حِينَ أَدْعُوهُ وَذَا وَلَدِي

(١) ينظر شرح ابن عفيف ج ٢ ، ص ٣٠٢ .

(٢) القصص ٨٢ .

(٣) المؤمنون ٣٦ .

(٤) الكهف ٤٦ .

فالكلمات «خلف» و «أنهى» و «ولدى» كل واحدة منها خبر، أى

مستند .

٤ - المبتدأ المكتنى بمرفوعه : وهو كل وصف (١) اعتمد على استفهام أو نفي ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وتم الكلام به . مثل « أقائم الرجلان » ف « أقائم » مبتدأ وهو مستند لأن « الرجلان » فاعل له سد مسد الخبر . و « أقائم أنما » مثلها فى الإسناد . ومنه قوله تعالى : « أرأغب أنت عن آلهى يا إبراهيم » (٢) ، ف « رأغب » مبتدأ وهو المستند ، والضمير « أنت » فاعل سد مسد الخبر .

وقول الشاعر :

أمنجز أنتم وعداً قد وثقت به أم اقتضيت جميعاً نهج عرقوب
ف « منجز » مبتدأ وهو مستند ، و « أنتم » فاعل سد مسد الخبر ، وهو مستند إليه .

وقول الآخر :

غير لاهٍ عداك فاطرح اللهن ولا تغتريز بعارض سلم
ف « غير لاه » مبتدأ وهو مستند و « عداك » فاعل سد مسد الخبر ، وهو مستند إليه .

٥ - ما أصله خبر المبتدأ : وهو :

١ - خبر كان وأخواتها ، كقوله تعالى : « وكان الله علماً حكماً » (٣)
ف « علماً » مستند ، لأنه خبر « كان » وهو خبر للمبتدأ فى أصل الجملة .

(١) يراد به ما يتحمل ضميراً من المشتقات وهو ما عدا اسمى الزمان والمكان واسم الآلة :

(٢) مريم ٤٦ :

(٣) النساء ٩٢ :

وقوله : « فأصبح في المدينة خائفاً يترقب » (١) ، « خائفاً » خبر
« أصبح » وهو مسند ، لأنه خبر للمبتدأ في الأصل .

وقول عروة بن الورد :

ومن يكُ مثلي ذا عيال ومقتراً من المال يطرح نفسه كل مطرح
ليبلغ علداً أو ينال رغبة ويبلغ نفس عذرها مثل منجح

٢ - خبر إن وأخواتها ، كقوله تعالى : « وإن الله ربي وربكم فاعبدوه
هذا صراط مستقيم » (٢) « ربي » مسند لأنه خبر « إن » وهو خبر المبتدأ
في الأصل .

وقول المتنبي :

فان تفتى الأنام وأنت منهم فان المسك بعض دم الغزال
« بعض » مسند .

٣ - المفعول الثاني لـ « ظن » وأخواتها ، كقوله تعالى : « وما أظنُّ
الساعة قائمة » (٣) « قائمة » مسند لأنها المفعول الثاني لـ « ظن » وهي خبر
في الأصل .

وقول المتنبي :

كنّا نظنّ دياره مملوءة ذهباً فأت وكل شيء يتلّقم
« مملوءة » مسند لأنها المفعول الثاني لـ « نظن » وهي خبر في الأصل ،
« أى : دياره مملوءة ذهباً » .

(١) القصص ١٨ :

(٢) مريم ٣٦ :

(٣) الكهف ٣٦ :

٤ - المفعول الثالث لـ « أرى وأخواتها » ، مثل : « أريتك العلم نافعاً »
« نافعاً » مسند ، لأنه المفعول الثالث لـ « أرى » وأصله خبر المبتدأ .

٥ - المصدر النائب عن فعل الأمر : كقوله تعالى : « وبالوالدين
إحساناً » (١) وقول قطري بن الضجاء :

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيلُ الخلودِ بمُستطاعِ

هذان هما ركنتا الجملة ، وما زاد عليها - غير المضاف إليه والصلة -
فهو قيد أو تكملة أو فضلة وهي : أدوات الشرط والنفي ، والمفعولات ،
والحال ، والتوابع ، والنواسخ .

وليس معنى ذلك أن الفضلة أو القيد لا قيمة لها بل لها دور كبير في
العبارة ، ولكنها سميت كذلك لأنها خارجة عن الإسناد .

وفي الأنواع التي تقدمت لورتان من التعبير :

الأول : الابتداء بالاسم أو تقديمه على الفعل ، وهذا النوع من الجمل
هو ما يطلق عليه « الجملة الاسمية » :

الثاني : الابتداء بالفعل أو تقديمه على الاسم ، وهذا النوع من الجمل هو
ما يطلق عليه « الجملة الفعلية » .

ويقسم النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية (٢) ، والعمدة في التمييز
بين هذه الأنواع هو تصدرر المسند أو المسند إليه ، أما الحروف التي تتقدم
عليها فلا عبرة بها .

ولكن لماذا يبدلون بالاسم مرة وبالفعل تارة أخرى ، ويقولون هذه
« جملة اسمية » وتلك « جملة فعلية » : وهل هناك فرق بين الجملتين ؟

(١) البقرة ٨٣ .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ .

لقد حاول القدماء أن يضعوا سمات يستدل بها المتكلم أو الكاتب ، وقالوا إن توجيه الخطاب بالجملة الاسمية ينقدح فيه معنيان :

الأول : أن تريد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره ، كقوله تعالى : « وأنته هو أضححك وأبكى . وأنته هو أمانت وأحيا » (١) فصدر الجملة بالضمير دلالة على اختصاصه تعالى بالإماتة والإحياء والإضحاك والإبكاء ، وإنما أورد الضمير وصير الجملة اسمية تكديفا وردا وانكارا لمن زعم أنه مشارك لله تعالى في هذه الخصال .

الثاني : التحقق وتمكين المعنى في نفس السامع بحيث لا يتخلل فيه ريب ، كقوله تعالى : « وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون » (٢) فخطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بـ « إن » المشددة ، وإنما كان الأمر كذلك لأنهم في خطابهم لإخوانهم يخبرون عن أنفسهم بالثبات والتصميم على اعتقاد الكفر مصرون على التآدي في الجحود والإنكار ، فلهذا وجهوه بالجملة المؤكدة الاسمية بخلاف خطابهم للمؤمنين فانما كان عن تكلف وإظهار للإيمان خوفا ومداجاة من غير عزم عليه ولا شرح صدرهم به .

أما توجيه الخطاب بالجملة الفعلية فيراد به الإخبار بمطلق العمل مقرونا بالزمان من غير أن يكون هناك مبالغة وتوكيد ، كقوله تعالى : « وحشيراً لسليلان جنودهُ » (٣) وقوله : « نزل الكتاب » (٤) ، فالغرض الإخبار بهاتين الجملتين بالفعل الماضي في غير إشعار بمبالغة هناك ، ولما أراد المبالغة في الجملة الأولى قال في آخرها : « فهم يزرعون » (٥) وقال في الثانية : « وهو يتولى الصالحين » ، فإتيانه بالجملتين الاسميتين من آخر الجملتين السابقتين المصدريتين بالفعلين دلالة على المبالغة والتأكيد في المقصود وهو

(١) النجم ٤٣-٤٤ .

(٢) البقرة ١٤ .

(٣) النمل ١٧ .

(٤) الأعراف ١٩٦ .

(٥) النمل ١٧ . يوزعون : يكفون ويحبون ،

التولى للصالحين والإيزاع (١) . ولذلك قالوا أن تلامس دلالة على الحقيقة دون زمانها ، ولل فعل دلالة على الحقيقة وزمانها ، وقال فخر الدين الرازي : « إن كان الغرض من الإخبار الإثبات المطلق غير المشعر بزمان وجب أن يكون الإخبار بالاسم كقوله تعالى : « وَكَلَّمَهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ » (٢) لأنه ليس الغرض إلا إثبات البسط للكلب ، فأما تعريف زمان ذلك الثبوت بمقصود . وأما إذا كان الغرض في الإخبار الإشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح له الفعل كقوله تعالى : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرِثُ قُكُمُ مِنْ السَّمَاءِ » (٣) فإن المقصود بهما لا يحصل بمجرد كونه معطيا للرزق بل بكونه معطيا للرزق في كل حين وأوان » (٤) .

ويؤتي بالجملة الظرفية : إذا كان المراد اختصار الجملة الفعلية مثل : « محمد في الدار » بدل : استقر فيها أو حصل فيها .

فالجملة الاسمية تدل على الاختصاص والتحقيق والثبوت والتأكيد ، في حين تدل الجملة الفعلية على التجدد ، لأن الفعل مرتبط بالزمان وتحولاته ، وقد نخص الخطيب القزويني ذلك بقوله : « وفعليتها لإفادة التجدد ، واسميتها لإفادة الثبوت ، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت » . (٥) ولذلك لم يكن من العبث صياغة الجملة في اللغة العربية بأشكال مختلفة ، فلكل صورة هدف ولكل تركيب غاية ، وفي ذلك توسع في الأساليب ودقة في الأداء والتعبير .

وتتصل بدراسة المسند والمُسند إليه ومتعلقاتها موضوعات كثيرة ، غير أن الأقتصار على أهمها وعلى ماله علاقة بالأساليب المتنوعة أقرب إلى الدراسات البلاغية ، ولذلك سيكون الوقوف على التعريف والتكبير ، والذكر والحذف والتقديم والتأخير ، والقصص .

(١) الطراز ج ٢ ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٢) الكهف ١٨ .

(٣) فاطر ٣ .

(٤) نهاية الإيجاز ، ص ٤١ .

(٥) الإيضاح ، ص ٩٩ ، وينظر دلائل الإعجاز ، ص ١٣٢ وما بعدها .

التعريف والتكثير

المعرفة مادل على شيء بعينه ، والنكرة مادل على شيء لا بعينه .

وأقسام المعرفة خمسة ، وأعرفها المضمرة ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، والموصول ، ثم المعروف بالألف واللام ، ثم المضاف إلى واحد منها إضافة معنوية . وتفاوتت النكرات أيضاً في مراتب التكثير ، وكلها ازدادت النكرة عموماً زادت إيهاماً في الوضع (١).

التعريف :

يدخل التعريف على المسند إليه ، لأن الأصل فيه أن يكون معرفة لأنه المحكوم عليه ، والحكم على المجهول لا يقيد ، ولذلك فإنه يعرف لتكون الفائدة آتم ، لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف .

والتعريف مختلف ويكون بوسائل هي :

الأول : الإضمار ، وذلك :

١ - إذا كان المقام مقام التكلم ، كقول بشار :

أنا المرعش لا أخفى على أحد
ذرت في الشمس للقاصي والداني (٢)

وقول الشاعر :

أنا الذي يجدوني في صدورهم
لا أرتقي صدرأً منها ولا أريد

(١) ينظر البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٣٣ ، والتبيان في علم البيان

ص ٥٠ ، والطرارح ج ٢ ص ١١ .

(٢) رعبها - بالتضعيف - ألبسها الرعة - بالفتح وبالتحريك - وهي القُرط :

ذرت : طلعت .

وقول الآخر :

ونحن التاركون لما سَخِطْنَا ونحن الآخسون لما رَضِينَا

٢- أو كان المقام مقام الخطاب كقول الحماسية أمامة مخاطبة الشاعر الأموي ابن الدمينة :

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأثمتَ بي من كان فيك بلومُ

وقول الآخر :

أنت الذي تنزل الأيام منزلها وتمسك الأرض من خَشْفٍ وزلزالِ

وقول الآخر :

أنت الذي لم تدع سمعاً ولا بصيراً إلا شَقَى فأمرَ العيش إصراراً

وأصل الخطاب أن يكون لمعين وقد يترك إلى غير معين كما تقول : « فلان لئيم إن أكرمه أهانك وإن أحسنك إليه أساء إليك » ، فلا تريد مخاطباً بعينه بل تريد : إن أكرم وإن أحسن إليه ، فتمخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم : أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد . وهو في القرآن الكريم كثير ، كقوله تعالى : « ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم » (١) أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد إلى تفضيع حالهم وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع اختفاؤها فلا تختص بها رؤية راء مختص به كل من يتأق من رؤية داخل في هذا الخطاب .

٣- أو كان المقام الغيبة ، لكون المسند إليه مذكوراً أو في حكم المذكور لقربة ، كقوله تعالى : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (٢) ، أى : العدل ، وقوله : « ولأبويه لكل واحدٌ منهما السُدُسُ » (٣) أى : لأبوى الميت . ومنه قول الشاعر :

(١) السجدة ١٢ .

(٢) المائدة ٨ .

(٣) النساء ١١ .

من البيض الوجوه بنى سينان لو أنك تستضيء بهم أضاعوا
هم حكوا من الشرف المعلق ومن حسب العشرة حيث شاعوا
وقول الآخر :

هو البحر من أى النواحي أتته فلجته المعروف والبحر ساحله
وقول الآخر :

هو المهرب المنجى لمن أهدت به مكاره دهر ليس عنهم مهرب (١)

الثانى : العكمية ، وذلك :

١ - لإحضاره عينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به كقوله تعالى :
« قل هو الله أحد » (٢) ، وقول الشاعر :

أبر مالك قاصير فقره على نفسه ومشيغ غيساه
وقول الآخر :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزيد (٣)
وعلمت أنى إن أقاتل واحداً أقتل ولا يضرر عدوى مشهدى
٢ - أو لتعظيمه أو إهائته كما فى الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة .

٣ - أو لكناية حيث الامم صالح لها ، ومما ورد صالحا للكناية من غير
باب المسند إليه قوله تعالى : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لُب » (٤) ، أى : جهنى .
ومثّل السكاكى بهذه الآية للمسند إليه على اعتبار أن « أبى لب » مضاف
إلى « يدا » وأنكر ذلك بعض شراح التلخيص ، وأوجد بعضهم له علرا (٥) .

(١) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٥ ، والإيضاح ص ٣٤ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٢٨٨ .

(٢) الإخلاص ١ .

(٣) الأشقر : الدم الذى صار علفا . المزبد : ماعلاه الزبد ونحوه من الرغوة .

(٤) المسد ١ .

(٥) شروح التلخيص ج ١ ص ٣٠١ .

٤ - أو لإيهام استلذاذه ، كقول الشاعر :

بِاللهِ يا ظبياتِ القاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَىَ مُتَكَنًّا أَمْ لَيْلَىَ مِنَ الْبَشَرِ
والأصل أن يقول : « أم هي من البشر » ولكنه ذكر اسمها الصريح
تليذاً به .

٥ - أو التبرك به ، كقولنا : « الله الهادي ومحمد هو الشفيع » عند
قول الجاهل :

« هل الله الهادي ومحمد الشفيع ؟ »

٦ - أو التفاؤل مثل : « سَعْدٌ في دارك » .

٧ - أو التطير مثل : « السفاح في دار صديقك » .

٨ - أو التسجيل على السامع أى التحقيق والتثبت عليه كما يحقق الشيء
بالكتابة حتى لا يجد إلى إنكار السامع سبيلاً . فإذا قيل لأحد : هل سبيت
هذا وأهنت ؟ فيقول : زيد سبيت وأهنته (١) .

الثالث : الموصولية ، ويكون ذلك لأسباب منها :

١ - عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ، كقولك : « الذى
كان معنا أمس رجل عالم » .

٢ - أو لاستهجان التصريح بالاسم ، أما من جهة تركيبه من حروف يستج
اجتماعها أو لإشعاره فى أصله بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفاً .

٣ - أو زيادة التقرير ، كقوله تعالى : « وَرَأَوْهُمْ فِي بِئْرِ نَجَسٍ » (٢) ، فانه مسوق لتزيره يوسف - عليه السلام - عن
نفسه .

(١) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٦ ، والإيضاح ص ٣٥ ، وشروح للتلخيص ج ١ ص ٢٩٢ .

(٢) يوسف ٢٣ .

الفحشاء ، والمذكور أدل عليه من « امرأة العزيز » وغيره ، والعدل
عن التصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيرا .

٤ - أو التضخيم ، كقوله تعالى : « فَنُغَشِّيهِم مِّنَ الَّيْسِ مَا غَشَّيْتَهُمْ » (١) ،
وقول أبي نواس :

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ
٥ - أو تنبيه المخاطب على غلطه كقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْتَقِي غَلِيلَ صَدْرِهِمْ أَنْ تُصَرَّعُوا

٦ - أو للإيماء إلى وجه بناء الخبر ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ
عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ » (٢) .

٧ - وربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِي سَمِعَكَ السَّمَاءُ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَانِهِ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (٣)

أو لشأن غير الخبر كقوله تعالى : « الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْباً كَانُوا
هُمْ الْخَاطِرِينَ » (٤) فأنه قصد به تعظيم شأن شعيب ، ويحتمل أن يقال
إنه لبناء الخبر عليه فإن تكذيبهم شعيبا مناسب لحسراتهم (٥) .

الرابع : الإشارة ، ويؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأحد أمور ، وذلك :

١ - أن يقصد تميزه لإحضاره في ذهن السامع حسا ، فالإشارة أكمل ما يكون
من التمييز كقول ابن الرومي :

هَذَا أَبُو الصَّقَرِ فَرْدًا فِي عَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّبَالِ وَالسَّلَاسِمِ

(١) طه ٧٨ .

(٢) غافر ٦٠ : داحيرين : صاغرين :

(٣) سمك : رفع .

(٤) الأعراف ٩٢ .

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٧ ، والإيضاح ص ٣٥ ، وشروح التلخيص

ج ١ ص ٣٠٢ .

وقول الآخر :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

وقول الآخر :

وإذا تأمل شخص ضعيف مقبل
متسربل سربال ليل أغشيه (١)
أوما إلى الكوماء : هذا طارق
نحترق الأعداء إن لم نحري

٢ - أو للقصد أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس : كقول
الفرزدق :

أولئك آباء فجنى بمثلهم إذا جمعتنا يا جسرير المجامع

٣ - أو أن يقصد بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك : هذا
زيد ، وذاك عمرو ، وذاك بشر .

وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير كقوله تعالى : « وإذا رآك الذين
كفروا إن يتخلفونك إلا هزؤا ، أهذا الذي يدكركم » (٢) ،
وقوله : « وإذا رآوك إن يتخلفونك إلا هزؤا ، أهذا الذي بعث الله
رسولا ؟ » (٣) ، « وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب » (٤) .

ومنه قول الشاعر :

تقول ودقت نحسرها بيمينها أبعلى هذا بالرحا المتقاعس

أو يقصد بالبعد العناية بتميزه وتعيينه ، كقوله تعالى : « أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم المفلحون » (٥) .

(١) متسربل : لايس السربال وهو القميص :

(٢) الأنبياء ٣٦ :

(٣) الفرقان ٤١ ،

(٤) العنكبوت ٦٤ .

(٥) البقرة ٥ .

وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم كقوله تعالى : « ألم . ذلك الكتاب » (١)
ذهابا إلى أبعد درجته ، وقوله : « وتلك الجنة التي أوردتهموها » (٢) .

وقد يجعل ذريعة إلى التحقير كما يقال « ذلك اللعين فعل كذا » .

٤ - أو للتنبيه إذا ذكر قبل المسند إليه مذكور يوجب بأوصاف على أن ما يرد
بمسند اسم الإشارة فالمدكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف .
كقول حاتم الطائي :

وَللهِ صَلَوكُ يُسَاوِرُ هَمَّهُ

ويعضى على الأحداث والدهر مُقَدِّمًا

فَتَى طَلِبَاتٍ لَا يَرَى الْخَمَصَ تَرْحَةً

وَلَا شِبَعَةً إِنْ نَالَهَا عَدُوٌّ مَغْنَمًا

إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ

تَيْمَمَ كُرَاهُنَّ ثُمَّتَ صَمَمًا

تَرَى رُمَحَهُ وَبَلَابَهُ وَمِجَنَّهُ

وَذَا شَطْبٍ غَضَبَ الضَّرْبَةِ مِخْدَمًا

وَأَحْنَاءَ سَرَجٍ قَاتِسِرٍ وَجَلَامَهُ

عَتَادَ أَخِي هَيَجًا وَطِرْفًا مُسَوَّمًا

فَلَذِكْ إِنْ يَهْلِكْ فَحُسْنَى ثَنَاؤُهُ

وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَتَعُدْ ضَعِيفًا مُدَمَّمًا (٣)

(١) البقرة ١-٢ .

(٢) الزخرف ٧٢ .

(٣) يساور : يواظب ويغالب : الخمص : الجوع : الرحة : الشقاء والفقير :
تيمم . : قصد . : الحن : الترس . الشطب : طرائق وخطوط في متن للسيف :
الغضب : انقطاع . الضربة من السيف : حده . الخدم : القاطع . السرج القاتر :
الجديد . الطرف : الجوارد الأصيل . المسموم : المعلوم لشهرته .

لقد عدد له خصالا حميدة كالمضاء على الأحداث مقدما والصبر على
ألم الجوع والأنفة من أن يعد الشبعة مغنما وتيم كبرى المكرمات ، والتأهب
للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله : « فذلك » فأفاد أنه جدير باتصافه
بما ذكر من الصفات .

ومنه قوله تعالى : « أولئك على هُدًى من ربهم ، وأولئك هم
المفلحون » (١) .

أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين
قبله باستحقاق الهدى من ربهم والقلاح (٢) .

الخامس : التعريف باللام ، والتعريف بالأداة وهي اللام على مذهب ،
والآلف واللام على مذهب تكون لأحد أمور :

١ - أن يشار به إلى معهود بينك وبين مخاطبك كما إذا قال لك قائل : « جاءني
رجل من بلدة كذا » فتقول : ما فعل الرجل ؟ وعليه قوله تعالى :
« وليس الذكَّ كسرُ كالأنثى » (٣) ، أى : وليس الذكر الذى طلبت
كالأنثى التى وهبت لها .

٢ - أو يراد به نفس الحقيقة ، مثل : « الماء مبدأ كل حي » ، وقول المعرى :
والحيلُ كالماء يبسدى لى ضائره^٤ مع الصفاء ويخفيها مع الكدَر (٤)
السادس : التعريف بالإضافة ، ويكون لأسباب هى :

(١) البقرة ٥ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٨٨ ، والإيضاح ص ٣٨ ، وشروح التلخيص ج ١
ص ٣١٣ .

(٣) آل عمران ٣٦ .

(٤) مفتاح العلوم ص ٨٨ ، والإيضاح ص ٤١ ، وشروح التلخيص ج ١
ص ٣٢٠ .

١ - أن لا يكون لإحضار المسند إليه في الذهن طريق أخصر من الإضافة
وينبغي أن يقيد بما إذا كان المقام مقام اختصار ، كقول الشاعر :

هوائى مع الركب اليانين مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ وَجْهائى بِمَكَّةَ مُوثِقٌ (١)

٢ - أو أن تغنى إضافته عن التفصيل المتعذر أو المرجوح لجهة ، كقول الشاعر :

بنو مطرٍ يوم اللقاء كأنهم أسودٌ لهم في غيل خفان أشبلٌ (٢)

وقول الآخر :

قوى هم قتلوا أميمَ أخى فاذا رميتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

٣ - أو لتضمنها تعظيماً لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما . فتعظيم شأن

المضاف كقوله تعالى : « إنَّ عبادى ليس لك عليهم سلطان » (٣) ففيه

تعظيم لشأن العباد بأنهم عباد الله . ومن تعظيم شأن المضاف إليه قولك :

« كتابى من أجلِّ الكتب » ففيه تعظيم لشأن المضاف إليه بأنه صاحب

كتاب عظيم .

٤ - أو لتضمنها تحقير شأن المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما مثل « أبو السارق

جاء » و « أخو محمد سارق » .

٥ - أو لتضمنها الاستهزاء كما في قوله تعالى على لسان فرعون : « إنَّ رسولَكُم

الذى أُرْسِلَ إليكم لجنونٌ » (٤) ، فإنَّ إضافة ضمير المسند إليه إلى

المخاطبين ليس على سبيل الاعتراف برسالة موسى - عليه السلام -

ولكن على سبيل الاستهزاء (٥) .

(١) مصعد ، ذاهب مبعد في الأرض . جنيب : منحى ، مبعد ، أو مقدم
يتبعه غيره .

(٢) الغيل : المأسدة . خفان : مأسدة قرب الكوفة .

(٣) الإسراء ٦٥ .

(٤) الشعراء ٢٧ .

(٥) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٩ ، والإيضاح ص ٤٤ ، وشروح التلخيص

ج ١ ص ٣٤٥ .

أمّا تعريف المسند فلا فائدة السامع إمّا حكماً على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك ، وإما لازم حكم بين أمرين كذلك وقد شرح القزويني هذه الافادة بقوله : « تفسير هذا أنّه قد يكون للشيء صفتان التعريف ويكون السامع عالماً باتصافه بأحدهما دون الأخرى ، فإذا أردت أن تخبره بأنّه متصف بالأخرى تعتمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ ، وتعتمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً فتضهد السامع ما كان يجمله من اتصاف بالثانية كما إذا كان السامع أخ يُسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنّه أخوه وأردت أن تعرفه أنّه أخوه فتقول له : « زيد أخوك » سواء عرف أنّ له أخاً ولم يعرف أنّ زيداً أخوه أو لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً . وإنّ عرف أنّ له أخاً في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت : « أخوك زيد » . أما إذا لم يعرف أنّ له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك لاقناع الحكم بالثمين على من لا يعرفه مخاطب أصلاً ، فظهر الفرق بين قولنا : « زيد أخوك » وقولنا : « أخوك زيد » .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يُسمى زيداً بعينه واسمه ، وعرف أنّه كان من إنسان انطلق ولم يعرف أنّه كان من زيد أو غيره فأردت أن تعرفه أنّ زيداً هو ذلك المنطلق فتقول : « زيد المنطلق » وإنّ أردت أن تعرف أنّ ذلك المنطلق هو زيد قلت : « المنطلق زيد » .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يُسمى زيداً بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه بأنّ زيداً متصف به فتقول : « زيد المنطلق » وإنّ أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت : « المنطلق زيد » (١) .

وكان عبد القاهر الجرجاني من أحسن الذين ميزوا بين تعريف المسند وتنكيره (٢) وقد أوضح الفروق بين هاتين الجملتين :

(١) الإيضاح ص ٩٨ - ٩٨ ، وينظر شروح التلخيص ج ٢ ص ٩٣ وما بعدها .

(٢) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٣٢ وما بعدها .

١ - زيد منطلق .

٢ - زيد المنطلق .

وقال إن في كل واحد من هذه الأحوال غرضاً خاصاً وفائدة لا تكون في الباقى ، فالعبارة الأولى « زيد منطلق » كان الكلام فيها مع من لم يعلم أن « انطلقا كان لا من « زيد » ولا من « عمرو » فهي تفيد ذلك ابتداء . والعبارة الثانية « زيد المنطلق » كان الكلام فيها مع من عرف أن « انطلقا كان إما من « زيد » وإما من « عمرو » فهي تعلمه أنه كان من « زيد » دون غيره .

والنكتة هنا هي أن يثبت المتكلم في العبارة الأولى « زيد منطلق » فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، ويثبت في الثانى « زيد المنطلق » فعلاً قد علم السامع به أنه كان ولكنه لم يعلمه له « زيد » .

ومن الفرق بين الجملتين أنه إذا نكر الخبر جاز أن يؤتى بمبتدأ ثان على أن يشارك بحرف العطف في المعنى الذى أخبر به عن الأول ، وإذا عرّف الخبر - المستند - لم يجوز ، ولذلك يقال : « زيد منطلق وعمرو » أى : « وعمرو منطلق أيضاً » ولا يصح « زيد المنطلق وعمرو » لأن المعنى مع التعريف على إرادة إثبات انطلاق مخصوص قد كان من واحد ، فإذا أثبت له « زيد » لم يصح إثباته له « عمرو » . ثم إن كان ذلك الانطلاق من الاثنين وجب الجمع بينهما في الخبر فيقال : « زيد وعمرو هما المنطلقان » لا أن يفرقا فيثبت أولاً له « زيد » ثم له « عمرو » بعد ذلك . وربما كانت الألف واللام في المستند على معنى الجنس ثم يكون لها في ذلك وجوه :

الأول : قصر جنس المعنى على الخبر للمبالغة مثل « زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع » أى : إنه الكامل إلا أن الكلام يخرج في صورة نوهم أن « الجسود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه . ولا يجوز في هذه الحالة العطف عليه للاشتراك ، ولو قيل « زيد هو الجواد وعمرو » كان خُلُفاً من القول .

الثانى : قصر جنس المعنى الذى يفاد بالخبر على الخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير الخبر عنه بل على دعوى أنه لا يوجد

إلا منه : ولا يكون ذلك إلا إذا قيد المعنى بشئ يخصه ويجعله في حكم نوع برأيه ، وذلك كنحو أن يقيد بالخال والوقت مثل : « هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا » . وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى ثم اشترط له مفعول مخصوص كقول الأعشى :

هو الواهبُ المائة المصطفى ة إما مختاضاً وإما عشاراً

فقد جعل الوفاء في الوقت الذي لا يبقى فيه أحد نوعاً خاصاً من الوفاء ، وكذلك جعلت « هبة المائة من الإبل » نوعاً خاصاً ، أى أن المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقاً ، وأن المقصور هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين — إما مختاضاً وإما عشاراً — لاهبها مطلقاً ولا هبة مطلقاً .

الثالث : أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور كما في الوجهين السابقين وإنما لغير ذلك . كما في قول الخنساء :

إذا قبَّحَ البكاءُ على قَتِيلٍ رأيت بكاءك الحسنَ الجميلاً

لم ترد الشاعرة أن « ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ولم تقيد الحسن بشئ فيتصور أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى « هبة المائة » على المملوح ، ولكنها أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشك فيه شاك . ومثله قول حسان :

وإن سنامَ المجدلِ من آلِ هاشمٍ بنو بنتٍ مخزومٍ ووالدك العبد

أراد أن يثبت العبودية ثم يجعله ظاهراً لأمر فيها ومعروفاً بها ، ولو قال : « ووالدك عبد » لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة . وعلى ذلك قول الآخر :

أسودُ إذا ما أبدت الحربُ نابهاً وفي سائر الدهر الغيوثُ المواطِرُ

ولتعريف المسند — الخبر — بالآلف واللام نكات أخرى ذكرها عبد القاهر الجرجاني ومن ذلك أن يقال : « هو البطل الحامي وهو المتقي

المرئى « ولا يقصد بهذه الجملة شيء مما مضى ، فهي لا تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ولم يعلم أنه ممن كان كما في « زيد هو المطلق » ، ولا تريد قصر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال كما في « زيد هو الشجاع » ، ولا أن تدل على أنه ظاهر بهذه الصفة كما في « ووالدك العبد » وإنما تريد أن تقول هذه العبارة للسامع : « هل سمعت بالبطل الخائى ؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإذا كنت قتلته علماً وتصورته حتى تصوره فعليك صاحبك واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك » .

ويزداد هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصفة التي يراد الإخبار بها عن المبتدأ مجرأة على موصوف كقول ابن الرومي :

هو الرجل المشرك في جل ماله ولكنه بالمجد والحمد مفرد
وقول الآخر :

أنا الرجل المدعو عاشق فصره إذا لم تكسارنى صروف زمانى

وفي هذه الدراسة تتضح قدرة عبد القاهر على التحليل وتؤكد أن الاختلاف الصيغ والتعريف والتشكيك دلالات لم تعن بها كتب النحو المتأخرة ، ولا نجد لها إلا في كتب البلاغة وفي مقدمتها « دلائل الإعجاز » وكان حقها أن تدرس في كتب النحو لتفهم الأساليب العربية وتعرف المقاصد والأغراض .

التشكيك :

للتشكيك دلالة غير ما نراه في التعريف ، « وقد يظن ظان أن المعرفة أجل فهي من النكرة أولى ، وينحى عليه أن الإبهام في مواطن خلق وأن سلوك الأيضاح ليس بسلوك للطريق خصوصاً في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم اللذين من شأنهما التشديد . وعلة ذلك أن مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد ، والنكرة متكررة الأشخاص يتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاريها وينظرها بالبصيرة من منسماها إلى غاريها فيحصل في النفس لها فخامة وتكنسى

منها وسامة . وهذا فيما ليس لمفرده مقدار محصور بخلاف المعركة فإنه لواحد بعينه يثبت اللهن عنده ويسكن إليه (١) ، فالتنكير يحى لفائدة يقصر عن إفادتها الصلتم .

وينكر المسند إليه لأغراض منها :

١ - الأفراد : كقوله تعالى : « وجاء رجلٌ من أقصى المدينة يسعى » (٢) ،
أى : فرد من أشخاص الرجال .

٢ - النوعية : كقوله تعالى : « وعلى أبصارهم غشاوة » (٣) ، أى : نوع من الأغطية ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله .

٣ - التعظيم : كقوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » (٤) ، أى : حياة عظيمة .

٤ - التحقير : كقول الشاعر :

له حاجبٌ عن كلِّ شئٍ يشبَّهه وليس له عن طالبِ العرفِ حاجبٌ
فتنكير « حاجب » الأولى للتعظيم ، وتنكير « حاجب » الثانية للتحقير ،
لأن « مقام المدح يقتضى أن « الحاجب - أى المانع - عن كل ما يشين - أى
يعيب - الممدوح عظيم ، والحاجب عن المعروف والإحسان ينسلب حقيره
فن باب أخرى عظيمه ، وذلك لما فى معنى التنكير من الإيماء إلى أن هذا
الأمر لا يعرف لبلوغه الدرجة العليا فى الرفعة أو فى الدقة فن شأنه أن ينكر
ولا يعرف لكونه لا يدرك .

ومثال التعظيم والتحقير أيضا قول الشاعر :

وللهِ منى جانبٌ لا أضيعُه وللهو منى والخلاعةِ جانبٌ

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٣٦ .

(٢) القصص ٢٠ .

(٣) البقرة ٧ .

(٤) البقرة ١٧٩ .

٥ - التذكير : بمعنى أن ذلك الشيء كثير حتى أنه لا يحتاج إلى تعريف ، مثل : « إن له مالا » وحمل الزمخشري التذكير في قوله تعالى : « قالوا إن لنا لأجرا » (١) عليه .

٦ - التقليل : كقوله تعالى : « ورضوان من الله أكبر » (٢) أى : رضوان قليل أكبر .

٧ - وقد يكون التذكير مانع من التعريف ، كقول الشاعر :

إذا سمنت مهنده يمين
لطول الحمل بدله شمالا
فالشاعر لم يقل « يمينه » تحاشيا من نسبة السامة إلى يمين المملوح .

٨ - وقد يكون لقصد النكارة والجهل بالمسمى كقوله تعالى : « أو اطرحوه أرضا » (٣) ، أى : منكورة مجهولة .

٩ - وقد يكون تذكيره لإخفاء الاسم أو الشيء لسبب من الأسباب كالخوف عليه أو الخوف منه أو صوناً له . (٤)

وينكر المسند لأغراض منها :

١ - إرادة إفادة عدم الحصر والعهد : مثل « زيد كاتب وعمرو شاعر » حيث يراد إفادة الإخبار بمجرد الكتابة والشعر لا حصر الكتابة في « زيد » والشعر في « عمرو » ولا أحدهما معهودا .

(١) الأعراف ١١٣ :

(٢) التوبة ٧٢ .

(٣) يوسف ٩ .

(٤) ينظر مفاتيح العلوم ص ٩١ ، والإيضاح ص ٤٥ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٣٤٧ .

٢ - إرادة التضخم والتعظيم ، كقوله تعالى : « هُدًى للمتقين » (١) ، فالتنكير هنا جاء للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها .

٣ - إرادة التحقير : مثل : « الحاصل لى من هذا المسال شىء » ، أى : حقير (٢) . وفى هذه الأنواع وأمثلةها إيضاح لأسلوب التعريف والتنكير الذى هو فى أدق الأساليب لما فيه من معانٍ تختلف باختلاف تعريفها بإحدى الوسائل أو تنكيرها .



(١) البقرة ٢ :

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص ١٠٠ ، والإيضاح ص ٩٧ ، وشروح التلخيص

ج ٢ ص ٩١ •

الذكر والحذف

في كتب النحو حديث عن الذكر والحذف ولكن النحاة يهتمون بالواجب منها ، ويشيرون إلى الجواز إشارة عابرة ، وهو الأولى بالرعاية والاهتمام لأن فيه تنضج الأساليب وتظهر المواهب . وكان علماء البلاغة أحرص من غيرهم على هذه الجوانب فأولوها عناية كبيرة وأوضحوا ما في الذكر والحذف من أغراض :

الذكر : المسند إليه والمسند وغيرهما تذكر في العبارة لسبب من الأسباب ومن أغراض ذكر المسند إليه :

- ١ - أنه الأصل ولا مقتضى للحذف ، فإذا حذف ذهب المعنى .
- ٢ - ضعف التعويل على القرينة ، وذلك إذا ذكر المسند إليه في الكلام وطال عهد السامع به ، أو ذكر معه كلام في شأن غيره مما يوقع في اللبس إن لم يذكر .
- ٣ - التنبيه على غباوة السامع حتى أنه لا يفهم إلا بالتصريح .
- ٤ - زيادة الإيضاح والتقرير : كقوله تعالى : « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » (١) ، ففي تكرير اسم الإشارة زيادة إيضاح وتقرير لتمييزهم على غيرهم .
- ٥ - إظهار التعظيم بالذكر : مثل : « القهار يصون عباده » لعظم هذا الاسم . أو إظهار الإهانة : مثل : « اللعين إبليس » .
- ٦ - التبرك باسمه : مثل : « محمد رسول الله خير الخلق » .
- ٧ - الاستلذاذ بذكره : مثل : « الله خالق كل شيء ورازق كل حي » .

(١) البقرة ٥ .

٨ - بسط الكلام حيث يقصد الإصغاء : كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام - : «هي عصاى» (١) ، ولذلك زاد على الجواب بقوله : «أتوكأُ عليها» .

وذكر السكاكى أن المسند إليه يذكر ليكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه (٢) ، كقول الشاعر :

اللهُ أنجَحُ ما طلبت به والبرُّ خيرُ حَقِيقَةِ الرَحْلِ
وقول أبى ذؤيب الهذلى :

النفسُ راضيةٌ إذا رَغِبَها وإذا تُرِدَّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ

ولكن القزوينى قال : «وفيه نظر ، لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بعين وحدهما لا يقتضيان ذكره وإلا فيكون ذكره واجبا» (٣) .

أما ذكر المسند فللأسباب التى تقدمت فى المسند إليه كزيادة التقرير ، والتعريض بغاوة السامع ، والاستلذاذ ، والتعظيم ، والإهانة ، وبسط الكلام . أو ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت ، أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد ، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد (٤) .

الحذف :

الحذف - لغة - الإسقاط ، واصطلاحا إسقاط بعض الكلام أو كله للدليل (٥) والحذف عند البديعيين غير مانراه عند علماء المعانى ، فهو «أن يحذف المتكلم

(١) طه ١٨ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٨٥ .

(٣) الإيضاح ص ٣٤ ، وينظر شروح التلخيص ج ١ ص ٢٨٢ وما بعدها .

(٤) مفتاح العلوم ص ٩٩ ، والإيضاح ص ٨٦ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ١٩ .

(٥) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ١٠٢ .

من كلامه حرفاً من حروف الهجاء أو جميع الحروف المهمة بشرط عدم التكلف والتعسف (١) ، وهذا لون من ألوان البديع .

واختلفوا في الحذف هل هو مجاز ٢ ويرى الزركشي أنه « إن أردت بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه فالحذف ليس كذلك لعدم استعماله ، وإن أردت بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره - وهو المجاز العقلي - فالحذف كذلك » (٢) .

وكان عبد القاهر قد أبدع في تحليل الجملة وإظهار ما فيها من حذف أو ذكر ، وعقد فصلاً في الحذف قال فيه : « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، صعب الأمر ، شبيه بالسحر ، فأنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين . وهذه جملة قد تنكرها حتى تحبر وتدفعها حتى تنظر » (٣) .

ولا يجوز حذف المسند إليه إلا إذا دل عليه دليل من اللفظ أو الحال ، ويرجع حذفه إذا كان مبتدأً للوابع منها :

١ - الاحتراز عن العبث بترك ما لا ضرورة لذكره ، وذلك يكسب الكلام قوةً وجالاً . ويكثر هذا الحذف في جواب الاستفهام كقوله تعالى : « وما أدراك ما هي . نارٌ حاميه » (٤) أي : هي نار حامية . وبعمد الفاء المقترنة بالجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط كقوله تعالى : « مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلْنَنَسْهُ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا » (٥) أي : فعمله لنفسه وإساءتها عليها .

(١) خزانة الأدب للحموي ص ٤٣٩ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ١٠٤ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١١٢ .

(٤) القارعة ١١-١٠ .

(٥) فصلت ٤٦ .

وبعد القول ، كقولته تعالى : « وقالوا : أساطيرُ الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا » (١) أى : قالوا القرآن أساطير .

ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف ، وذلك حين يبدأ المتكلم بذكر شيء ويقدم بعض أمره ثم يدع الكلام الأول ويستأنف كلاما آخر ، وهو حين يفعل ذلك يأتي في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ (٢) ومن ذلك قول الشاعر :

وعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا كَ مُنَازِلٌ كَتَبْنَا وَنَهَدَا
قَمَرٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ لَدَ تَنَمَّرُوا حَلَكْنَا وَقَدَا (٣)

وقول الآخر :

هَمْ حَكُّوا مِنَ الشَّرَفِ الْمَعْلَى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَامُوا
بِنَاءُ مَكَارِمٍ وَأَسَاءُ كَلَمٍ دِمَائُهُمْ مِنَ الْكَلْبِ الشِّفَاءُ

ومنه :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحْتَ مِنِّي أَبَادَى لَمْ تَمْنُنْ وَإِنْ هِيَ حَلَّتْ
فَتَنَى غَيْرَ مُحْجُوبِ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مَظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا التَّعَلَّ زَكَّتْ

ومنه قول جميل بثينة :

وَهَلْ بِثِينَةٍ بِالنَّاسِ قَاضِيَةٌ دَبْنِي وَفَاعِلَةٌ خَصِيرًا فَأَجْزِيهَا
تَرَانُو بَعِيْنِي مَهَاةٍ أَقْصَدَتْ بِهَا قَلْبِي عَشِيَّةَ تَرَمِينِي وَأَرْمِيهَا
هَيْفَاءُ مَتَبِلَةٍ عَجَزَاءُ مَدْبِرَةٍ رِيَا الْعِظَامِ بِلَيْنِ الْعَيْشِ غَاذِيهَا

(١) الفرقان ٥ .

(٢) ينظر دلائل الإعجاز ص ١١٣ :

(٣) تنمر : تشبه بالتمر : القد : الجلد وتصنع منه الدروع :

وقول الأقبش في ابن عم له موسر سأله فنعته :

سريعٌ إلى ابن العم يلطمُ وجهه ، وليس إلى داعي التّسدى سريع
حريصٌ على الدنيا مضيقٌ لدينه ، وليس لما في بيته بمضيق

قال عبد القاهر معلقاً على هذه الأبيات : « فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً وانظر إلى موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ثم قلبت النفس عما تجده وألطفت النظر فيما تحس به . ثم تكلف أن تردّ ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك فانك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن ربّ حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد » (١) .

٢ - ضيق المقام عن إطالة الكلام : وذلك للتوجع كقول الشاعر :

قال لي : كيف أنت ؟ قلت عليلٌ سَهَرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلٌ
أى : أنا عليل .

أو للخوف من فوات الفرصة مثل : « حريق » أى : هذه حريق .

٣ - تيسير الإنكار عند الحاجة : مثاله أن يذكر شخص فتقول « فاسق » ثم تخشى من غائلة ذلك فتكرهه ، فلو قلت : « زيد فاسق » لقامت البيئة ولم تستطع الإنكار .

٤ - تعجيل المسرة بالمسند : مثل : « أخى » ، أى : هذا أخى .

٥ - تكثير الفائدة : كقوله تعالى : « قال : بَلِّ سَوَّلْتُ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْرًا قَصَبَرُ جَمِيلٌ » (٢) ، أى ، فأمرى صبر جميل ، أو قَصَبَرِي صبرٌ جميل .

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٦ .

(٢) يوسف ١٨ .

وإذا كان المسند إليه فاعلا فانه يترجح حذفه حينما لا يتحقق ذكره غرضاً
معيناً في الكلام كقوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » (١)
أى : بمثل ما عاقبكم المعتدى به . أو للمحافظة على السجع في الشئ ، وعلى
الوزن في الشعر ، أو أن الفاعل معلوم كقوله تعالى : « وخلق الإنسان »
ضعيفاً » (٢) ، أى خلق الله الإنسان . ويحذف للجھل به ، أو للتخفيف ،
أو الخوف منه ، أو عليه ، وغير ذلك من الدواعى والأسباب التى يقتضيا
المقام (٣) .

ولا يجوز حذف المسند إلا إذا دل عليه دليل ، ويترجح حذفه إذا كان
خبراً للدواعى منها :

١ - الاحتراز عن العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره ، إما مع ضيق
المقام من وزن أو غيره كقول الشاعر :

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
أى : وقيار كذلك .
وقول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندنا وأنت بما عيتَ ذلك راضٍ والرأى مُختلِفُ

أى : نحن بما عندنا راضون . وأما بدون التضييق كقوله تعالى : « والله
ورسوله أحق أن يرضوه » (٥) أى : والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك .

(١) النحل ١٢٦ .

(٢) النساء ٢٨ .

(٣) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٤ ، والإيضاح ص ٣١ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٢٧٣ .

(٤) قيار : اسم فرس الشاعر أو جملة .

(٥) التوبة ٦٢ .

وبكثر حذف المسند لهذا السبب إذا كانت الجملة جواباً عن استفهام علم منه الخبر ، مثل : « ألى » جواباً لمن سألت : « من فى الدار ؟ » أو إذا كانت الجملة بعد « إذا » الفجائية مثل : « خرجت فإذا محمد » ويحتمل أن يكون الخبر « بالباب » أو « حاضر » .

أو كانت الجملة معطوفة على جملة اسمية والمبتدآن مشتركان فى الحكم مثل : « أنت مسافر وأخوك » أى : وأخوك مسافر أيضاً . ومنه قوله تعالى : « أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا » (١) أى : وظلها دائم كذلك .

٢ - تكثير الفائدة : ومنه قوله تعالى : « بَلْ سَوَّيْتُمْ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْراً فصيبر جميل » (٢) فقوله : « فصيبر جميل » يحتمل أن يكون من حذف المسند إليه أو المسند ، فإذا حذف المسند إليه كان التقدير : « فأمرى صبر جميل » وإذا حذف المسند كان التقدير : « فصيبر جميل أجمل » .

ويترجح حذف المسند إذا كان فعلاً للدواعى التى تقدمت ، ومن ذلك قوله تعالى : « وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ » الله » (٣) أى : خلقهن الله . (٤)

ولابد لحذف المسند من قرينة تميزه ، والقرينة إما :

١ - سؤال محقق ، أى واقع ، كقوله تعالى : « وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ » الله » (٥) تقديره : خلقهن الله . والمعنى : يتحقق السؤال ههنا تحققه قبل الجواب لأنه محقق الوقوع عند نزول الآية لأن فعل الشرط مستقبل المعنى ، بل الاختصار على لفظ الجلالة الكريمة يستدعى تقديم سؤال استغنى به عن ذكر « خلقهن » .

(١) الرعد ٣٥ .

(٢) يوسف ١٨ .

(٣) لقمان ٢٥ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٨٤ و ص ١٠٨ والإيضاح ص ٨٠ ، وشروح التلخيص ج ٢ ص ٢ وما بعدها .

(٥) لقمان ٢٥ .

٢ - أو سؤال مقدر ، أى غير منطوق به كقول الشاعر :

لَيْبَتُكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ وَغَضَبُ مَا تَطِيحُ الطَّوَائِعُ (١)

فانه لما قال « لبيك يزيد » كأن « سائلاً » سأله من يبكيه ؟ فقال : ضارع .
أى : يبكيه ضارع . ومنهم من قدر المحذوف « الباكى » فيكون المحذوف
المستدل إليه (٢)

ويحذف المفعول به في الجملة وقد قال عبدالقاهر إن « الحاجة إلى حذفه
أمر » وإن « اللطائف فيه أكثر » (٣) ، ويكون ذلك لأغراض بلاغية منها :

١ - البيان بعد الإبهام : كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمحذوفه
غربة ، مثل : « لو شئت جئت أو لم أجيء » أى : لو شئت المجيء أو
عدم المجيء . فعند النطق بـ « لو شئت » علم السامع أنك خلقت المشيئة
بشيء فيقع في نفسه أن « هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون
فاذا قلت : « جئت » أو « لم أجيء » عرف ذلك الشيء . ومنه قوله
تعالى : « فلو شاء لهداكم أجمعين » (٤) ، وقوله : « فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ
يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ » (٥) ، وقوله : « مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضْلِلْهُ » (٦) .
ومنه قول البحري :

لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده (٧)

(١) المختبط : هو الذى باقى للمعروف من غير وسيلة . الإطاحة : الإذهاب
والإهلاك . والطوائع : جمع مطيحة على غير القياس كلواضع جمع ملقحة .

(٢) ينظر شروح التلخيص ج ٢ ص ١٣ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١١٧ .

(٤) الأنعام ١٤٩ .

(٥) الشورى ٢٤ .

(٦) الأنعام ٣٩ .

(٧) العقيق وزرود : موضعان .

ومنه :

ولو شئتُ أن أبكى دماً لبكيتِه عليك ولكن ساحة الصبرِ أوسعُ

٢ - دفع ما يؤم في أول الأمر لإرادة شيء غير المراد : كقول البحرى :

وكم دُدت عني من بحامل حادثٍ وسورة أيام حَزَزْنَ إلى العظم (١)

ولو قال : « حَزَزْنَ اللحم » لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحَزَّ كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم فترك ذكر اللحم ليبرى السامع من هذا الوهم ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحَزَّ مضى في اللحم حتى لم يردّه إلا العظم .

٣ - تضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه كقول البحرى :

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤِّ دَرٍ والمَجْدِ والمكارِمِ مثلاً
أى : قد طلبنا لك مثلاً في السؤدد والمجد والمكارم .

٤ - القصد إلى التعميم في المفعول والامتناع أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار : كقوله تعالى : « والله يدعو إلى دارِ السَّلامِ » (٢) ، أى : يدعو كل أحد .

٥ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « والضحى . والليل إذا سجاً . ما ودَّ عك ربُّك وما قسَى » (٣) ، أى : وما قلاك .

٦ - استهجان ذكره : ومنه ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « ما رأيت منه ولا رأى منى » ، تعنى العورة .

٧ - الاختصار : كقوله تعالى : « أرني أنظُرُ إليك (٤) » ، أى : أرني ذاك (٥) .

(١) سورة الأيام : شدتها وصلتها .

(٢) يونس ٢٥ :

(٣) الضحى ١-٣ :

(٤) الأعراف ١٤٣ :

(٥) ينظر دلائل الإعجاز ص ١١٨ ، ونهاية الإيجاز ص ١٣٩ ، ومفتاح العلوم

ص ١٠٩ ، والإيضاح ص ١٠٥ ، وشرح الفلجيص ج ص ١٣١ .

التقديم والتأخير

وهذا الباب تنبأى فيه الأساليب وتظهر المواهب والقدرات ، وهو دلالة على التمكن فى الفصاحة وحسن التصرف فى الكلام ووضع الوضوح الذى يقتضيه المعنى . يقول الزركشى : « هو أحد أساليب البلاغة ، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم فى الفصاحة وملكنهم فى الكلام وانقياده لهم ، وله فى القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق » (١)

واختلفوا فى عده من المجاز ، فمنهم من عده منه لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول وتأخير مارتبته التقديم كالفاعل ، نقل كل واحد منها عن رتبته وحقه . وقال الزركشى : « والصحيح أنه ليس منه ، فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع » (٢) .

والمعاني لها فى التقديم خمسة أحوال :

الأولى : تقدم العلة على معلولها عند القائلين بها كتقدم الكون على الكائنية والعلم على العالمية .

الثانية : التقدم بالذات ، كتقدم الواحد على الاثنين ، على معنى أن الوحدة لا يمكن تحقق الاثنينية إلا بعد سبقها .

الثالثة : التقدم بالشرف كتقدم الأنبياء على الأتباع والعلماء على الجهال .

الرابعة : التقدم بالمكان كتقدم الإمام على المأموم وتقدم من يقرب إلى الحائط دون من تأخر عنه .

الخامسة : التقدم بالزمان ، كتقدم الشيخ على الشباب والأب على الابن . (٣)

(١) البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٣ .

(٢) البرهان ج ٣ ص ٢٣٣ ، وينظر الفوائد ص ٨٢ .

(٣) الطراز ج ٢ ص ٥٦ .

وهذه الباعث ثابتة معروفة عقلا ، ولذلك لا يقع فيها تفاوت أو تفنن في التعبير .

وتقديم الشيء على وجهين :

الأول : تقديم على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قُدمَ على المبتدأ ، والمفعول إذا قدم على الفاعل . والتقديم لا يخرج الخبر أو المفعول عما كانا عليه قبل التقديم .

الثاني : تقديم لأعلى نية التأخير ، ولكن على أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويجعل بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن يعمد إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له فيقدم هذا ثارة على ذاك وأخرى ذاك على هذا . ومثاله : « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » فالتقديم والتأخير يؤثران في معنى الجملة ، لأن ما يقدم هو المبتدأ أو المسند إليه وما يؤخر هو الخبر أو المسند ، وكذلك « ضربت محمداً » و « محمد ضربته » ف « محمد » في الجملة الأولى مفعول به ، وفي الثانية « مبتدأ » . وهذا يختلف عن النوع الأول الذي لا يتغير فيه حكم المتقدم أو المتأخر ، ففي « منطلق زيد » و « زيد منطلق » ظل « زيد » مسنداً إليه و « منطلق » مسنداً ، وفي « ضرب زيد عمراً » و « ضرب عمراً زيداً » بقي « زيد » مسنداً إليه - فاعلاً - و « عمرو » مفعولاً به . (١)

وباب التقديم والتأخير واسع لأنه يشمل كثيراً من أجزاء الكلام ، فالمسند إليه يقدم لأغراض بلاغية منها :

١ - أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول ، والمبتدأ على الخبر ، وصاحب الحال عليها .

(١) ينظر تفصيل ذلك في دلائل الإعجاز ص ٨٣ وما بعدها .

٢ - أن "يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن" في المبتدأ تشويقاً إليه ، كقول المعري :

والذي حارّت البرية فيه حيوانٌ مُستحدثٌ من جِمامٍ

٣ - أن "يقصد تعجيل المسرة إن كان في ذكر المسند إليه تفاؤل مثل : « سعد في دارك » أو المساءة إن كان فيه ما ينطير به مثل « السفاح في دار صديقك » .

٤ - إيهام أن "المسند إليه لا يزول عن الخاطر مثل : « الله ربى » .

٥ - إيهام التلذذ بذكره ، كقول الشاعر :

يا لله يا ظبّياتِ القاعِ قلُنْ لَنَا ليلاى منكنَّ أم ليسلى من البشرِ

٦ - تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي إن "ولى حرف النفي مثل : « ما أنا قلت هذا » ، وقول المتنبي :

وما أنا أَسَقَمْتُ جِسمى به ولا أنا أَضَرَمْتُ في القلب نارا

٧ - تقوية الحكم وتقريره : كقوله تعالى : « والذين هم يربهم لأبشِرِ كونه (١) » ومما يدخل في هذا الحكم تقديم « مثل » و « غير » ، وقد قال عبد القاهر : ومما يرى تقديم الاسم فيه كالألزام « مثل » و « غير » في نحو قوله :

مِثْلُكَ يثني المزنَ عن صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمَغَ عن غَرَبِهِ

وكذلك حكم « غير » إذا سلك به هذا المسلك « (٢) » ، ومنه قول المتنبي :

غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ إِنْ قَاتَلُوا جَبَنُوا أَوْ حَدَّثُوا شَجَعُوا

وقال القزويني : « واستعمال « مثل » و « غير » هكذا مركوز في الطباع وإذا تصفحت الكلام وجدتها يقدمان أبدأ على الفعل إذا نُهي بها نحو ما ذكرناه

(١) المؤمنون ٥٩ .

(٢) دلائل الإيجاز ، ص ١٠٦ .

ولا يستقيم المعنى فيها إذا لم يقدم . والسر في ذلك أن تقديمها يفيد تقوى الحكم (١) .

٨ - إفادة العموم : مثل : « كل إنسان لم يقم » فيقدم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس . (٢)

ويقدم المسند لأغراض منها :

١ - تخصيص المسند بالمسند إليه : كقوله تعالى : « والله مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » (٣) وقوله : « لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ » . (٤)

٢ - التنبيه من أول الأمر على أنه خبر لانتعت ، كقول حسان بن ثابت بمدح النبي - صلى الله عليه وسلم - :

له همم لا تمتهى لسكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر
٣ - التفاؤل بتقديم ما يسر : مثل : « عليه من الرحمن ما يستحقه » .

٤ - التشويق إلى ذكر المسند إليه : كقول محمد بن وهيب :

ثلاثة تُشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر
وقول المعري :

وكالنار الحياة فن رماد وأواخرها ، وأولها دُخان (٥)

(١) الإيضاح ، ص ٦٤ .

(٢) ينظر مفتاح العلوم ، ص ٩٣ ، والإيضاح ص ٥٢ ، وشروج التلخيص ج ١ ، ص ٣٨٩ .

(٣) آل عمران ١٨٩ .

(٤) الكافرون ٦ .

(٥) مفتاح العلوم ، ص ١٠٥ ، والإيضاح ص ١٠١ ، وشرح التلخيص ج ٢ ، ص ١٠٩ .

ومن التقديم : تعلقات الفعل عليه كالمفعول والجار والمجرور
والحال ، ويكون ذلك لأغراض منها :

١ - الاختصاص : كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » (١)

٢ - الاهتمام بالمتقدم : كقوله تعالى : « قُلْ أَغْيَرُ اللَّهِ أَبْغَىٰ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ
كُلِّ شَيْءٍ » (٢)

٣ - التبرك : مثل « قرآنا قرأت » .

٤ - ضرورة الشعر ، وهو كثير لا يحصره حد .

٥ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ
فَلَا تَنْهَرْ » (٣) وهذه الأغراض كثيرة ، وقد ذكر الزمخشري أن التقديم
هذه الأنواع للاختصاص ، غير أن ابن الأثير يرجع ذلك إلى وجهين :

الأول : الاختصاص ، كقوله تعالى : « قُلْ أَفَغْيَرُ اللَّهَ تَأْمُرُونَنِي
أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ . وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْتُنْ
أَشْرَكَكَ لَنْ يُحِبَّ بَطْنٌ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ . بَلْ اللَّهَ فَاعْبُدْ
وَكَُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ » (٤) فانه إنما قيل « بل الله فاعبد » ولم يقل « بل اعبد
الله » لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال « بل
اعبد » لجاز إيقاع الفعل على أى مفعول شاء .

الثاني : يختص بنظم الكلام ، كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ »
وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص
وليس كذلك فانه لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص ، وإنما قدّم

(١) الفاتحة ٥ .

(٢) الإنعام ١٦٤ .

(٣) الضحى ٩-١٠ .

(٤) الزمر ٦٤-٦٦ .

لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال : نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله : إياك نعبد وإياك نستعين . ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى : الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين « (١) ، فجاء بعد ذلك قوله : « إياك نعبد وإياك نستعين » وذلك لمراعاة حسن النظام السجى الذى هو على حرف النون ، ولو قال « نعبدك ونستعينك » لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن ، وهذا غير خاف على أحد من الناس فضلاً عن أرباب علم البيان « (٢) .

وهناك أنواع كثيرة من التقديم لا ترجع إلى المسند إليه والمسند ولا إلى متعلقات الفعل عليه وإنما ترجع إلى أمور كثيرة ، بحسب الزركشى (٣) في أنواع التقديم والتأخير ، وقسمها إلى ما قدم والمعنى عليه ، وما قدم والنية به التأخير ، والقسم الأول واسع فسيح ومقتضياته كثيرة ذكر منها خمسة وعشرين لونا ، وأهمها :

١ - السبق : كقوله تعالى : « ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى » (٤) .

٢ - الذات : كقوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم » (٥) .

٣ - العلة والسببية : كقوله تعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين » (٦) لأن العبادة سبب حصول الإعانة .

٤ - المرتبة : كقوله تعالى : « غفور رحيم » (٧) ، لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة ، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة .

(١) الفاتحة ٢-٤ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٣٩ ، وينظر الطراز ج ٢ ص ٦٦ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٩ .

(٤) الأحزاب ٧ .

(٥) الحادة ٧ .

(٦) البقرة ١٧٣ .

(٧) البقرة ١٧٣ .

- ٥ - التعظيم : كقوله تعالى : « وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ » (١) .
- ٦ - الغلبة والكثرة : كقوله تعالى : « فَبِهِمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُاذِنُ اللَّهُ » (٢)
- ٧ - الاهتمام عند مخاطب : كقوله تعالى : « فَحَبِّبُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا » (٣)
- ٨ - مراعاة الافراد : كقوله تعالى : « الْمَالُ وَالْبَنُونَ » (٤) ، فان المفرد سابق على الجمع .
- ٩ - قصد الترتيب .
- ١٠ - خفة اللفظ .
- ١١ - رعاية الفاصلة : كقوله تعالى : « خُذُوْهُ فَعَلُوْهُ ، ثُمَّ الْجَحِيْمَ صَلُّوْهُ » (٥) .

وهذه الأنواع التي ذكرها الزركشي لم يتطرق لها البلاغيون إلا من خلال الجملة ، ولذلك كانت دراساتهم لها قاصرة ، أما الذين عنوا بأسلوب القرآن الكريم فقد تجاوزوا هذه المرحلة ونظروا إلى التقديم والتأخير نظرة أوسع وأكثر عمقاً فجاءت مآثرهم أغزر ودراساتهم أنصب ، ولايكاد يستثنى من ذلك إلا عبد القاهر الذي أبدع في تحليل الأساليب البلاغية ، ونقل النحو من الإعراب والبناء إلى المعاني التي تحتملها العبارات ، وكانت نظريته في «النظم» من أحسن ما عرف النقد القديم .

(١) النساء ٦٩ .

(٢) فاطر ٣٢ .

(٣) النساء ٨٦ .

(٤) الكهف ٤٦ .

(٥) الحاقة ٣١-٣٠ .

ومن أمثلة تحليله للتقديم والتأخير قوله في النكرة إذا قدمت على الفعل أو قدم الفعل عليها : « إذا قلت : « أجاءك رجل ؟ » فأنت تريد أن تسأله : هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه . فان قدمت الاسم فقلت : « أرجل جاءك ؟ » فأنت تسأله على جنس ما جاءه أرجل هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي ، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت : « أريد جاءك أم عمرو ؟ » ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى ، لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث . وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبيى بعد الجنس إلا العين . والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه . فان قلت : « أرجل طويل جاءك أم قصير ؟ » كان السؤال عن أن الجاني من جنس طوال الرجال أم قصارهم ؟ فان وصفت النكرة بالجملة فقلت : أرجل كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه ؟ كان السؤال عن المعطى أكان ممن عرفه قبل أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة .

وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فابتن الخبر عليه فاذا قلت : « رجل جاءني » لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت . فان لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول : « جاءني رجل » فتقدم الفعل (١) .

وهذه قيمة التقديم والتأخير في اللغة العربية ، وليس من العبث أن يشغل البلاغيون - وعلى رأسهم عبدالقاهر - أنفسهم بهذه المسألة أو غيرها من المسائل الأخرى المتصلة بالأساليب لولا أن لكل تعبير معناه ، ولكل وضع هدفه ومغزاه . وفي ذلك اتساع في القول وقدرة على التعبير .

القصر

تعريفه :

القَصْرُ - في اللغة - الحبس ، قال تعالى : « حُورٌ مقصوراتٌ في الخيام » (١) أي : شبوبة فيها . وأما معناه في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص . وذلك كتخصيص المبتدأ بالخبر بطريق النفي في قوله تعالى : « وما الحياةُ الدنيا إلاّ متاعُ الغُرُورِ » (٢) . وتخصيص الخبر بالمبتدأ مثل : « ما شاعر إلاّ المتنبّي » .

طرقاه :

وللقصر طرفان :

- ١ - المقصور ، وهو الشيء المخصص .
- ٢ - المقصور عليه ، وهو الشيء المخصص به .

ففي الآية السابقة « وما الحياةُ الدنيا إلاّ متاعُ الغُرُورِ » خصصنا الغرور بمتاع الدنيا ، وفي « لا يعلم الغيب إلاّ الله » خصصنا علم الغيب بالله تعالى ، ف« الحياة الدنيا » مقصور عليه . و« الغرور » مقصور ، و« علم الغيب » مقصور ولفظ الجلالة مقصور عليه .

ويقع القصرين :

- ١ - المبتدأ والخبر : كقوله تعالى : « وما مُحَمَّدٌ إلاّ رسولٌ قد خَلِقتُ من قبْلِهِ الرُّسُلُ » (٣) . و« ما أديب إلاّ عليٌّ » .
- ٢ - بين الفعل والفاعل مثل : « لا ينجح إلاّ محمدٌ » ، و« ما قام إلاّ أنا » .

(١) الرحمن ٧٢ .

(٢) الحديد ٢٠ .

(٣) آل عمران ١٤٤ .

٣ - بين الفاعل والمنعول مثل : « ما شاهد خالدٌ إلاَّ الحديقةَ » ، في قصر
الفاعل على المنعول ، أما قصر المنعول على الفاعل فمثل : « ما شاهدَ
الحديقةَ إلاَّ خالدٌ » .

٤ - بين المنعولين مثل : ما أعطيت محمدًا إلاَّ كتابًا في قصر المنعول الأول
على الثاني ، أما قصر المنعول الثاني على الأول فمثل : « ما أعطيت كتابًا
إلاَّ محمدًا » .

٥ - بين الحال وصاحبها ، مثل : « ما جاء راکضاً إلاَّ محمدٌ » في قصر الحال
على صاحبها ، أما قصر صاحب الحال عليها فمثل : « ما جاء محمدٌ إلاَّ راکضاً »
ومثل ذلك كل متعلقات الفعل ، فإن القصر يجرى فيها ما عدا اثنين :

الأول : المصدر المؤكد ، فلا يقع القصر بينه وبين الفعل ولذلك
لا يجوز أن نقول : « ما ضربتُ إلاَّ ضرباً » ، وأما قوله تعالى : « إن
نظُنُّ إلاَّ ظناً » (١) فتقديره : ظناً ضعيفاً .

الثاني : المنعول معه ، فانه لا يجرى بعد « إلا » ، ولذلك لا يقال : « ما
سیرتُ إلاَّ والحائط » .

أنواعه :

وينقسم القصر بحسب الحقيقة والإضافة إلى :

١ - قصر حقیقی : وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة
لا بعتدائه إلى غيره أصلاً ، كقوله تعالى : « إنَّما يذكُرُ أولو الألباب » (٢)
فالتذكر صفة لا تتجاوز إلى غيرهم من سائر الناس في الحقيقة والواقع .
ومنه : « ما خاتم الأنبياء والرسل إلاَّ محمدٌ » فخاتم الأنبياء والرسل وهو
المقصور يختص بمحمد - صلى الله عليه وسلم - وهو المقصور عليه
لا يتجاوزه إلى غيره .

(١) الجاثية ٣٢ .

(٢) الرعد ١٩ .

٢- قصر إضافي : وهو غير الحقيقي وذلك بأن يكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص لا إلى جميع ما عدا المقصور عليه . ومنه قوله تعالى : « وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » (١) ، فـ « محمد » مقصور على الرسالة بالإضافة إلى شيء آخر ، وليس المقصود أن الرسالة مختصة به وحده . ومنه قولنا : « ما محمد إِلَّا كاتبٌ » فليس المقصود أن محمداً مقصور على الكتابة وحدها بحيث لا يتعداها إلى شيء آخر ، لأن الحقيقة والواقع خلاف ذلك ، وإنما المقصود أنه مقصور على الكتابة بالإضافة إلى شيء آخر معين كالشعر أو الرسم أو غيرها .

وينقسم القصر باعتبار طريقه : المقصور والمقصور عليه إلى :

١- قصر موصوف على صفة : كقوله تعالى : « ما نعبُدُهم إِلَّا ليقربونا إلى الله زُلْفَى » (٢) ، فقد قصرت العبادة على التشريب قصر موصوف على صفة .

٢- قصر صفة على موصوف : مثل : « ما في الدار إِلَّا محمدٌ » فقد قصر الوجود في الدار على « محمد » قصر صفة على موصوف .

والمراد بالصفة في أسلوب القصر الصفة المعنوية لا النعت الذي يذكره للنحاة ، لأن الاستثناء لا يقع بين الصفة والموصوف .

وينقسم القصر بحسب الحقيقة والادعاء إلى :

١- قصر حقيقي على سبيل الحقيقة .

٢- قصر إضافي على سبيل الحقيقة .

وهذا النوعان هما اللذان يُقصدان عند إطلاق القصر الحقيقي والقصر الإضافي كما سبق .

(١) آل عمران ١٤٤ .

(٢) الزمر .

٣ - قصر حقيقى على سبيل الادعاء والمبالغة : ومثال قصر الصفة لى « الموصوف : « لا شاعر فى العرب إلا المتنبى » إذا كان هناك فى العالم شعراء غير المتنبى ولكن لا نريد الاعتراف بهم بمبالغة فى إضفاء الشاعرية على المتنبى .

ومثال قصر الموصوف على الصفة : « ما حاتم إلا جواد » أى أن حاتمًا لا يتصف بغير الجود من الصفات بمبالغة فى كمال الجود فيه .

٤ - قصر إضافى على سبيل الادعاء والمبالغة : ومثال قصر الصفة على الموصوف : « ما عالم إلا محمد » وذلك إذا أريد قصر العلم على محمد بالنسبة إلى خالد إذا كان عالماً أيضاً .

ومثال قصر الموصوف على الصفة : « ما محمد إلا كاتب » إذا قصر « محمد » على الكتابة بالنسبة إلى صفة الشعر أو الرسم ، ويراد بذلك انتفاء صفة الشعر أو الرسم منه .

وينقسم القصر الإضافى فقط بحسب حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام :

١ - قصر أفراد : وذلك إذا اعتقد المخاطب الشركة فى الحكم بين المقصور عليه وغيره .

٢ - قصر قلب : وذلك إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذى يثبت بالقصر .

٣ - قصر تعيين : وذلك إذا كان المخاطب متردداً فى الحكم بين المقصور عليه وغيره .

فاذا قيل فى قصر الصفة على الموصوف : « الأديب محمد لا خالد » وكان المخاطب يعتقد اشتراك محمد وخالد فى صفة الأدب كان القصر قصر أفراد .

وإذا كان المخاطب يعتقد غير ذلك كان القصر قصر قلب .

وإذا كان المخاطب متردداً لا يدرى أيها الأديب كان القصر قصر تعيين .

وإذا قيل فى قصر الموصوف على الصفة : « ما محمد إلا مدرس » وكان المخاطب يعتقد انتصاف محمد بمهنة التدريس والإدارة كان القصر قصر أفراد .

وإذا كان المخاطب يعتقد اتصاف محمد بالتدريس لا بالادارة كان القصر
قصر قلب .

وإذا كان المخاطب متردداً لا يدري أى الصفتين هى صفة محمد كان القصر
قصر تعين .

ولا يجرى هذا التقسيم فى القصر الحقيقى ، لأن القصر فى ذلك النوع
قصر بالنسبة إلى ما عدا المقصور عليه على الإطلاق فلا يمكن أن يتصور فى
الشركة أو العكس أو التردد على ما نراه فى القصر الإضافى الذى يجرى فيه
القصر بالنسبة إلى شيء محدود .

شروطه :

وشروط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافى الصفتين حتى
تكون المنفية فى قولنا : « ما زيد » إلا « شاعر » كونه كاتباً ، لا كونه
مفتحماً لا يقول الشعر ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما .

وشرط قصره قلباً تحقيق تنافيهما حتى تكون المنفية فى قولنا « ما زيد » إلا «
قائم » كونه قاعداً أو جالساً ، لا كونه أسود أو أبيض ، ليكون إثباتها
مشعراً بانتفاء غيرها .

وقصر التعمين أعم ، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين
على الإطلاق لا يقتضى جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناعه . وبهذا علم أن كل
ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً
لقصر التعمين من غير عكس .

طرقه :

أهم طرق القصر أربعة :

١- النفى والاستثناء : ويكون المقصور عليه فى هذه الطريق بعد أداة
الاستثناء ، كقوله تعالى : « وما محمد إلا رسول قد خلت من

قَبْلِهِ الرُّسُلُ» (١) ، وقوله : «وما أنزلَ الرحمنُ من شيءٍ إن أنتم إلا تكذبون» (٢) أى : لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعى إذا ادعى بل أنتم عندنا كاذبون فيها .

ومنه : « ما محمدٌ إلا شاعرٌ » ووجه القصر فيه أنه متى قيل : « ما محمدٌ » توجه النفي إلى صفته لا ذاته لأن أنفس اللوات يمتنع نفيها وإنما تنفى صفاتها ، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً تناولها النفي ، فإذا قيل : « إلا شاعرٌ » جاز القصر . وتستعمل « غير » في القصر استعمال « إلا » .

٢ - إنَّما : ويكون المقصور عليه مؤخرًا وجوباً ، ومنه قوله تعالى : « إنَّما يَخْشَى اللَّهَ من عبادِهِ العلماءُ » (٣) .

ومنه قول قيس بن الرقيات :

إنَّما مُصْغَبٌ شِهَابٌ من اللَّهِ تَجَلَّتْ عن وَجْهِهِ الظُّلُماءُ
والدليل على أنَّها تفيد القصر أمور :

الأول : كونها متضمنة معنى « ما » و « إلا » ، لقول المفسرين في قوله تعالى : « إنَّما حَرَّمَ عليكم الميتةَ والدَّمَ » (٤) - بالنصب - معناه « ما حرَّمَ عليكم إلا الميتة » .

الثاني : لقول النحاة إنَّ « إنَّما » لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه .

الثالث : لصحة انفصال الضمير معها مثل : « إنَّما يضرب أنا » ، أى : « ما يضرب إلا أنا » .

(١) آل عمران ١٤٤ .

(٢) يس ١٥ .

(٣) فاطر ٢٨ .

(٤) البقرة ١٧٣ .

ومن ذلك قول الفرزدق :

أنا الذائدُ الحامي الدمارَ وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي
وقول عمرو بن معد يكرب :

قد عليمَت سلمي وجاراتُها ما قطرَ الفارسَ إلا أنا (١)

٣ - العطف بـ «لا» أو «لكن» أو «بل» : فإن كان العطف بـ «لا» كان المقصور عليه مقابلاً لما بعدها ، وإن كان العطف بـ «لكن» و «بل» كان المقصور عليه ما بعدهما .

ومثال قصر الموصوف على الصفة إفراداً : « محمدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ » ،
أو « ما محمدٌ كاتبٌ بل شاعرٌ » .

ومثال قصر الموصوف على الصفة قلباً : « محمدٌ قائمٌ لا قاعدٌ » ،
أو « ما محمدٌ قاعدٌ بل قائمٌ » .

ومثال قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام : « محمدٌ قائمٌ لا خالدٌ » ، أو « ما خالدٌ قائماً بل زيدٌ » .

٤ - تقديم ما حقه التأخير : وهنا يكون المقصور عليه هو المقدم . فن قصر الموصوف على الصفة إفراداً « شاعرٌ هو » لمن يعتقد شاعراً أو كاتباً . ومن قصر الموصوف على الصفة قلباً : « قائمٌ هو » لمن يعتقد قاعداً .

ومثال قصر الصفة على الموصوف إفراداً : « أنا كفيت مهمك » بمعنى وحدي لمن يعتقد أنك وغيرك كفيئاً مهمه .

ومثال قصر الصفة على الموصوف قلباً : « أنا كفيت مهمك » بمعنى لاغيري لمن يعتقد أن غيرك كفي مهمه دونك .

(١) قطر : صرع .

وهذه الطرق الأربعة تختلف من وجوه :

الأول : أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع .

الثاني : أن الأصل في العطف أن يدل على المثبت والمنفى جميعاً بالنص فلا يترك ذلك إلا كراهة الإطناب في مقام الاختصاص كما إذا قيل « محمد يعلم النحر والصرف والعروض والقوافي » أو « محمد يعلم النحر ، وخالد وبكر وعمرو » فتقول فيها « محمد يعلم النحر لا غير » وفي معناه « ليس إلا » أي لا غير النحر ولا غير محمد .

وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفى .

الثالث : أن النفي لا يجامع الأول لأن شرط المنفى « لا » أن لا يكون متفياً قبلها بغيرها ويجامع الآخرين فيقال : « إنمّا زيد كاتب لا شاعر » و « هو يأتيني لا محمد » .

الرابع : أن أصل النفي والاستثناء أن يكون ما استعمل له مما يجمله المخاطب وينكره كقولك لصاحب وقد رأيت شبحاً من بعيد « ما هو إلا محمد » إذا وجدته يعتقد غير محمد ويصر على الإنكار . وعليه قوله تعالى : « وما من إله إلا الله » (١) .

وهناك طرق أخرى للقصر غير أن البلاغيين لم يتفقوا عليها كل الانضاق ولذلك نظل الوجوه الأربعة عمدة هذا الأسلوب (٢)

(١) آل عمران ٦٢ :

(٢) ينظر مفتاح العلوم ص ١٣٨ ، والإيضاح ص ١١٨ ، وشروح

التلخيص ج ٢ ص ١٦٦ .

الفصل الرابع

الفصل والوصل

قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل .

وذهب كثير من بلاغي العرب إلى ما ذهب إليه الفارسي ، وعدّوا الفصل والوصل فنا عظيماً ، صعب المسلك ، دقيق المأخذ لا يحيط علماً بكنهه إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً ، ورزق في إدراك أسرارهِ ذوقاً صحيحاً . ولذلك قصر بعضهم البلاغة على معرفته ، ولكن آخرين كالقزويني قال : « وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك ، وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه وأن أحداً لا يكمل فيه إلاّ كمل في سائر فنونها ، فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان » (١) .

والوصل عطف بعض الجمل على البعض والفصل تركه ، ولذلك نرى أن يبحث هذا الموضوع بعد بحث الجملة لارتباطه بها ، ولأنه يخصّ الجمل ومعانيها حينئذ تفصل أو تربط لامتشاركة الثاني للأول في الإعراب وحده . قال العلوي : « ولنا نريد بتلك الأسرار واللطائف ما يكون متعلقاً بعلوم الإعراب من كون الأحرف العاطفة تلحق المعطوف في الإعراب ، ... بل نريد أمراً أخص من ذلك وأغوص على تحصيل الأسرار الغريبة واللطائف العجيبة » (٢) .

تكلم الجاحظ (٣) وغيره من أوائل النقاد على الفصل والوصل ، ووقف عنده أبو هلال العسكري وقفة طويلة وذكر أقوالاً كثيرة تدل على أهمية هذا

(١) الإيضاح ص ١٤٧ .

(٢) الطراز ج ٢ ص ٣٣ .

(٣) ينظر البيان والتبيين ج ١ ص ٨٨ .

الموضوع من ذلك أن المأمون قال لبعضهم : من أبلغ الناس ؟ فقال : من قرب الأمر البعيد المتناول ، والصعب الدرك بالألفاظ اليسيرة .

قال : ما عدل سهلك عن الغرض ، ولكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته ، ولا يجمل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ ، ولا يكره المعاني على إنزالها في غير منازلها ، ولا يعتمد الغريب الوحشي ، ولا الساقط السوقي ، فإن البلاغة إذا اعزلتها المعرفة بموضع الفصل والوصل كانت كالآلئ بلا نظام . (١)

وبحث أبو هلال في هذا الفصل ، ما يتصل بفصول القصيدة ومقاطعها ، وهم يعنون بالفصول والمقاطع أواخر الأبيات التي تقابل مطالعها وابتداءاتها وتطرق إلى فواصل كتاب الله . وقال إن من حسن المقطع جودة الفاصلة وحسن موقعها وتمكنها في موضعها ، وذلك على ثلاثة أضرب :

الأول : أن يضيق على الشاعر موضع القافية فيأتي بلفظ قليل الحروف فيتم به البيت كقول زهير :

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي

وقول النابغة الذبياني :

كالأقحوان غداة غب سمائه جفت أعاليه وأسفله ندى (٢)

وقوله :

لا مرحباً بغدٍ ولا أهلاً به إن كان تفريق الأحبة في غد
أفدّ الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحائنا وكان قد

(١) كتاب الصناعتين ص ٤٣٨ .

(٢) غب سمائه : المطر ..

الثاني : أن يضيق به المكان أيضاً ويعجز عن إيراد كلمة سالمة تحتاج إلى إعراب ليتم بها البيت ، فيأتي بكلمة معتلة لا تحتاج إلى الإعراب فيتمه به ، مثل قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق فالثقل (١)
ثم قال :

وقد كنت من سلمى سنيئا ثمالياً على صبيرٍ أمرٍ ما يمر وما يحلو (٢)

الثالث : أن تكون الفاصلة لائقة بما تقدمها من ألفاظ الجزء من الرسالة أو البيت من الشعر ، وتكون مستقرة في قرارها و متمكنة في موضعها حتى لا يسد مسدها غيرها وإن لم تكن قصيرة قليلة الحروف كقوله تعالى : « وإنه هو أضحكك وأبكى . وإنه هو أمات وأحيا . وإنه خلقت الزوجين الذكر والأنثى » (٣) وقوله : « وللآخرة خبيرٌ لك من الأولى . وسوف يُعطيك ربك فرضى » (٤) . فـ « أبكى » مع « أضحك » و « أحيا » مع « أمات » و « الأنثى » مع « الذكر » و « الأولى » مع « الآخرة » و « الرضا » مع « العطية » في نهاية الجودة وغاية حسن الموقع .

ومن الشعر قول الخطيئة :

همُّ القوم الذين إذا أَلَمَّتْ من الأيام مظلمة أضسأوا

وقول أبي نواس :

إذا امتحن الدنيا لييبُ تكشفَتْ له عن عدو في ثيابِ صديق

و « الصديق » هنا جيد الموقع ، لأن معنى البيت يقتضيه ، وهو محتاج إليه .

(١) التعانيق والثقل : واديان .

(٢) صبر أمر : منتهاء .

(٣) النجم ٤٣-٤٥ .

(٤) الفرضي ٤-٥ .

ودراسة أبي هلال وغيره من البلاغيين والنقاد لهذا الموضوع تختلف عن دراسة البلاغيين المتأخرين ، ولذلك لا نجد في دراساتهم ما تطرق إليه أبو هلال ولعل عبدالقاهر الجرجاني كان من أوائل الذين بحثوه بحثاً مفصلاً يقوم على التقسيم والتحديد والتعليل والتحليل وربطه بباب العطف عندما ربط البلاغة بمعنى النحو وجعل النظم توحيماً له . وقد أجمل مواضع الفصل والوصل بقوله : « إنَّ الجمل على ثلاثة أضرب :

١ - جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف ألبتة لشبه العطف فيها - لو عطف - بعطف الشيء على نفسه .

٢ - وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف .

٣ - وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سيلها مع التي قبلها سيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر يفرد به ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً ، وحق هذا ترك العطف ألبتة .

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، فاعرفه (١) ، وعلى هذا الأساس وضع عبدالقاهر أصول بحث الفصل والوصل ، وقوانينه ، وذكر الأمثلة الكثيرة . وجاء علماء البلاغة فاخصروا بحوثه وبوبوها ، وكان تحديدهم أدق ضبطاً وقواعدهم أكثر تقييداً . وكان السكاكي من أشهر الذين اتبعوه ولكنه لم يوضح الموضوع ولم يحثه بحثاً جيداً ،

(١) دلائل الإصباح ص ١٨٧ :

وانصرف إلى الكلام على الجامع وأنواعه ، واستفاد الخطيب القزويني من الرجلين فكانه بحثه للفصل والوصل يجمع بين تحديد القاعدة والشرح والتعليل أي بين طريقي عبد القاهر والسكاكي . ثم جاء شراح التلخيص فأولوا هذا الموضوع عناية كبيرة وانتهى إلى صورته الأخيرة التي نجدها في كتب البلاغة .

مواضع الفصل :

يجب الفصل في خمسة مواضع :

الأول : أن يكون بين الجملتين اتحاد تام وهو « كمال الاتصال » ، وذلك :

١ - أن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى ، والمقتضى للتأكيد دفع توهّم التجوز والغلط وهو قسمان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى ، كقوله تعالى : « أَلَمْ . ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه » (١) ، فإنَّ « وزان » لا ريبَ فيه « وزان نفسه في » جاءني محمدٌ نفسه .

وقوله : « كأن لم يسمعها ، كأن في أذنيه وقرأ » (٢) ، فالثاني مقرر لما أفاده الأول .

وثانيها : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى ، كقوله تعالى : « ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدًى للمتقين » (٣) فإن « هُدًى للمتقين » معناه : أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة .

(١) البقرة ١-٢ .

(٢) لقمان ٧ . الرقر : النقل في الإذن .

(٣) البقرة ٢ .

ومن أمثلة كون الجملة الثانية توكيداً للأولى قول المتنبي :

وما الدهرُ إلّا من رِوَاةِ قصائدي إذا قلتُ شعراً أصبح الدهرُ منشداً

فالجملة « إذا قلت ... » توكيد للأولى ، لأنَّ معنى الجملتين واحد .

ومنه قول الشاعر :

يَهْوِي الثناء مبرزٌ ومقصرٌ حبُّ الثناء طبيعةُ الإنسانِ

فالجملة « حب الثناء ... » توكيد للأولى ، لأنَّ معنى الجملتين واحد .

٢ - أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى ، والمقتضى للإبدال كون الأولى

غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة

ككونه مطلوباً في نفسه أو فظيماً أو عجبياً أو لطيفاً ، وهو ضربان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض (١) من متبوعه ،

كقوله تعالى : « أَمَدُكُمْ بما تعلمون ، أَمَدُكُمْ بأنعام وبنين . وجنات

وعيون » (٢) فإنه مسوق للتنبيه على نعيم الله تعالى عند المخاطبين ، وقوله :

« أَمَدُكُمْ بأنعام وبنين ، وجنات وعيون » أوفى بتأديته مما قبله لدلالته عليها

بالتفصيل من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين ، والإمداد بما ذكر

من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون ، ويحتمل الاستئناف .

وثانيها : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال (٣) من متبوعه

كقوله تعالى : « اتَّبِعُوا المرسلين . اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وهم

مُهْتَدُونَ » (٤) فإنَّ المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل ، وقوله :

(١) بدل البعض : هو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً

للتصنيف أو أكثر منه . مثل : « جاء الطلاب ربعهم أو نصفهم أو ثلثاهم » .

(٢) الشعراء ١٣٢-١٣٤ .

(٣) بدل الاشتمال : هو بدل الشيء مما يشتمل عليه على شرط أن لا يكون جزءاً

منه . مثل : « نفعتي المعلم علمه » و « أعجبت خالداً شجاعته » .

(٤) يس ٢٠-٢١ .

« اتَّبِعُوا مِنْ لَإِبَالِكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ » أَوْفَى بِتَأْدِيَةِ ذَلِكَ : لَأَنْ مَعْنَاهُ :
لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينظم لكم خسر الدنيا
وخير الآخرة .

ومنه قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

وقد فصل « لا تقيم » عن « ارحل » لقصد البدل . لأن المقصود من
كلامه هذا كمال إظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلني ، وقوله :
« لا تقيم عندنا » أَوْفَى بِتَأْدِيَةِ هَذَا الْمَقْصُودِ مِنْ قَوْلِهِ « ارحل » لدلالته عليه
بالمطابقة مع التأكيد .

٣ - أن تكون الثانية بياناً للأولى ، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من
متبوعه في إفادة الإيضاح ، والمقتضى للتبيين أن يكون في الأولى نوع
خفاء مع اقتضاء المقام لإزالة كقولته تعالى : « فَوَسَّوْا إِلَيْهِ الشَّيْطَانَ ،
قال : يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَایَبْتَلَى ؟ » (١) ،
فصل جملة « قال » عما قبلها لكونها تفسيراً له وتبييناً .

ومنه قول المعري :

النَّاسُ لِلنَّاسِ مِنْ بَدْوٍ وَمِنْ حَضَرٍ بَعْضٌ لِبَعْضٍ وَإِنْ لَمْ يَشْعُرُوا خَدَمُ
فاجملة الثانية « بعض لبعض ... » إيضاح للأولى « الناس للناس ... »
وهي بيان لها .

الثاني : أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع ، وذلك :

١ - أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى ، كقول الشاعر :
وَقَالَ رَائِدُهُمْ : ارْمُوا نِزَاوِلَهُمَا فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرٍ يَتَجَرَّى بِمِقْدَارٍ

فالجملـة الأولى « ارسوا » إنشاء لفظاً ومعنى ، و « نزاوها » خبر لفظاً ومعنى ، لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمراوـلة للحرب أى : « ارسوا السفينة نزاوـل الحرب » .

أو معنى لا لفظاً ، مثل : « مات فلان ، رحمه الله » فالجملـة الأولى خبرية لفظاً والثانية إنشائية معنى لا لفظاً ، لأن لفظ الفعل خبر لا أمر .

٢ - أن لا يكون بين الجملتين جامع أو مناسبة ، بل تكون كل جملة مستقلة بنفسها مثل : « الليل رهيب ، أقبل محمد » ، ولا صلة بين الجملتين ، ولذلك ترك العطف بينهما لكـمال الانقطاع .

الثالث : أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الجملة الأولى فتزول منزلته ويسمى هذا « شبه كمال الاتصال » أو « الاستئناف » والاستئناف ثلاثة أصـرب ، لأن السؤال الذى تضمنته الجملة الأولى إما عن :

١ - سبب الحكم فيها مطلقاً ، كقول الشاعر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلت عليل
سهرٌ دائمٌ ، وحزنٌ طويلٌ
أى : ما بالـك عـليلاً ؟ أو ما سبب عـللك ؟

وقول الآخر :

وقد غـرَضْتُ من الدنيا فهل زَمَنِ
معط حياىى لغـرٌ بعد ما غـرَضَا (١)
جـرَّيْتُ دهرى وأهـليه فا تـركتْ
لى التـجاربُ فى ود امرى غـرَضَا

أى : لم نقول هذا ؟ وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة إلى هذا الحد ، أى تعرض عنها .

٢ - أو عن سبب خاص له كقوله تعالى : « وما أبرئى نفسى ، إن النفس -
لأمارة بالسوء » (٢) .

كأنه قيل : هل النفس أمارـة بالسوء ؟ فقيل : إن النفس لأمارـة بالسوء .

(١) غرض : ضجر ومل . الغر : من لا تجربه له .

(٢) يوسف ٥٣ .

٣- أو عن غير هذين التوعين ، كقوله تعالى : « قالوا : سلاماً ، قال : سلامٌ » (١) ، كأنه قيل : فإذا قال إبراهيم عليه السلام ؟ فقيل : قال سلام .

ومنه قول الشاعر :

زعم العواذل أننى في غمرة صدقوا ، ولكن غمرتى لا تنجلي (٢)
لما حكى عن العواذل أنهم قالوا : هو في غمرة ، وكان ذلك مما يحرك السامع لأن يسأله فيقول : فما قولك في ذلك وما جوابك عنه ؟ أخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له وصار كأنه قال : أقول صدقوا أنا كما قالوا ولكن لا مطمع لهم في فلاحى ، ولو قال : « زعم العواذل أننى في غمرة وصدقوا » لكان يكون لم يصح في نفسه أنه مسؤول وأن كلامه كلام مجيب (٣) .

ومنه قول الوليد بن يزيد :

عَرَفْتُ المَزلَ الحَلى عفا من بَعُدَ أحوال
عفاه كلُّ حَنَّانٍ عسوفِ الويلِ هَطَّالٍ (٤)

فانه لما قال : « عفا » وكان العفاء مما لا يحصل للمزل بنفسه كان مظنة أن يسأل عن الفاعل .

ومثله قول الخنبي :

وما عَفَّتِ الرياحُ له محلاً عفاه مَنْ حَدا بهم وساقا
فانه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح ، كان مظنة أن يسأل عن الفاعل .

(١) هود ٦٩ .

(٢) الغمرة : الشدة .

(٣) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٨٢ :

(٤) عفاه : محاه . حنان : مصوت ، والمقصود الرعد المصاحب للمطر .

عسوف : شديد . الويل : المطر الشديد .

وقد يحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة ، كقوله تعالى : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ » (١) فيمن قرأ « يُسَبِّحُ » مبنياً للمفعول - للمجهول - كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقليل : رجال .

وقد يحذف الاستئناف كله ويقام ما يدل عليه مقامه ، كقول الشاعر :
 زَعَمْتُمْ أَنَّ إِيخوتكم قريشٌ لهم ألفٌ وليس لكم إلا ألفٌ (٢)
 حذف الجواب الذي هو : كذبتم في زعمكم ، وأقام مقامه « لهم ألفٌ » وليس لكم إلا ألفٌ » مقامه لدلالته عليه . ويجوز أن يقدر قوله : « لهم ألفٌ ... » جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم : « كذبتم » قالوا : « لم كذبنا ؟ » فقال : « لهم ألفٌ وليس لكم إلا ألفٌ » فيكون في البيت استئنافان .

وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه ، كقوله تعالى : « نِعِمَّ الْعَبْدُ » (٣) أي : أيوب ، أو هو لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه (٤) .
 الرابع : أن يكون بين الجملتين « شبه كمال الانقطاع » ، وذلك بأن تكون الجملة الثانية بمنزلة المنقطة عن الأولى وينبغي هنا الفصل لأن عطفها عليها يوم لعطفها على غيره ، ويسمى هذا الفصل « قطعاً » . ومنه قول الشاعر :

وتظنُّ سلمى أتتني أبغى بها بدلاً ، أراها في الضلال تهم
 لم يعطف « أراها » على « تظنُّ » لثلاثتهم السامع أنه معطوف على « أبغى » لقربه منه ، مع أنه ليس بمراد ، ويحتمل الاستئناف .

(١) النور ٣٦-٣٧ .

(٢) الإلف والإيلاف : العهد .

(٣) ص ٤٤ .

(٤) تبدأ الآية ٤١ بقوله تعالى : « واذكر عبدنا أيوب ... » .

الخامس : أن تكون الجملتان متوسطتين بين كمال الانصال وكمال الانقطاع مع قيام المانع من الوصل كأن يكون للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ، كقوله تعالى : « وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنا مع مستهزئون . الله يستهزى بهم » (١) . فجملة « الله يستهزى بهم » لا يصح عطفها على جملة « قالوا ... » لئلا يلزم من ذلك اختصاص استهزاء الله بهم بوقت خلوصهم إلى شياطينهم . والواقع أن استهزاء الله بهم غير مقيد بوقت من الأوقات . ولا يصح أن تعطف جملة « الله يستهزى بهم » على جملة « إنا معكم » لئلا يلزم أن تكون من مقول المنافقين مع أنها من مقول الله تعالى .

مواضع الوصل :

يجب الوصل في ثلاثة مواضع :

الأول : أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام ، وذلك بأن تكون إحداها خبرية والأخرى إنشائية ولو فصلت لأوهم الفصل خلاف المقصود . ومنه قول البلغاء : « لا ، وأيدك الله » : ومثل : « لا ، ولطف الله » و « لا ، وحفظك الله » .

الثاني : أن تكون الجملتان متصفيتين خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى كقوله تعالى : « إن الأبرار لني نعيم . وإن الفجار لني جحيم » (٢) ، وقوله : « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ » (٣) ، وقوله : « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ » (٤) . وقوله : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا » (٥) أو أن تكونا متصفيتين خبراً وإنشاء معنى لا لفظاً كقوله تعالى : « وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل ، لا تعبدون إلا الله ، وبالوالدين

(١) البقرة ١٤-١٥ .

(٢) الانططار ١٣-١٤ .

(٣) الروم ١٩ .

(٤) النساء ١٤٢ .

(٥) الأعراف ٢١ .

إحساناً ، وذى القُربى واليتامى والمساكين ، وقولوا للناس حسناً » (١) ،
عطف قوله « قولوا » على قوله « لا تعبدون » لأنه بمعنى : لا تعبدوا .

الثالث : أن يكون للجملة الأولى محل من الإعراب وقصد إشراك الجملة
الثانية لها في الحكم الإعرابى ، وهذا كعطف المفرد على المفرد ، لأن الجملة
لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد . وينبغى هنا أن
تكون مناسبة بين الجملتين كقوله تعالى : « يَعْلَمُ مَا يَلْسِجُ فِي الْأَرْضِ
وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَنْفُثُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ
الْقَفُورُ » (٢) وقوله : « وَاللَّهُ يَفْقِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » (٣) .
ولذلك عيب على أبى تمام :

لا والذي هو عالم أن النوى صبر ، وأن أبا الحسين كريم
إذ لا مناسبة بين كرم أبى الحسين - محمد بن الهيثم - ومرارة النوى ،
ولا تعلق لأحدهما بالآخر .

ومن إشراك الجملة الثانية بالأولى في الحكم الإعرابى قول المتنبي :
ولسرتنى موضع لا يناله نديم ولا يقضى إليه شراب
فجملة « لا يناله نديم » صفة « موضع » ولذلك جاز أن يعطف عليها
جملة « ولا يقضى إليه شراب » .

وذكر عبدالقاهر الجرجاني لونا من الوصل (٤) ، وهو أن يؤتى بالجملة
فلا يعطف على ما يليها ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التى تعطف
جملة أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبي :

تولّوا بغتة فكان بيننا تهيبى ففاجئى اغتيالاً
فكان مسير عيسهم ذملاً وسير الدمع إثرهم انهبلاً

(١) البقرة ٨٣ .

(٢) سبأ ٢ .

(٣) البقرة ٢٤٥ .

(٤) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٨٨ :

قوله : « فكان مسير عيسهم » معطوف على « تولوا بغتة » دون ما يليه من قوله : « ففاجأني » ، لأننا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى من حيث إنه يدخل في معنى « كأن » وذلك يؤدي إلى أن لا يكون « مسير عيسهم » حقيقة ويكون متوهماً كما كان سبب اليبين كذلك ، وهذا أصل كبير . والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة وأخيراً وبين المعطوف عليها الأولى ترتبط في معناها بتلك الأولى كالذي ترى أن قوله « فكان » يبين سبب « مرتبط بقوله » تولوا بغتة » وذلك أن الثانية مسبب والأولى سبب . ألا ترى أن المعنى « تولوا بغتة فتوهمت أن يبين سبب » ولا شك أن هذا التوهم كان يسبب أن كان التولي بغتة ، وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد ، وكانت منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يحى بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده على الجملة وأن يعتد كلاماً على حديثه .

ثم قال : « وههنا شيء آخر دقيق ، وهو أنك إذا نظرت إلى قوله : « فكان مسير عيسهم ذميلاً » وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليه ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله ، ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن اليبين سبباً مستديماً بكاءه وموجياً أن ينهل دمه فلم يعمه أن يذكر ذملاً العيسى إلا ليدكر هملان الذممع وأن يوفق بينهما ، وكذلك الحكم في الأول . فتحن وإن كنا قلنا إن العطف على « تولوا بغتة » فانا لانعني أن العطف عليه وحده مقطوعاً عما بعده بل العطف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره ، وإنما أردنا بقولنا : إن العطف عليه ، أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة وأن نصرّفك عن أن تطرحه وتجعل العطف على ما يلي هذا الذي تعطفه فترعم أن قوله « فكان مسير عيسهم » معطوف على « فاجأني » فتقع في الخطأ كالذي أرى أنك فأمر العطف إذن موضوع على أنك تعطف نارة جملة على جملة ونعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضها على بعض ثم تعطف مجموع هدى على مجموع تلك (١) .

اقتران الجملة الحالية بالواو :

ويتصل بالفصل^١ والوصل اقتران الجملة الحالية بالواو وعدم اقترانها بها وقد ألحقه البلاغيون بهذا المبحث ، وعقد له الرازى وعبدالقاهر والسكاكى والقزوينى فصولا (١) فى كتبهم وألحقوه بباب الفصل والوصل ، ولكن دراسة عبدالقاهر كانت أعمق هذه الدراسات ولذلك فسيكون تلخيصها هنا شرحاً للموضوع وتبيانا له .

نحىء الحال تارة مع الواو وأخرى بغير الواو ، وفى تمييز ما يقتضى الواو مما لا يقتضيه صعوبة والقول فى ذلك :

١ - أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن نحىء مع الواو ، مثل : « جاء محمد وعمرو أمامه » . ومنه قول امرئ القيس :

أيقننى والمشرق مضايجى ومسنونة زرق كانياب أغوال

ومثال خلوها من الواو قولهم « كلمته فوه إلى فى » و « رجع عود » على بدئه .

٢ - إن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذى الحال لم يصلح بغير الواو ، مثل : « جاء محمد وهو راكب » .

٣ - إن كان الخبر فى الجملة من المبتدأ والخبر ظرفا ثم كان قد قدم على المبتدأ ، مثل : « عليه معطف » كثر فيها أن نحىء بغير واو . ومنه قول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أو نكثرتني خراجت مع البازى على سواد

٤ - وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منى لم يكذبىء بالواو مثل : « جاء محمد يسعى أخوه بين يديه » أو « جاء محمد

(١) ينظر نهاية الإيجاز ص ١٣٧ ، ودلائل الإعجاز ص ١٥٦ ، ومفتاح العلوم ص ١٣١ ، والإيضاح ١٦٥ .

يسعى ، وعليه التزليل والكلام ، ومثاله قوله تعالى : « وَلَا تَمْنُنْ
تَسْتَكَثِّرُ » (١) ، وقوله : « وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ
يَتَزَكَّى » (٢) وقوله : « وَيَدْرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » (٣) .

٥ - فان دخل حرف نبي على المضارع تغير الحكم فجاء بالواو وبركها
كثيراً ، كقول مسكين الدارمي :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يَنْدُعِي لَأَبِ

وقول مالك بن ربيع وكان جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير :

أَتَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو بَنِيهِ فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ لَا أَحِيدُ
أَقَادُوا مِنْ كَيْمٍ وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَمَا يُنْتَهِنِي الْوَعِيدُ (٤)

وقول الشاعر :

مَضَوْا لَا يَرِيدُونَ الرِّوَاخَ وَغَالَتِهِمْ مِنَ الدَّهْرِ أَسَابُ جَرَيْنٍ عَلَى قَدَرٍ
وقول أعشى همدان :

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فَهَزَلْتَنَا وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ
وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وَجَهْلًا مَسِيرِي لَا أَسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ

ففي المثلثين الأولين اقترنت بالواو ، وفي المثلثين الأخيرين لم تقترن .

٦ - ومما يجيء بالواو وغير الواو الماضي ، وهو لا يقع حالا إلا مع « قد »
مظهرة أو مقدرة مثل : « أَتَانِي وَقَدْ جَهْدَهُ السَّيْرُ » . ومثال ما جاء بغير
واو :

فَأَبَوْا بِالرَّمَاكِ مَكْسَرَاتٍ وَأَبْنَا بِالسُّيُوفِ قَدَانِ حَتَيْنَا

(١) المدثر ٦ .

(٢) الليل ١٧-١٨ هـ .

(٣) الأعراف ١٨٦ .

(٤) أي جعلوا من دمي قوداً ، وهي الدبة .

محسنات الوصل :

من محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية ، وتناسب الجملتين الفعليتين في المضي والمضارعة ، وفي الإطلاق والتقييد ، ولا يُعَدَّل عن ذلك إلاّ لغرض أو لمانع ، كما إذا أُريدَ إحداهما التجدد وبالأخرى الثبوت مثل : « قام محمد وعمر وقاعد » إذا أُريدَ أن قيام محمد متجدد وعود عمرو ثابت مستمر . أو أنْ يُراد حكاية الحال الماضية واستحضار الصورة في الذهن كقوله تعالى : « فَمَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ » (١) .

أو أنْ يُراد الإطلاق في إحداها والتقييد في الأخرى كقوله تعالى : « وقالوا لولا أنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ، ولو أنْزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ » (٢) ، والجمله الأولى مطلقة ، والثانية مقيدة ؛ لأنَّ الشرط مقيد للجواب (٣) .

الفصل والوصل في المفردات :

لم يتعرض البلاغيون إلاّ للجمل حينما ترتبط أو تنفصل ، أمّا المفردات فلم يتعرضوا لها ، ولعل السبب وضوح هذه المسألة أو أن الحكم يُعْلَم من الجملتين .

وكان عبد القاهر الجرجاني قد اتخذ من الحديث عن عطف المفردات سبيلا للحديث عن عطف الجمل ، ولكنه لم يعقد لهذا القسم دراسة لأنّه مما يتحدث عنه النحاة ولا يقع فيه الإشكال (٤) . وأشار السكاكي إلى أنَّ الفصل والوصل بين الجمل هو الأصل في هذا الفن (٥) ،

(١) البقرة ٨٧ .

(٢) الأنعام ٨ .

(٣) ينظر مفتاح العلوم ص ١٣١ ، والإيضاح ص ١٦٥ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٠٩ .

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٧١ وما بعدها .

(٥) مفتاح العلوم ص ١٢٠ .

وظن الخطيب القزويني أن غير ذلك متروك ولذلك عرف هذا الأسلوب بقوله : « الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه » (١) ، وعلى ذلك سار شراح تلخيصه غير أن العصام يعقب على كلام التفتازاني بقوله : « وعبارته بأن الفصل والوصل مختصان اصطلاحاً بالجمل والمقتضيات لها جارية في المفردات أيضاً . فلا ينبغي التخصيص اصطلاحاً ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصها بها ، وإنما هو الأصل في الجمل حيث قال : « تميز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الأصل في هذا الفن » (٢) . واحفظها في المفردات أيضاً لئلا يكون معزل عن البلاغة ، وكيف يظن أن عطف الجمل التي هي أخبار المبتدأ ، أو أحوال لصاحب ، أو صفات لمنعوت ، وتركه مبنيات على أحوال دون ما في المفردات » (٣) .

ولعل بهاء الدين السبكي شارح تلخيص القزويني ، كان من أحسن الذين تعرضوا لهذا البحث ، وقال إن الأصل في المفرد فصله مما قبله ، لأن ما قبله (٤) :

- ١ - إما عامل فيه مثل « زيد قائم » فلا يعطف المعمول على عامله .
- ٢ - أو معمول فلا يعطف العامل على معموله .
- ٣ - أو كلاهما معمول والفعل يطلبها طلباً واحداً فلا يمكن عطفه لأنه يلزم قطع العامل عن الثاني مثل : « علمت زيدا قائماً » .
- وإذا اجتمع مفردان وأمكن من جهة الصناعة عطف أحدهما على الآخر فإن كان بينهما جامع ثم الوصل وإلا كان الفصل هو الأساس .
- وسار بهاء الدين السبكي في بحث هذا النوع على منهجه في الجمل ، وهو أقسام :

(١) الإيضاح ص ١٤٧ .
 (٢) هذه عبارة السكاكي في المفتاح ص ١٢٠ .
 (٣) الشرح الأطول ج ٢ ص ٢ .
 (٤) عروس الأفراح ، شروح التلخيص ج ٣ ص ١١٣ وما بعدها :

الأول : أن يكون بين المفردين كمال الانقطاع بلا إيهام غير المراد مثل « زيد عالم قائم » فانه لاجتماع بين هذين الخبرين ولذلك يفصلان ، ومثل ذلك الأعداد واحد أثنان ثلاثة أربعة ... ، وحروف الهجاء ألف باء ... ففي مثل هذه الحالة يجب الفصل .

الثاني : أن يكون بينهما كمال الانقطاع وفي الفصل إيهام غير المراد مثل : « ظننت زيدا ضارباً وعالماً » فيجب العطف إذ لو لم يعطف لترهم أن « عالماً » معمول « ل » ضارباً .

الثالث : كمال الاتصال بأن يكون تأكيداً معنوياً ، أو لفظياً ، أو عطف بيان ، أو نعتاً ، أو بدلاً نحو « جاء زيد نفسه » و « جاء زيد أبو عبدالله » و « جاء زيد القاسم » فلا يعطف شيء من ذلك .

أو يكون في معنى واحد من هذه الأمور كما في عطف الجمل أوفصلها أو أن يكونا بمنزلة خبر واحد ، مثل : « هذا حلو حامض » إذا جعلناهما خبرين .

الرابع : شبه كمال الانقطاع بأن يكون للمفرد الأول حكم لا يقصد إعطاؤه للثاني نحو « زيد محبب إن قصد صالح » إذا أريد الإخبار بأنه صالح مطلقاً فإن عطف « صالح » على « محبب » يوهم أنه صالح إن قصد ، لأن الشرط في أحد المتعاطفين شرط في الآخر بخلاف الشرط في واحد من خبري المبتدأ ، وتارة يكون عطفه على المفرد قبله يوهم عطفه على غيره مثل « كان زيد ضارباً عمراً قائماً » فلو قيل : « وقائماً » لأوهم أنه معطوف على « عمرو » المقعول .

الخامس : شبه كمال الاتصال ، مثل « زيد غضبان ناقص الحظ » كأنه صائلاً سأل : لم غضب ؟ .

السادس : أن يكون بينهما التوسط من كمال الانقطاع و كمال الاتصال مثل « زيد معطى مانع » على أن يكونا خبرين ، فإذا أريد جعل الثاني صفة تعين الوصل .

أما العطف بين الجمل والمفردات ، فقد جَوَّزَ أكثر النحاة عطف الفعل على الاسم وعطف الاسم على الفعل إذا كان كل منهما في تقدير الآخر . وقال السبلي يحسن عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل ، ويقبح عطف الاسم على الفعل . وقال إن مثل « مررت برجل يقوم قاعد » ممتنع إلا على وجه . وجَوَّزه الزجاج كعطف الفعل على الاسم ، والأكثرون على الجسواز (١) . قال تعالى : « صَافَاتٍ وَتَقْبِضْنَ » (٢) وقال : « فَاثْرَنَ بِهِ نَقْعًا » (٣) .



(١) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ٣ ص ١١٥ :

(٢) الملك ١٩ :

(٣) العاديات ٤٣-٤٤ .

الفصل الخامس

الإيجاز والإطناب

الإيجاز والإطناب والمساواة من الأساليب التي لا تنضح كثيراً إلا بالحديث عن أنواعها وعرض أمثلتها ، لأنّ الاتفاق على مقياس يلجأ إليه الدارسون من الأمور الصعبة . وكان السكاكي قد ذهب إلى أنّ الذي يحدد هذه الأساليب هو العرف وقد سماه « متعارف الأوساط » ، يقول : « أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نسييين لا يتيسر الكلام فيها إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم . ولا بدّ من الاعتراف بذلك مقبلاً عليه ولنسمّه « متعارف الأوساط » وأنه في باب البلاغة لا يحمد ولا يذم » (١) ، ولذلك كان الإيجاز أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط ، وكان الإطناب أداءه بأكثر من عباراتهم ، سواء كانت القليلة أو الكثيرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل .

ولكن الخطيب القزويني رأى الاتفاق على متعارف الأوساط صعباً ، ووجد أنّ بناء التعريف عليه أصعب ، والأقرب أن يقال : « المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له أو ناقص عنه واف ، أو زائد عليه لقاعدة » (٢) . وهذا التعريف لا يكون دقيقاً إن لم تعرض أساليب الإيجاز والإطناب ليبين عليها أسلوب المساواة ويحدد بدقة ووضوح ، ولذلك قال إنّ « المساواة » أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره ، ولا زائداً عليه بتحو تكريم أو تنعيم أو

(١) مفتاح العلوم ص ١٣٣ :

(٢) الإيضاح ص ١١٧ .

اعتراض « ، أى إن المساواة لا تنضج إلا بعد دراسة الأسلوبين الآخرين ومعرفتهما معرفة دقيقة ، ولكنه قدّم الكلام على المساواة لأنها الأصل المقيس عليه ، وهذا التقديم لا يخدم القياس لأن المساواة لا تعرف إلا بعد معرفة الكلام المحذوف أو الزائد ، وبذلك تكون الكلام الذى ليس فيه حذف أو زيادة .

وميز بين الكلام التام والناقص ولذلك قال إن « واف » احتراز عن الإخلال ، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى ، كقول عروة بن الورد :

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعزرا
فانه أراد : إذ يقتلون نفوسهم فى السلم .

وقول الحارث بن حلزة :

والعيشُ خيرٌ فى ظِلِّ الشَّوْكِ من عاش كدًّا (١)
فانه أراد : العيش الناعم فى ظلال الشوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ، فأُخِلَّ بالمعنى .

واحترز فى الزيادة وقال إنها لفائدة ، لكى لا يدخل فيها :

١ - التطويل : وهو أن لا يتبعن الزائد فى الكلام ، كقول عدى بن زيد العبادى :

وقد دت الأديم لراشه وألى قولها كدباً وميئاً (٢)
فان الكذب والمين واحد .

٢ - الخشو : وهو ما يتعين أنه الزائد ، وهو نوعان :

(١) الشوك : الحق . الكد : التعب والمشقة :

(٢) قد دت : قطعت . الأديم : الجلد . الراش : عرقان فى باطن الذراعين .

الأول : ما يفسد المعنى ، كقول المتنبي :

ولا فَضْلَ فيه للشجاعة والندى وصبر الفتي لولا لقاء شُعُوبٍ (١)

فإن لفظ « الندى » فيه حشو يفسد المعنى ، لأن المعنى أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى ، لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل ماله فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله .

الثاني : ما لا يفسد المعنى ، كقول الشاعر :

ذَكَرْتُ أَحْيَى فَعَاوِدَتِي صَدَاعُ الرَّأْسِ وَالْوَصَبُ (٢)

فإن في لفظ « الرأس » حشواً لا فائدة فيه لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس ، وليس بمفسد للمعنى .

وقول زهير :

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِرُ

فإن قوله « قبله » مستغنى عنه غير مفسد .

وهذه المقدمة ضرورية في دراسة هذا الموضوع ، ولكنه لن يتضح إلا بعد الحديث عن أجزائه وإيضاح أمثله وأساليبه .

(١) شعوب : الموت ، النية .

(٢) الوصب : المرض والوجع الدائم ونحوه الجسم ، وقد يطلق على التعب والفتور في البدن .

الإيجاز

تعريفه :

الإيجاز — لغة — : التقصير ، تقول : أوجزتُ الكلام ، أى : قصرتُه
و كلام موجز من أوجز .

والإيجاز — اصطلاحاً — أن يكون اللفظ أقل من المعنى ، مع الوفاء به
وإلا كان إخلالاً يفسد الكلام .

وهذا الأسلوب من أهم خصائص اللغة العربية في القديم . فقد كان
العرب لا يميلون إلى الإطالة والشرح والإسهاب ، وكانوا يعدون الإيجاز هو
البلاغة ، فأكرم بن صيفي يرى أن البلاغة هي الإيجاز ، وكان جعفر بن يحيى
يقول لكتابه : « إن قدرتم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا » (١) . وفعلوا
مثل ذلك في القصائد ، وقد قيل لبعضهم : مالك لا تريد على أربعة واثني ؟
قال : هنّ بالقلوب أوقع وإلى الحفظ أسرع وبالألسن أعلق ، وللمعاني أجمع
وصاحبها أبلغ وأوجز . وقيل لآخر : ألا تطيل القصائد ، فقال :

أبى لي أن أطيل الشعر قصدي	إلى المعنى وعلى بالصواب
ولإيجازي بمختصر قريب	حدقتُ به الفضول من الجواب
فأبعثهنّ أربعة وستاً	منقفة بألفاظ عذاب
خواليد ما حدا ليلى نهاراً	وما حسن الصبا بأخي الشباب
وهنّ إذا وسمتُ بهن قوماً	كأطواق الحسائم في الرقاب
وكنّ إذا أقمْتُ مسافراتٍ	نهادها الرواة مع الركاب (٢)

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ٨٦ ، وكتاب الصناعتين ص ١٧٣ .

(٢) كتاب الصناعتين ص ١٧٤ .

وفي هذه الأبيات خلاصة لأغراض الإيجاز ، فيه يصل المتكلم إلى هدفه من غير تمهيد أو زيادة لا يفتضيه المعنى ، وبه يأتى الكلام قصيراً يسهل حفظه وروايته ، وهذا ما يبدو واضحاً في الأمثال والخطب والشعر ، وبهذا الأسلوب أيضاً تصل المعاني إلى القلب في أسرع ما يكون وتؤثر فيه فيهنز طرباً إن كان الكلام مما يسر ، وينצל وينجهم إن كان مما لا يسر .

وكان لهذه الصفة التي أولع بها العرب أن اهتم البلاغيون والنقاد بأسلوب الإيجاز ، ووضعوا له حدوداً وأقساماً ، وبينوا مواضعه ، لأنه ليس بمحمود في كل موضع ولا بمختار في كل كتاب بل لكل مقام مقال ، وإلى ذلك أشار ابن قتيبة بقوله : « ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن ، ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطال ثارة للتوكيد ، وحذف ثارة للإيجاز ، وكرر ثارة للافهام » (١) .

وقال ابن جني إن الإطالة والإيجاز هما في كل كلام مقيد مستقل بنفسه ولو بلغ الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب . وقال إن العرب إلى « الإيجاز أقبل وعن الإكثار أبعد » ، وضرب مثلاً بالقرآن الكريم وما فيه من الحذف الذي يجعل الكلام موجزاً (٢) . ومعنى ذلك أن هذا الأسلوب ضروري كغيره إذا أراد المتكلم أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال ولذلك يقول أبو هلال العسكري : « إن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكل نوع منه ، ولكل واحد منهما موضع ، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه فن أزال التدبير في ذلك عن جهته ، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب خطأ » (٣) .

(١) أدب الكاتب ص ١٥ .

(٢) ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٩ ، ٨٣ ، ٨٦ .

(٣) كتاب الصنائع ص ١٩٠ .

وتحدث ابن رشيق عن الإيجاز وذكر تعريف الرماني وهو : « الإيجاز هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف » وقسمه إلى نوعيه المعروفين (١) .

وعقد ابن سنان له بحثاً وسمّاه « الإشارة » وقال عنه : « هو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة والمحة » (٢) . والمختار عنده في الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، أي أن يكون اللفظ القليل يدل على الكثير دلالة واضحة ظاهرة لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر .

وعرف الرازي الإيجاز بقوله : « وحده أنه العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال » (٣) .

وقال السكاكي إن الإيجاز والإطناب — كما سبق — من الأمور النسبية كالأبوة والبنوة وهي التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، فإن الكلام الموجز إنما يدرك من حيث وصفه بالإيجاز بالقياس إلى كلام آخر أكثر منه ، وكذلك المطنب إنما يدرك من حيث وصفه بالإطناب إلى كلام آخر يكون أقل منه .

وتحدث عنه ابن الأثير وعقد له فصلاً في « المثل السائر » وفصلاً في « الجامع الكبير » وقال في تعريفه : « هو حذف زيادات الألفاظ » (٤) ، وهذا النوع من الأساليب شريف لا يتعلق به إلا فوسان البلاغة ، وذلك لعلو منزلته وبعد مثاله . ثم قال بعد أن مهد لبحثه : « حدد الإيجاز هو دلالة اللفظ

(١) المعتمد ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) سر الفصاحة ص ٢٤٣ .

(٣) نهاية الإيجاز ص ١٤٥ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ٧١ ، والجامع الكبير ص ١٢٢ .

على المعنى من غير أن يزيد عليه ، والتطويل هو ضد ذلك ، وهو أن يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه « (١) .

وسماه ابن الزمكاني « الإشارة » وقال : « هو إثبات المعاني المتكررة باللفظ القليل » (٢) .

وقال العلوي : « وهو في مصطلح أهل هذه الصناعة عبارة عن تأدية المقصود من الكلام بأقل عبارة متعارف عليها » (٣) .

وهذه التعريفات لا تخرج عن القول بأن الإيجاز هو التعبير عن المعاني بألفاظ قليلة تدل عليها لادلالة تحتاج إلى تأمل دقيق .

أقسامه :

الإيجاز ضربان :

الأول : إيجاز القصر : وهو تقليل الألفاظ وتكثير المعاني وبرى ابن الأثير أن التنبيه لهذا النوع عسر ، لأنه يحتاج إلى فضل تأمل (٤) ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » (٥) . وتبين قيمة هذه الآية الكريمة حينما تقارن بقولهم : « القتل أنى للقتل » ، ويتضح ذلك في وجوه :

أحدها : أن عدة حروف ما يناظره منه وهو في القصاص حياة عشرة في التلفظ وعدة حروفه أربعة عشر .

وثانيها : ما فيه من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها فيكون أجزر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصاد .

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ .

(٢) التبيان في علم البيان ص ١١٠ ، وينظر البرهان الكاشف عن إصجاز القرآن ص ٢٣٢ .

(٣) الطراز ج ٣ ص ٣١٦ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ٧٨ .

(٥) البقرة ١٧٩ .

وثالثها : ما يفيد تنكير « حياة » من التعظيم أو النوعية .

ورابعها : اطراد خلاف قولهم ، فإنَّ القتل الذى ينشأ القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره .

وخامسها : سلامته من التكرار الذى هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم .

وسادسها : استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم ، فإن تقديره : القتل أننى للقتل من تركه .

وسابعها : أنَّ القصاص ضد الحياة ، فالجمع بينهما طباق .

وثامنها : جعل القصاص كالمنيع والمعدن للحياة بادخال « فى » عليه (١) .

ومن القصر قوله تعالى : « ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهِ إِذْ كُنَّا لَدَيْهِ كُلُّ نَفْسٍ لَدَيْهِ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » (٢) وقوله : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ » (٣) وقوله : « وَلَا يَحْقِيقُ الْمُسْكِرُ السَّبِيَّ إِلَّا بِأَهْلِهِ » (٤) .

ومنه قول الشريف الرضى :

مالوا إلى شُعبِ الرِّحالِ وأسندوا أيدى الطعان إلى قلوب تَحْنُقُ
فانه لما أراد أن يصفهم بالشجاعة فى أثناء وصفهم بالغرام عبّر عن ذلك بقوله « أيدى الطعان » .

وهذا مفهوم الإيجاز بالقصر عند البلاغيين ، غير أنَّ ابن الأثير (٥) بعده فرع من الإيجاز الذى لا يحدف منه شيء ، لأنَّه يقسم الإيجاز إلى قسمين :

(١) الإيضاح ص ١٨٢ ، وينظر كتاب الصناعتين ص ١٧٥ ، والمثل السائر

ج ٢ ص ١٢٥ وبديع القرآن ص ١٩٢ ، ونهاية الإيجاز ص ١٤٥ .

(٢) المؤمنون ٩١ .

(٣) يونس ٢٣ .

(٤) قاطر ٤٣ .

(٥) المثل السائر ج ٢ ص ١١٤ ، وينظر الطراز ج ٢ ص ١١٩ وما بعدها .

١ - الإيجاز بالحذف : وهو ما يحذف منه المفرد والجملة .

٢ - ما لا يحذف منه شيء ، وهو ضربان :

الأول : ما ساوى لفظه معناه ويسمى التقدير .

الثاني : ما زاد معناه على لفظه ويسمى الإيجاز بالقصر .

وقسم الإيجاز بالقصر إلى نوعين :

أحدهما ما دل لفظه على احتمالات متعددة ، ويمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها . ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعَبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَحْشَى . فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ . وَأَصْلٌ فِرْعَوْنُ قَوْمُهُ وَمَا هَدَى » (١) . فقوله : « فغشيهم من اليم ما غشيهم » من جوامع الكلم التي يستدل على قلتها بالمعاني الكثيرة ، أي غشيهم من الأمور المائلة والخطوب القاذبة ما لا يعلم كنهه إلا الله ولا يحيط به غيره . ومنه قوله تعالى : « خُذِ الْعَقْرَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ » عن الجاهلين « (٢) » ، فجمع في الآية جميع مكارم الأخلاق ، لأن في الأمر بالمعروف صلة الرحم ومنع اللسان عن الغيبة وعن الكذب ، وغض الطرف عن الحرمات وغير ذلك ، وفي الإعراض عن الجاهلين الصبر والحلم وغيرهما .

ومثاله قول السموأل :

وإن هو لم يتحملك على النفس ضيبتها فليس إلى حسن الثناء سبيل

فإن هذا البيت قد اشتمل على مكارم الأخلاق جميعها من سماح وشجاعة وعفة وتواضع وحلم وصبر وغير ذلك ، فإن هذه الأخلاق كلها ضيم النفس لأنها تجد بعملها ضيها أي : مشقة وعناء .

(١) طه ٧٧-٧٩ .

(٢) الأعراف ١٩٩ .

وثانيهما : مادل لفظه على احتمالات متعددة ، ولا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها ، بل يستحيل ذلك وهو أعلى طبقات الإيجاز مكانا ، ومنه قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة » الذي فاق كل كلام وفضل غيره من كلام العرب .

الثاني : إيجاز الحذف : وهو ما يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف . أو هو كما قال ابن الأثير : « ما يحذف منه المقرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف ، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه » (١) . وقال عن هذا الأسلوب : « أما الإيجاز بالحذف فانه عجيب الأمر شبيه بالسحر ، وذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإعادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبين ، وهذه جملة تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر . والأصل في المحذوفات جميعا على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف ، فان لم يكن هناك دليل على المحذوف فانه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب . ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء عث لا يناسب ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن » (٢) .

أدلة الحذف :

أدلة الحذف كثيرة منها :

١- أن يدل العقل على الحذف ، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَازِيرِ » (٣) ، فانَّ العقل يدل على الحذف ، والمقصود الأظهر يرشد إلى أنَّ التقدير : حُرِّمَ عَلَيْكُمْ تَنَاوُلَ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخَازِيرِ ، لأنَّ الغرض الأظهر منها تناوُلها .

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٨٢ .

(٣) المائدة ٣ .

٢ - أن يدل العقل على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى : « وجاء ربك » (١) أي : أمر ربك أو عذابه أو بأسه .

٣ - أن يدل العقل على الحذف ، والعادة على التعيين ، كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز : « فذليكن » الذي لُتُنشئ فيه » (٢) ، دل العقل على الحذف فيه ، لأن الإنسان إنما يلام على كسبه فيحتمل أن يكون التقدير في حبه لقوله « قد شَغَفَهَا حُباً » (٣) ، وأن يكون في مراودته لقوله : « تُراود فتاتها عن نفْسِه » (٤) ، وأن يكون في شأنه وأمره فيشمليهما ، والعادة دلت على تعيين المراودة ، لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته إياه ، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه .

٤ - أن تدل العادة على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى : « لو نَعَلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ » (٥) مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب ، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها ؟ فلا بد من حذف ، وتقديره « مكان قتال » أي : إنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ، ويدل على أنهم أشاروا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن لا يخرج من المدينة وأن الحزم البقاء فيها .

٥ - الشروع في الفعل ، كقول المؤمن : « بسم الله الرحمن الرحيم » عند الشروع في القراءة أو أي عمل ، فإنه لا يفيد أن المراد « بسم الله أقرأ » . والمخوف يقدر ما جعلت التسمية مبدأ له .

(١) الفجر ٢٢ .

(٢) يوسف ٣٢ .

(٣) يوسف ٣٠ .

(٤) يوسف ٣٠ .

(٥) آل عمران ١٦٧ .

٦ - اقتران الكلام بالفعل ، فإنه يفيد تقديره ، كقولنا لمن أعرس « بالرفاء والبنين » (١) ، فإنه يفيد بالرفاء والبنين أعربت (٢).

والمحذوف - كما تقدم - نوعان :

النوع الأول : حذف جزء جملة ، وهو حذف المفردات ويكون على صور مختلفة :

١ - حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل ، كقول العرب « أرسلت » وهم يريدون المطر ولا يذكرون السماء . ومنه قوله تعالى : « كلاً إذا بَلَغْتَ التَّرَافى . وقِيلَ مَنْ رَاقٍ » (٣) ، والضمير في « بلغت » للنفس ولم يتجر لها ذكر . ومنه قول حاتم الطائي :

أماوى ما يُغنى الرءاء عن الفنى إذا حشِرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدُرُ
يريد النفس ، ولم يتجر لها ذكر :

٢ - حذف الفعل وجوابه ، وهو نوعان :

أحدهما : يظهر بدلالة المفعول عليه كقوله تعالى : « فقال لهم رسولُ الله ناقة الله وسقياها » (٤) ، أى : احذروا .

ومنه قول المتنبي :

ولولا أن أكثر ما تمنى معاودة لقلت ولا مناكاً
فقوله « ولا مناكاً » فيه محذوف تقديره : ولا صاحبت مناكاً .

(١) الرفاء - بالكسر - : الاتفاق والتلاحم .

(٢) الإيضاح ص ١٩٣ ، وتنظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٠٣ .

(٣) القيامة ٢٦-٢٧ .

(٤) الشمس ١٣ .

وقوله :

ولا إلا بأن يصغى وأحكى فليتك لا يتيمه هواك
فقوله « ولا إلا بأن يصغى وأحكى » فيه محذوف تقديره : « ولا أرضى
إلا بأن يصغى وأحكى » .

وثانيهما : لا يظهر فيه قسم الفعل لأنه لا يكون هناك منصوب يدل عليه ،
وإنما يظهر بالنظر إلى ملاءمة الكلام . كقوله تعالى : « وَعِزُّوا عَلَىٰ رَبِّكَ
صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ » (١) ، فقوله « لقد جئتمونا »
يحتاج إلى إضمار فعل أى : فليلهم لقد جئتمونا ، أو فقلنا لهم :

ومن هذا الضرب إيقاع الفعل على شيئين وهو لأخذهما « كقوله تعالى :
« فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ » (٢) وهو لـ « أمركم » وحسنه : وإنما
المراد أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم .

ومن حذف الفعل باب يسمى « باب إقامة المصدر مقام الفعل » ويؤتى
به لضرب من المبالغة والتوكيد كقوله تعالى : « فَأَذَّا لَلنِّعِيمِ الَّذِينَ كَفَرُوا
فَضْرَبَ الرِّقَابَ » (٣) قوله « ضرب الرقاب » أصله : فاضربوا الرقاب
ضربا فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وفي ذلك اختصار وتوكيد .

وأما حذف جواب الفعل فإنه لا يكون في الأمر المحتوم كقوله تعالى :
« قَدْ رَهْمُ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا » (٤) فجزم « يخوضوا ويلعبوا » لأنها
جواب أمر « فذرهم » وحذف الجواب في هذا لا يدخل في باب الإيجاز .

٣- حذف المفعول به : كقوله تعالى : « وإنه هو أضحكك وأبكى » وإنه
هو أمات وأحيا » (٥) : فيعد كل فعل مفعول به محذوف .

(١) الكهف ٤٨ .

(٢) يونس ٧١ .

(٣) محمد ٤ .

(٤) الزخرف ٨٣ .

(٥) النجم ٤٣-٤٤ .

ويكون ذلك لأغراض :

أحدهما : أن يكون غرض المتكلم بيان حال الفعل والفاعل فقط كقوله تعالى : « وَلَمَّا وَرَدَ ماءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ : مَا خَطْبُكُمَا ؟ قَالَتَا : لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدَرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ : رَبِّ إِنِّي لَأَمْتُزِلْتُ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَتَقَرَّرْ » (١) . وقد حذف المفعول به من أربعة مواضع لأن الغرض الحديث عن موسى لا عن كون المسقى غنماً ، أو إبلاً ، أو غير ذلك .

وثانيها : أن يكون غرض المتكلم ذكره ولكنه يحذفه ليؤمّن أنه لم يقصده كقول البحترى :

شَجَوُ حَسَّادِهِ وَغِيْظُ عِيْدِهِ أَنْ يَرَى مَبْصَرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
والمعنى : أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره ، ولكنه تغاضى عن ذلك .

وثالثها : أن يحذف المفعول لأنه معلوم ، وبأقنى هذا بعد فعل المشيئة كقوله تعالى : « وَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ » (٢) ، وقوله : « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ » (٣) ، أى : لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها .

ومما جاء على مثال ذلك شعراً قول البحترى :

لَوْ شِئْتُ لَمْ تُفْسِدْ سَاحِلَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تُهْدِمْ مَا نَزَعَ خَالِدٍ

(١) القصص ٢٣-٢٤ .

(٢) النحل ٩ .

(٣) البقرة ٢٠ .

الأصل في ذلك : لو شئت ألا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها فحذف ذلك من الأول استغناء بدلالته عليه في الثاني (١) .

٤ - حذف المضاف إليه وإقامة كل واحد منها مقام الآخر .

فمن حذف المضاف قوله تعالى : « واسأل القرية » (٢) ، أى أهلها .

وقول الشاعر :

إذا لاقيت قوى فاسأليهم كفى قوماً بصاحبهم خبيراً
هل اعضوا عن أصول الحق فيهم إذا عسرت وأقطع الصدوراً
أراد أنه يقتطع ما في الصدور من الضغائن ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ومن حذف المضاف إليه قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعده » (٣) ، أى من قبل ذلك ومن بعده . وهذا النوع قليل الاستعمال لأن المضاف يكتفى منه تعريفاً وتخصيصاً فحذفه يخل بالكلام لإذهاب فائدته بخلاف المضاف نفسه ، فإنه لا يخل حذفه من جهة أن المضاف إليه يذهب بقائلته ويقوم مقامه .

وربما حذف المضاف والمضاف إليه وهذا نادر كقوله تعالى : « فقبضت قبضة من أثر الرسول » (٤) ، أى من أثر حافر فرس الرسول صلى الله عليه وسلم - وقد قال العلوي عنه : « ولا يكاد يوجد إلا حيث دلالة الكلام عليه » (٥) وسماه ابن الأثير « حذف المضاف مكرراً » (٦) .

(١) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٩٧ ، وبديع القرآن ص ١٨٥ ، والطرز ج ٢ ص ١٠٤ .

(٢) يوسف ٨٢ .

(٣) الروم ٤ .

(٤) طه ٩٦ .

(٥) الطراز ج ٢ ص ١٠٧ .

(٦) المثل السائر ج ٢ ص ٩٩ .

٥ - حذف الموصوف والصفة وإقامة كل واحد منها مقام الآخر ، فمن حذف الموصوف قوله تعالى : « وآتينا نوحاً الناقةً مبصرةً » (١) أى : آية مبصرة ، ولم يرد الناقة فانها لا معنى لوصفها بالبصر . ومنه قول الشاعر :

أنا ابنُ جَلا وطلاءُ الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
أى : أنا ابن رجل جلا .

وقول البحترى :

وإذا ما رأيت صورةً إنطا كية ارتعت بين روم وفُرس
والمنابيا موائلٌ وأنو شرٌ وإن يزجى الصفوف تحت الدَّرَقِ
فى اخضرارٍ من اللباس على أض فَر يختال فى صيفه ورَسر
فقوله « على أصفر » أى على فرس أصفر ، وهذا مفهوم من قرينة الحال لأنه لما قال « على أصفر » علم بذلك أنه أراد فرساً أصفر .

ومن حذف الصفة قوله تعالى : « وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كلَّ سفينةٍ غصباً » (٢) أى : كل سفينة صحيحة أو سالحة .

٦ - حذف الشرط وجوابه : ومثال حذف الشرط قوله تعالى : « يا عبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعةً فإياى فاعبدون » (٣) ، فالفاء فى قوله « فاعبدون » جواب شرط محذوف ، والمعنى : إن أرضى واسعة فإن لم تخلصوا إلى العبادة فى أرض فأخلصوها فى غيرها . ومنه قوله : « فن كان منكم مريضاً أو على سقمٍ فعِدَّةٌ من أيامٍ آخر » (٤) ، أى : فأفطر فعِدَّة من أيام آخر .

(١) الإسراء ٥٩ .

(٢) الكهف ٧٩ .

(٣) العنكبوت ٥٦ .

(٤) البقرة ١٨٤ .

ومن حذف الشرط قوله تعالى : « وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ، كَذَلِكَ يَوْفُكُونَ . قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ » (١)

يقول : إن كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث ، أى : قد تبين بطلان قولكم .
ومنه قول الشاعر :

قالوا خراسانُ أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

كانه قال : إن صحَّ ما قلتم إن خراسان أقصى ما يراد بنا فقد جئنا خراسان وأن لنا أن نخلص .

وأما حذف جواب الشرط فكقوله تعالى : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنْ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ » (٢) ، فإن جواب الشرط هنا محذوف تقديره : إن كان القرآن من عند الله وكفرتم به ألسن ظالمين ؟ ويدل على المحذوف قوله تعالى : « إِنْ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ » .

ويحذف جواب الشرط :

١ - مجرد الاختصار ، كآلآية السابقة ، وكقوله تعالى : « وَلَوْ أَنْ قَرَأْنَا سُورَتَ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ ، أَوْ كُلُّمٌ بِهِ الْمَوْقُ » (٣) ،
أى : لكان هذا القرآن .

٢ - للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ، كقوله تعالى : « وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ،

(١) الروم ٥٥-٥٦ .

(٢) الأحقاف ١٠ .

(٣) الرعد ٣١ .

حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها : سلام عليكم
طبتم فادخلوها خالدين » (١) وقد حذف جواب الشرط لعظمة
المشهد ولكي تذهب النفس في تصويره كل مذهب (٢) .

ولهذا المعنى حذفت الصلة من قولهم : « جاء بعد اللّيتيا والتي » (٣) أي
المشار إليه بهما وهي الحنة والشدايد قد بلغت شدتها وفضاعة شأنها مبلغا
يهت الواصف معه حتى لا يحير بنت شفة (٤) .

٣ - لعلم المخبر بوضع الكلام ، وقد سأل سيبويه أستاذه الخليل عن قوله تعالى :
« حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » (٥) أين جوابها؟ وعن قوله تعالى :
« ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب » (٦) « ولو ترى إذ وقفوا
على النار » (٧) ، فقال : « إنَّ العرب قد ترك في مثل هذا الخبر
الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام » (٨) .

٧ - حذف القسم وجوابه ، ومثال حذف القسم « لأفعلن » أي : والله لأفعلن .
ومثال حذف جوابه قوله تعالى : « والفجر . وليلال عشر . والشفع
والوتر . والليل إذا يسرى . هل في ذلك قسمٌ لذي حجر .
ألم تتركب فعل ربك بعاد . إرم ذات العماد . التي لم يخلق
مثلها في البلاد » (٩) ، فجواب القسم هنا محذوف تقديره : ليعذبن
أو نحوه .

(١) الزمر ٧٣ .

(٢) ينظر الإيضاح ص ١٨٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٩٣ .

(٣) اللّيتيا : تصغير اللي .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٣٤-١٣٥ ، والإيضاح ص ١٨٨ .

(٥) الزمر ٧٣ .

(٦) البقرة ١٦٥ .

(٧) الأنعام ٢٧ .

(٨) كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(٩) الفجر ١-٨ .

٨- حذف لو وجوابها ، ومثال حذف « لو » قوله تعالى : « وما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَنْ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » (١) .

وتقديره : لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق .

ومنه قول قريظ بن أنيف :

لو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِجْ لِي بنو اللقيطة من ذُهل بن شيبان
إِذَنْ لَقَامَ بَنَصْرَى مَعَشَرَ خَشَن عند الحفيظة إن ذو لؤثة لانا

والتقدير : إذَنْ لو كنت منهم لقام بنصرى معشر خشن .

ومثال حذف جواب « لو » قوله تعالى : « ولو تَرَى إِذِ فَرَعَوَافِلَا قَوَّتْ وَأَخَذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ » (٢) وتقدير جواب لو : لرأيت أمرا عظيما . ومنه قول أبي تمام :

لَوْ يَعْلَمُ الْكُفْرُ كَمَنْ أَعْصَرَ كَسَمَتْ
لَهُ الْعَوَاقِبُ بَيْنَ السُّمْرِ وَالْقُضْبِ

والتقدير : لو يعلم الكفر لأخذ أهبة الحذار .

٩- حذف جواب « لولا » كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا ، لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ زَوْفٌ رَحِيمٌ » (٣) تقديره ولولا فضل الله عليكم ورحمته لعجل لكم العذاب .

١٠- حذف جواب « لما » كقوله تعالى : « فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَيْنِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ، إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ » (٤) ،

(١) المؤمنون ٩١ .

(٢) سبأ ٥١ .

(٣) النور ١٩-٢٠ .

(٤) فات ١٠٢-١٠٥ .

وتقديره: فلما أسلما وتلّهُ للجبين ونادياه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف .

١١ - حذف جواب «أما» ، كقوله تعالى : « فأما الذين استودّدت وجوههم
أكفرتم بعد إيمانكم » (١) ، والتقدير : فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ،
فحذف القول وأقام المقول مقامه .

١٢ - حذف جواب «إذا» كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم
وما خلفكم لعلكم ترحمون . وما تأتيتهم من آية من آيات ربهم إلا
كانوا عنها معرضين » (٢) ، والتقدير : وإذا قيل لهم اتقوا أعرضوا
وأصروا على تكذيبهم ، وقد دل عليه قوله : «إلا كانوا عنها معرضين» .

١٣ - حذف المبتدأ والخبر . ولا يكون حذف المبتدأ إلا مفرداً ، والأحسن
حذف الخبر لأنّ منه ما يأتي جملة . ومن المواضع التي يحسن فيها حذف
المبتدأ على طريق الإيجاز قولهم «الهلل والله» ، أى : هذا الهلال .

ومن المواضع التي يصح فيها حذف الخبر قولنا «لولا محمد لكان كذا»
ومن المواضع التي يحتمل أن يكون المحذوف فيها إما المبتدأ وإما الخبر قوله
تعالى : «فصبر جميل» (٣) فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفاً وتقديره «فأمرى
صبر جميل» ويحتمل أن يكون من باب حذف الخبر وتقديره «فصبر جميل
أجمل» .

١٤ - حذف «لا» من الكلام وهي مرادة ، كقوله تعالى : «تالله تفتأ
تذكر يوسف» (٤) أى : لا تفتأ ، فحذفت «لا» من الكلام وهي
مرادة .

(١) آل عمران ١٠٦ .

(٢) يس ٤٥-٤٦ .

(٣) يوسف ٨٥ .

(٤) يوسف ٨٥ .

ومنه قول امرئ القيس :

فقلت : يمينَ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
أى : لا أبرح قاعداً ...

١٥ - حذف الواو من الكلام وإثباتها ، وأحسن جنوفها في المعطوف
والمعطوف عليه ، ومنه قوله تعالى : **وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً**
مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خِيَالًا ودُّوا ما عَنَيْتُمْ قد بَدَتْ البغضاء من
أفواههم وما تُخْفِي صدورهم أكبرُ (١). أى : لا يألونكم خيالاً وودوا...

١٦ - حذف بعض اللفظ وهو سماعي لا يجوز القياس عليه (٢) ، ومنه قول
علقمة بن عبدة :

كَانَ إِبْرَيْقَهُمْ ظِيًّا عَلَى شَرْفٍ مُقَدَّمٌ بِسَبَا الْكَثَّانِ مَلْثُومٌ (٣)
فقوله : « سبَا الكتان » يريد بسبائب الكتان .

وهذا وأمثاله مما يشرح ولا يحسن وإن كانت العرب قد استعملته فإنه
لا يجوز لنا أن نستعمله .

النوع الثاني : حذف الجمل وهو قسمان :

أحدهما : حذف الجمل المفيدة التي تستقل بنفسها كلاماً وهذا أحسن
المحذوفات وأدملها على الاختصار ولانكاد نراه إلا في كتاب الله تعالى .

وثانيها : حذف الجمل غير المفيدة .

وجملة هذين النوعين أربعة أضرب :

الضرب الأول : حذف السؤال المقدر ويسمى الاستثناف ويكون على
وجهين :

(١) آل عمران ١١٨ -

(٢) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ١١٣ ؛ والطراز ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) الفدام : خرقعة تجعل في فم الإبريق . سبائب الكتان : جمع سبيبة وهي الشقة ،
وقيل : الشقة البيضاء .

١ - إعادة الأسماء والصفات ، كقوله تعالى : « الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هُدًى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون . أولئك على هُدًى من ربهم وأولئك هم المفلحون » (١) ، والاستئناف واقع في هذا الكلام على « أولئك » لأنه لما قال « الم . ذلك الكتاب » إلى قوله « وبالآخرة هم يوقنون » اتجه السائل أن يقول : ما بال المستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى ، فأجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلاً وبالفلاح آجلاً .

٢ - الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات ، كقوله تعالى : « وما لى لا أعبدُ الذى فطرنى وإليه ترجعون . أتأخذُ من دونه ألهةً إن يردنَ الرحمنُ بضرٍ لا تُغنى عنى شفاعتُهُمْ شيئاً ولا يُنقذُون . لى إذ كن لى ضلال مبين . إنى آمنتُ بربكم فاستمعون . قيل ادخل الجنةَ قال ياليت قومى يعلمون . بما غفر لى ربى وجعل لى من المكرمين » (٢) . فخرج هذا القول مخرج الاستئناف ، لأن ذلك من ميطان المسألة عن حاله عند لقاء ربه ، وكأن قائله قال : كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخي لوجهه بروحه؟ فقيل : قيل ادخل الجنة ولم يقل قيل له لانصباب الغرض إلى القول لا إلى القول له مع كونه معلوماً ، وكذلك قوله تعالى : « ياليت قومى يعلمون » مرتب على تقدير سؤال سائل عما وجد .

الضرب الثاني : الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالسبب عن السبب ، فاما الاكتفاء بالسبب عن المسبب فكقوله تعالى : « وما كُنتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِىِّ

(١) البقرة ١-٥ .

(٢) يس ٢٢-٢٧ .

إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كُنْتَ من الشاهدين . ولكننا أنشأنا قروناً
فتطاولَ عليهم العُمرُ» (١) ، فذكر الرحمة التي هي السبب في إرساله إلى
الخلق ودل بها على المسبب وهو الإرسال .

وعليه قول المتنبي :

أَيُّ الزمَانِ بنوه في شبيبتِه فسرَّهم وأثْنَاهُ على الهَرَمِ
أَي : فساءنا .

وأما حذف الجملة غير المفيدة من هذا الضرب فكقوله تعالى حكاية عن
مريم - عليها السلام - « قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ
وَلَمْ أَكُ بِغِيَا . قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْئٍ وَلِنَجْعَلَ آيَةً لِلنَّاسِ
وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا » (٢) ، فقوله : « وَلِنَجْعَلَ آيَةً لِلنَّاسِ » تعليل
معلَّله بخدوف أَيْ : وإنما فعلنا ذلك لنجعله آية للناس ، فذكر السبب الذي صدر
الفعل من أجله ، وهو جعله آية للناس ، ودل به على المسبب الذي هو الفعل .

وأما الاكتفاء بالمسبب عن السبب . فكقوله تعالى : « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ
فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » (٣) ، أَيْ : إذا أردت قراءة القرآن
فاكفني بالمسبب الذي هو القراءة عن السبب الذي هو الإرادة ، والدليل على
ذلك أنَّ الاستعاذة قبل القراءة والذي دلت عليه أنَّها بعد القراءة .

الضرب الثالث : الإضمار على شريطة التفسير ، وهو أن يحذف من
صدر الكلام ما يؤتى به في آخره فيكون الآخر دليلاً على الأول . وهو
ثلاثة أوجه (٤) :

(١) القصص ٤٤-٤٥ .

(٢) مريم ٢٠-٢١ .

(٣) النحل ٩٨ .

(٤) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٨٦ ، والجامع الكبير ص ١٢٥ ، والطرار

ج ٢ ص ٩٧ .

١ - أن يأتي على طريق الاستفهام فتذكر الجملة الأولى دون الثانية ، كقوله تعالى: «أَفَسَنُشْرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلنَّاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذَكَرَ اللَّهُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ » (١) ، تقدير الآية : أفن شرح الله صدره للإسلام كمن أقسى قلبه ؟ ويدل على المحذوف قوله « فويل للناسية قلوبهم » .

٢ - أن يرد على حد الثني والإثبات ، كقوله تعالى : « لا يستوى منكم مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا » (٢) . تقديره : لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعده وقاتل ، ويدل على المحذوف قوله : « أولئك أكبر درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا » .

٣ - أن يرد على غير هذين الوجهين ، فلا يكون استفهاما ولا نفيًا وإثباتا كقوله تعالى: « وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا ، وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنْهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ » (٣) فالمعنى في الآية : والذين يعطون ما أعطوا من الصدقات وسائر القرب الخالصة لوجه الله تعالى « وقلوبهم وجلة » أى : خائفة من أن ترد عليهم صدقاتهم فحذف قوله : ويخافون أن ترد عليهم هذه النفقات ، ودل عليه بقوله « وقلوبهم وجلة » فظاهر الآية أنهم وجلون من الصدقة وليس من وجلهم لأجل الصدقة ، وإنما وجلهم لأجل خوف الرد المتصل بالصدقة .

وكقول أبي تمام :

يتجنب الآثام ثم يخافها فكأنما حسنته آثام

(١) الزمر ٢٢ .

(٢) الحديد ١٠ .

(٣) المؤمنون ٦٠ .

التقدير : أنه يتجنب الآثام فإذا تجنبها فقد أتى بحسنة ثم يخاف أن لا تكون تلك الحسنة مقبولة ، فكأنما حسنته آثام فلم يخف الحسنة لكونها حسنة وإنسا خاف ما يتصل بها من الرد فكأنها مخوفة كما تخاف الآثام .

ومنه قول أبي نواس :

سُنَّةُ الْعَاشِقِ وَاحِدَةٌ فإِذَا أَحْبَبْتِ فَاسْتَكِينِ

فحذف الاستكانة من الأول وذكرها في المصراع الثاني ، لأنَّ التقدير : سنة العاشقين واحدة وهي أن يستكينوا ويتضرعوا ، فإذا أحبت فاستكن .

الضرب الرابع : ما ليس بسبب ولا مسبب ، ولا إضمار على شريطة التفسير ، ولا استئناف .

فمن حذف الجمل المفيدة فيه قوله تعالى : « قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَحْصِنُونَ . ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ . وَقَالَ الْمَلِكُ اانْشَوْنِي بِهِ » (١) ، فإنه حذف من هذا الكلام جملة مفيدة تقديرها : فرجع الرسول فأخبرهم بمقالة يوسف فعجبوا لها أو فصدقوه عليها وقال الملك : « انشؤني به » .

ومن حذف الجمل غير المفيدة قوله تعالى : « يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا . قَالَ : رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا . قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّسٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا . قَالَ : رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً » ، قال : آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليالٍ سويا .

فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بِكُرَّةٍ وَعَشِيًّا .
يَا بَعْجِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتِينَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا « (١) .

هذا الكلام قد حذف منه جملة دلت عليها صدره وهو البشرى بالغلام
وتقديرها : ولما جاءه الغلام ونشأ وترعرع قلنا له : يا بَعْجِي خُذِ الْكِتَابَ
بِقُوَّةٍ ، فالجملة المحذوفة ليست من الجمل المفيدة .

ومما ورد على ذلك شعرا قول المتنبي :

لَا أَبْغِضُ الْعَيْسَ لَكِنِّي وَقَيْتُ بِهَا قَلْبِي مِنَ الْهَمِّ أَوْ جَسَمِي مِنَ السَّقَمِ

وفي هذا البيت حذف ، والتقدير : لَا أَبْغِضُ الْعَيْسَ لِإِنْضَائِي لِإِيَّاهَا فِي
الْأَسْفَارِ وَلَكِنِّي وَقَيْتُ بِهَا كَذَا وَكَذَا ، فالثاني دليل على حذف الأول .

ومما يتصل بهذا الضرب حذف ما يبيء بعد « أفعل » مثل : « الله أكبر »
أى : أكبر من كل كبير . وعليه ورد قول البحري :

اللَّهُ أَعْطَاكَ الْحَبَّةَ فِي الْوَرَى وَحَبَاكَ بِالْفَضْلِ الَّذِي لَا يُنْكَرُ
وَلَأَنْتَ أَمْلَأُ فِي الْعِيُونِ لَدَيْهِمْ وَأَجَلُ قَدْرًا فِي الصُّدُورِ وَأَكْبَرُ

أى : أنت أملأ في العيون من غيرك (٢) .



(١) مريم ٧-١٢ .

(٢) ينظر التفصيل في هذه المسائل المثل السائر ج ٢ ص ٧١ وما بعدها ،
والجامع الكبير ص ١٢٢ وما بعدها ، والإيضاح ص ١٨٥ وما بعدها ، والطرز
ج ص ٨٨ وما بعدها ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ١٨٣ وما بعدها .

الإطناب

تعريفه :

الإطناب - لغة - مصدر أطنب في كلامه إطناباً ، إذا بالغ فيه وطول ذبوله لإفادة المعاني . واشتقاقه من قولهم : « أطنب بالمكان » إذا طال مقامه فيه .

والإطناب - اصطلاحاً - زيادة اللفظ على المعنى لفائدة .

وقد شغل هذا الأسلوب النقاد منذ عهد مبكر وعرض له الجاحظ ، وعقد له البلاغيون فصولاً ضافية ، من ذلك ما فعله أبو هلال العسكري الذي ذكر في مطلع البحث حجة أصحاب الإطناب ، فقد قالوا : « المنطق إنشائي بيان ، والبيان لا يكون إلا بالإشباع ، والشفاء لا يقع إلا بالإقناع ، وأفضل الكلام أبيته ، وأبينه أشده إحاطة بالمعاني ، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة إلا بالاستقصاء ، والإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة ، والغبي والفطن ، والريض والمرئض ، ولمعني ما أطيلت الكتب السلطانية في إفهام الرعايا » (١) . ولكن أبا هلال يرى أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في الكلام ، وهذا هو الصحيح لتمام المطابقة لمقتضى الحال .

وكان ابن الأثير من أكثر البلاغيين اهتماماً بهذا الأسلوب ، وقد عرّفه بقوله : « هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » (٢) .

وعرفه ابن قيم الجوزية بقوله : « هو زيادة في اللفظ لتقوية المعنى » (٣) ويتفق هذا التعريف مع التعريفات الأخرى التي لا تكاد تخرج عن هذا المعنى

(١) كتاب الصناعتين ص ١٩٠ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٨ ، وينظر الجامع الكبير ص ١٤٦ .

(٣) القوائد ص ٩٠٧ .

وهو أن الإطناب زيادة اللفظ لغرض يقصد إليه المتكلم ، وإلا كان إطالة لا يقتضيها المقام .

والتطويل من المصطلحات التي تتردد ، وقد ذم بعضهم هذا الأسلوب وميز بينه وبين الإطناب فقال أبو دلال : « فالإطناب بلاغة والتطويل عي ، لأن التطويل بمنزلة سلوك ما يبعد جهلا بما يقرب ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيد نزه يحتوى على زيادة فائدة » (١) .

وفرق ابن الأثير بينهما فقال في التطويل إنه « يدل على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه » (٢) . وقال عنه : « هو زيادة اللفظ عن المعنى لغير فائدة » (٣) ، في حين قال عن الإطناب إنه « زيادة اللفظ على المعنى لفائدة » (٤) ، وإذا حذفت منه الزيادة المؤكدة للمعنى تغير ذلك المعنى وزال ذلك التأكيد عنه وذهبت فائدة التصوير والتخييل التي تفيد السامع ما لم يكن إلا بها ، فقله تعالى : « فانها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور » (٥) لا يسمى إيجازاً لأنه أتى فيه بزيادة لفظ هي « الصدور » ولا يسمى تطويلاً لأن التطويل لا فائدة فيه أصلاً وهذا فيه فائدة ولذلك سمى إطناباً ، وليس كذلك التطويل فالييت :

طلوعُ الثنايا بالمطايا وسابقُ إلى غايمة من يبتدرها يقدم

فيه تطويل لأن لفظة « المطايا » فضلة لا حاجة إليها (٦)

(١) كتاب الصناعتين ص ١٩١ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ .

(٣) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٩ .

(٤) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٨ .

(٥) الحج ٤٦ .

(٦) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٧٤ و ص ١٥٧ .

وفَرَّقَ الخطيب القزويني بين الإطناب والتطويل ولكنه قال عن الثاني :
« وهو ألا يتعين الزائد في الكلام » (١) وسمى الذي يتعين فيه الزائد
حشوا .

أقسامه :

يأتي الإطناب على أشكال مختلفة منها :

١ - الإيضاح بعد الإبهام : ويأتي لأغراض :

الأول : ليرى المعنى في صورتين مختلفتين .

الثاني : ليتمكن في النفس فضل تمكن ، فان المعنى إذا أتى على سبيل
الإجمال والإبهام تشوّقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح .

الثالث : لتكمل اللذة بالعلم به ، فان الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة
لم يتقدم حصول اللذة به ألم وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوّقت
النفس إلى العلم بالمجهول فيحصل لها بسبب المعلوم لذة .

الرابع : لتفخيم الأمر وتعظيمه .

ومثال هذا الأسلوب قوله تعالى : « وَتَضَيَّنَّا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ
هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ » (٢) ، فان « أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ »
إيضاح للإبهام الذي تضمنته لفظ « الأمر » . فبه تفخيم للأمر وتعظيم له .

ومنه قوله تعالى : « قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي » (٣) ،
فان قوله « اشْرَحْ لِي » يفيد طلب شرح لشيء ما ، وقوله « صَدْرِي » يفيد
تفسيره وبيانه ، وكذلك قوله : « وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي » والمقام مقتض للتأكيد .

(١) الإيضاح ص ١٧٧ .

(٢) الحجر ٦٦ .

(٣) طه ٢٥-٢٦ .

ومن الإيضاح بعد الإيهام باب « نعم وبش » إذ لو لم يتعدد الإطناب
لقليل « نعم محمد » و « بش زيد » .

ومنه « التوشيح » و « أن يؤنى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين أحدهما
معطوف على الآخر . كما جاء في الخبر : « يشيب ابن آدم وتشب معه
خصلتان : الحرص وطول الأمل » .

ومنه قول الشاعر :

سفتنى في ليلٍ شبيهٍ بشعرها
شبهة خديها بغير رقيب

فما زلت في ليلين : شاعر وظالمة
وشمسين من خمير . ووجه حبيب



ومنه قول ابن الرومي :

إذا أبو قاسم جادت نسا يده

لم يحد الأجودان : البحر والمطر
وإن أضاءت لنا أنوار غرته

تضاءل النيران : الشمس والقمر
وإن نضا حده أو سئل عزمته

تأخر الماضيان : السيف والقدَر
من لم يبيت حذرًا من سطور صوته

لم يتدر ما المرعجان : الخوف والحذر
ينال بالظن ما يعي العيان به

والشاهدان عليه : العين والأثر

وقول البحرى :

لما مَشَبْنِ بِلدى الأراك تشابهت
أعطافُ قضبانٍ به وقُسدودُ
فى حُلَّتَى حَبِر وروض فالتقى
وشيان : وشى رُبى وشى بُرود
وسَمَرَنَ فامتثلت عيونُ راقها
وردانٍ : وَرَدُ جَنَى ووردُ خُذودِ (١)

٢ - ذكر الخاص بعد العام : ويؤنى به للتنبيه على فضل الخاص حتى كأنه ليس
من جنس العام تزييلاً للتقارير فى الوصف منزلة التقارير فى الذات ،
كقوله تعالى : « حافظوا على الصلوات ، والصلوة الوسطى » (٢)
وقد خصَّ « الصلاة الوسطى » - وهى صلاة العصر - بالذكر لزيادة
فضلها .

ومنه قوله تعالى : « من كان عدواً لله وملائكته ورُسُلِهِ وجِبْرِيلَ
وميكائيلَ » (٣) و « جبريل » و « ميكائيل » من الملائكة .

وقوله : « ولتكن منكم أمةٌ يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف
ويَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » (٤) ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر داخل
فى الخير ولكنه تعالى خصها .

ومنه قول المتنبي :

فانْ تَقْنُ الأَنامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فان المسكَ بعضُ دَمِ الغزالِ

(١) ينظر الإيضاح ص ١٩٥-١٩٦ ، وخزانة الأدب ص ١٦٩ ، والبرهان
فى علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٥ ؛
(٢) البقرة ٩٣٨ .
(٣) البقرة ٩٨ .
(٤) آل عمران ١٠٤ .

وقول ابن الرومي :

كم من أب قد علا بابنٍ ذُرّاً شرفٍ كما عكّرت برسول الله عَدنانُ (١)

٣ - ذكر العام بعد الخاص : ويؤتى به لإفادة العموم مع العناية بشأن الخاص.

قال الزركشي : « وهذا أنكر بعض الناس وجوده ، وليس بصحيح » (٢)
ومثّل له بقوله تعالى : « إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي » (٣) ، والنسك
العبادة ، فهو أعم من الصلاة .

ومنه قوله : « ألم يعلموا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ، وَأَنَّ اللهَ
عَلَّامُ الْغُيُوبِ » (٤) .

٤ - التكرير : وهو أن يأتي المتكلم بلفظ ثم يعيده بعينه سواء كان اللفظ متفق
المعنى أم مختلفاً ، أو يأتي بمعنى ثم يعيده (٥) .

ويؤتى به لأغراض :

الأول : التأكيد ، كقوله تعالى : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا
سَوْفَ تَعْلَمُونَ » (٦) ، وفي « ثُمَّ » دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشد .

الثاني : زيادة التنبيه على ما ينشئ التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول ، ومنه
قوله تعالى : « وقال الذي آمَنَ : يا قوم اتبعون أهداكم سبيل الرشاد .
يا قوم إننا هذه الحياة الدنيا متاع » (٧) ، فانه كرر فيه النداء لذلك .

(١) الإيضاح ص ١٩٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٦ ، والبرهان في
علوم القرآن ج ٢ ص ٤٦٤ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧١ .

(٣) الأنعام ١٦٢ .

(٤) التوبة ٧٨ .

(٥) ينظر الفوائد ص ١١١ ، والمثل السائر ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٥٧ ، والجامع

الكبير ص ٢١٤ ، وخزانة الأدب ص ١٦٤ ، والمصباح ص ١٠٥ .

(٦) التكاثر ٣-٤ .

(٧) غافر ٣٨-٣٩ .

الثالث : إذا طال الكلام وخشى تنامي الأول أعيد ثانيا نظرية له ونجد بداً
لعهده ، كقوله تعالى : « ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابُوا
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ، إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ » (١) .

الرابع : في مقام التعظيم والتهويل ، كقوله تعالى : « الْحَاقَّةُ » . ما الحاققة ، (٢)
وقسوله : « الْقَارِعَةُ » . ما القارعة ، (٣) ، وقوله : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
الْقَدَرِ » . وما أدراك ما ليلةُ القدر ، (٤) .

الخامس : التعجب ، كقوله تعالى : « فَفُتِّلَ كَيْفَ قَدَرٌ . ثُمَّ قُتِلَ
كَيْفَ قَدَرٌ » (٥) فأعيد تعجبا من تقديره وإصابته الغرض .

السادس : لتعدد المتعلق ، كما كرره تعالى من قوله : « فَبَأَى آيَاهُ رَبِّكَمَا
تُكْذِبَانِ » في سورة الرحمن ، فأنها وإن تعددت فكل واحد منها متعلق
بما قبله .

السابع : الترغيب في قبول النصيح ، كقوله تعالى : « وَقَالَ الَّذِي آمَنَ :
يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ . يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا مَتَاعٌ
وَإِنَّ الْآخِرَةَ لَآخِرَةٌ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ » (٦) ، فقد كرر « يا قوم » لتعطيف قلوبهم .

الثامن : التلذذ بذكر المكرر ، كقول الشاعر :

سَقَى اللهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ
وَيَا حَبْدًا نَجْدٌ عَلَى الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ

التاسع : لإظهار التعمير كقول الحسين بن مطير يروى عن ابن زائدة :

(١) النحل ١١٩ :

(٢) الحاقة ٢-١ :

(٣) القارعة ٢-١ .

(٤) القدر ٢-١ .

(٥) المدثر ١٩-٩٠ :

(٦) غافر ٣٨-٣٩ :

فيا قَبْرَ مَعْنٍ أَنْتِ أَوَّلُ حُضْرَةٍ
 من الأرض خُطَّتْ للسَّاحَةِ مَوْضِعُهَا
 ويا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَايْتِ جُودَةٍ
 وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبِرُّ وَالْبَحْسُ مُتَرَعَا
 وَيُؤْتَى لغير ذلك من الأغراض التي يحددها المقام (١) .

٥ - الإيغال : واختلف في معناه ، فقيل : هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم
 المعنى بدونها ، كزيادة المبالغة في قول الخنساء :

وإنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ
 فهي لم تقف عند تشبيهه بالجليل المرتفع بل أضافت النار في رأسه .

وقيل إنَّه لا يختص بالنظم ، ومن ذلك قوله تعالى « اتَّبِعُوا مَن
 لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ » (٢) .

ولذلك فتعريفه بأنه « الإتيان في مقطع البيت وعجزه أو في الفقرة
 الواحدة بنعت لما قبله مفيد للتأكيد والتزيادة » (٣) يجمع النوعين .

٦ - التذييل : قال ابن سنان : « هو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً
 عنه » (٤) ، ويفهم من هذا التعريف أنه يريد « التطويل » ، أو الإطناب ،
 لأنه قد سمَّيَ دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام : المساواة والتذييل والإشارة ،
 وليس كذلك تعريف المتأخرين ، فهو « تعقيب الجملة بجملة تشتمل على

(١) ينظر الإيضاح ص ١٩٧ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢١٨ ، والبرهان
 في علوم القرآن ج ٤ ص ١١ .
 (٢) يس ٢١ .

(٣) الطراز ج ٣ ص ١٣١ ، وينظر سر الفصاحة ص ١٨١ ، وكتاب
 الصناعتين ص ٣٨٠ ، والجامع الكبير ص ٢٤١ ، والمصباح ص ١٠٤ ، وبدیع
 القرآن ص ٩١ ، وتحرير التحبير ص ٢٣٢ ، ٢٤١ ، وخزانة الأدب ص ٢٣٤ ،
 والإيضاح ص ١٩٩ وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢٢٠ .
 (٤) سر الفصاحة ص ٢٤٣ ، ٢٥٦ .

معناها للتوكيد « (١) . وقد قال أبو هلال عن هذا الأسلوب : « فأما التذييل فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه حتى يظهر لمن لم يفهمه ويتأكد عند من فهمه ، وهو ضد الإشارة والتعريض . وينبغي أن يستعمل في المواطن الجامعة والمواقف الحافلة ، لأن تلك المواطن تجمع البطيء الفهم ، والبعيد الذهن ، والثاقب الفريضة ، والجيد الخاطر ، فإذا تكررت الألفاظ على المعنى الواحد تؤكد عند الذهن اللحن وصح للكليل البليد » (٢) .

والتذييل ضربان :

الأول : لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله كقوله تعالى : « ذلك جزيتناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور » (٣) أي : هل نجازي ذلك الجزاء الذي يستحقه الكفور إلا الكفور ، فإن جعلنا الجزاء عاما كان الثاني مفيدا فائدة زائدة .

ومنه قول الشاعر :

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وعلام أركبه إذا لم أنزل
فالشر الثاني تذييل ولكنه غير مستقل عن الأول .

وقول المتنبي :

وما حاجة الأضعمان حولك في الدجى إلى قسمر ؟ ما واجد لك عادمه (٤)
فقوله « ما واجد لك عادمه » تذييل .

(١) الإيضاح ص ٢٠٠ ، والمصباح ص ٩٨ ، القوائد ص ١٢١ ، شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٢٥ الطراز ج ٣ ص ١١١ ، البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٦٨ ، خزنة الأدب ص ١١٠ .

(٢) كتاب الصنائع ص ٣٧٣ .

(٣) سبأ ١٧ .

(٤) أي لا يعدم القمر من يجدك .

وقول ابن نباتة السعدي :

لم يُبْقِرْ جودُك لى شينا أؤمله تركتني أصحب الدنيا بلا أمل
فقوله : « تركتني أصحب الدنيا بلا أمل » تذييل غير مستقل عن الجملة السابقة .

الثاني يخرج مخرج المثل لاستقلاله بنفسه ، كقوله تعالى : « وقل : جاء الحقُّ وَزَهَّقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا » (١) ، فقوله : « إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا » تذييل وهو مستقل عن السابق ولذلك يخرج مخرج المثل .

ومنه قوله تعالى : « وما جعلنا لبشرٍ من قبلك الخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ . كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » (٢) ، فقوله « كل نفس ذائقة الموت » مستقلة ويضرب بها المثل . ويصح أن يكون قوله « أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ » من الضرب الأول أيضا . وقوله : « وما أبرئ نفسي ، إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ » (٣) ، فقوله « إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ » تذييل يضرب به المثل .

ومنه قول النابغة الذبياني :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبْقٍ أَحَدًا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَىِّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبُ
فقوله « أَىِّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبِ » تذييل وهو مستقل عما قبله ولذلك يضرب به المثل .

وقول أبي نواس :

عَرِمَ الزَّمَانُ عَلَى الدِّينِ عَهْدَهُمْ بَكَ قَاطِنِينَ ، وَلِلزَّمَانِ عَرَامٌ (٤)
فقوله « وَلِلزَّمَانِ عَرَامٌ » تذييل وهو مثل .

(١) الإسراء ٨١ .

(٢) الأنبياء ٣٤-٣٥ .

(٣) يوسف ٥٣ .

(٤) العرّام : الشدة والشراسة والأذى .

ومنه قول إبراهيم بن المهدي في رثاء ولده :

تَبَدَّلَ دَاراً غَيْرَ دَارٍ وَجِيرَةٍ سِوَايَ ، وَأَحْدَاثُ الزَّمَانِ تَنْوُبُ

فقوله « وأحداث الزمان تنوب » مثل ، وهو مستغن عما قبله .

والتذييل :

١ - إما لتأكيد منطوق كلام ، كقوله تعالى : « وقل جاء الحقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ » ، إنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً .

٢ - وإما لتأكيد مفهومه كبيت النابغة :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبَقٍ أَخْبَأُ لَاتِلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَيْ الرِّجَالِ الْمَهْدَبُ

٧ - التكميل : وهو الاحتراس ، غير أن بدر الدين بن مالك يذكر في كتابه « المصباح » (١) نوعين هما :

الأول : الاحتراس : وهو أن تأتي في المدح أو غيره بكلام فتراه مدخولاً بعبعب من جهة دلالة منطوقه أو فحواه فتردفه بكلام آخر لتصونه عن احتمال الخطأ . ومنه قول الخنساء :

وَلَوْلَا كَثْرَةُ الْبَاكِينَ حَوَّلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَفُتِلْتُ نَفْسِي

فقطنت لتوجه أن يقال لها قد ساويت أخاك بالهالكين من إخوان الناس فلم فرطت في الجزع عليه ، فاحترست بقولها :

وما يكون مثلي أخى ولكن أعزى النفس عنه بالتأسي

الثاني : التكميل : وهو أن تأتي في شيء من الفنون بكلام فتراه ناقصاً لكونه مدخولاً بعبعب من جهة دلالة مفهومه فتكمله بجملة ترفع عنه النقص : ومنه قول السموأل :

(١) المصباح ص ٩٧-٩٨ .

وما مات منا سيدٌ في قرأته ولا ظلٌ منا حيثُ كان قتيلاً (١)
 فرأى أنه وصف قومه بالصبر على القتل دون الانتصار من قاتليهم فكله
 بالشطر الثاني .

وجمع معظم البلاغيين بين المصطلحين وقال القزويني : « وأما التكميل
 ويسمى الاحتراس أيضاً وهو أن يؤتى في كلام يومهم خلاف المقصود بما
 يدفعه » (٢) ، أي يدفع ذلك التوهم . وهو ضربان :

الأول : ضرب يتوسط الكلام ، كقول طرفة :
 فسق ديارك .. غير مفسدها - صوب الربيع ودرجة تهشمي
 فقوله « غير مفسدها » احتراس عن أن تذهب معالمها .

وقول الآخر :

لو أن عزّة خاصمت شمس الضحى في الحن عند موفق لقضى لها
 فقوله « عند موفق » تكميل واحتراس من أنها تغاضى الشمس عند
 حاكم غير موفق .

وقول ابن المعتز :

صَبَبْنَا عليها - ظالمين - سيطنا فطارت بها أيدٍ سراعٍ وأرجلُ
 فقوله « ظالمين » احتراس وتكميل . ولو حذفها الشاعر لفهم أن فرسه
 بطيئة تستحق الضرب .

(١) يقول في الشطر الأول أنهم شجعان أهل حرب لا يموت أحدهم موتاً طبعياً
 وإنما يموتون بمراحات المعركة . وظل الرجل : أهدر دمه . ومعناه : أنهم لا يفوتهم
 نار قتيل من قتلهم ، فهم أقوياء .

(٢) الإيضاح ص ٢٠٢ ، وينظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣١ ، والبرهان في
 علوم القرآن ج ٣ ص ٦٨ ، والطرز ج ٣ ص ١٠٨ وسماء الإكمال .

الثاني : ضرب يقع في آخر الكلام ، كقوله تعالى : « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين » (١) ، فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم ، فلما قال « أعزّة على الكافرين » علم أنها منهم تواضع لهم .

ومنه قول عنزة :

اننى على بما علمت فاستنى سهل غالفنى إذا لم أظلم
فقوله « إذا لم أظلم » احتراز دل به على أنه قد يخالف فيرجع إلى الحق راضيا ولكنه لا يقبل الظلم .

٨ - التميم : وهو أن يأتى في كلام لا يؤهم خلاف المقصود بفضلة (٢) تفيد نكتة (٣) ، أو كما قال العلوى : « هو تقييد الكلام بفضلة » (٤) .

ويأتى لأغراض :

الأول : المبالغة ، كقوله تعالى : « وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ » (٥) ، أى : مع حبه ، والضمير للطعام أى مع اشتهاؤه والحاجة إليه . ومنه : « وآتى المال على حبه » (٦) ، وقوله : « لن نألوا البرّ حتى نُسفقوا عما نُحْيُونَ » (٧) ومنه قول زهير :

مَنْ يَلْتَقِ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْتَقِ السَّيَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا
فقوله « على علاته » تنميم للمبالغة .

(١) المائدة ٥٤ .

(٢) الفضلة : هى غير المسند والمُسند إليه .

(٣) الإيضاح ص ٢٠٥ ، وشروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣٥ .

(٤) الطراز ج ٣ ص ١٠٤ .

(٥) الإنسان ٨ .

(٦) البقرة ١٧٧ .

(٧) آل عمران ٩٢ .

الثاني : الصيانة عن احتمال الخطأ فترد رافعة له . ومنه قول الشاعر :

لئن كان باقى عيشنا مثل ماضى فالحب إن لم يدخل النار أرواح
فقوله «إن لم يدخل النار» معناه سلامة العاقبة ، وقد أتم به المعنى صيانة
عن احتمال الخطأ ، فقد أراد أن أول الحب لذة وراحة فإن كان آخره مثل
أوله فهو لا محالة أحمد عاقبة ، لكن أن تكون العاقبة سليمة .

الثالث : استقامة الوزن ، ومنه قول المتنبي :

وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما
فقوله « يا جنتي » أتى بها من أجل استقامة الوزن (١) .

٩- الاعتراض : وهو كثير في الأساليب العربية ، وقد قال ابن جني :
« اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصح الشعر
ومستور الكلام وهو جار عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يشنع عليهم
ولا يستنكر عندهم » (٢) .

وقال القزويني في تعريفه : « وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين
كلامين متصلين معنى ، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى
ما ذكر في تعريف التكميل » (٣) . ومنهم من يذهب إلى أن الاعتراض هو
الحشو (٤) ، وفرّق ابن حجة الحموى بينها ، وقال : « والفرق بينهما ظاهر ،
وهو أن الاعتراض يفيد زيادة في غرض المتكلم والناظم ، والحشو إنما يأتي
لإقامة الوزن لا غير » (٥) .

(١) ينظر الإيضاح ص ٢٠٥ ، والطرارز ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٣٥ .

(٣) الإيضاح ص ٢٠٦ ، وينظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٣٧ ، نهاية
الإيجاز ص ١١١ ، المصباح ص ٩٩ .

(٤) اللؤلؤ السافر ج ٢ ص ١٨٣ ، والجامع الكبير ص ١١٨ ، والطرارز
ج ٢ ص ١٦٧ .

(٥) خزانة الأدب ص ٣٦٦ .

وللاطّاب بالاعتراض أغراض بلاغية منها :

الأول : التنزيه : كقوله تعالى : « ويجعلون لله البنات - سبحانه » - ولم
ما يَشْتَهُونَ » (١) . ف « سبحانه » تضمنت تنزيهاً لله تعالى عن البنات :

الثاني : التعظيم : كقوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسَمٌ -
لو تعلمون - عظيم » (٢) .

الثالث : الدعاء ، كما في قول عوف بن محم يشكو كبره :

إنّ المسائين - وبلغتها - قد أحوجتُ سمعى إلى ترجيها

وقول المتنبي :

وتحتقر الدنيا احتقار مُجَرَّبٍ يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا
وقوله « حاشاك » دعاء حسن في موضعه .

الرابع : التنبيه ، كقول الشاعر :

واعلم - فعلم المرء بنفعه - أن سوف يأتى كل ما قدرا

ومنه قول أبي خراش الهذلي يذكر أخاه عروة :

نقول أراه بعد عروة لا هياً وذلك رُزءٌ - لو علمت جليلٌ
فلا تحسبى أنى تناسيت عهدَه ولكن صبرى - يا أميم - جميلٌ

فقوله « لو علمت » و « يا أميم » جملتان اعتراضيتان تفيدان التنبيه على
عظم المصائب وعلى تجلده وصبره .

الخامس : المبادرة إلى اللوم ، كقول كثير عزة :

لو أنّ الباخلين - وأنت منهم - رأوك تعلموا منك المظالا

(١) النحل ٥٧ .

(٢) الواقعة ٧٥-٧٦ .

السادس : التحسر ، كقول إبراهيم بن المهدي في رثاء ابنه :

وإني وإن قُدمتُ قبلي - لعالمٌ - بأنّي - وقد أختُتُ - منك قريبٌ

السابع : الاستعطاف ، ومثل له السبكي (١) بيت المتنبي :

وخفوق قلب لو رأيتُ لحيته - يا جَنَّتِي - لرأيتُ فيه جهنما

ووجههُ حسنُ الاعتراض «حُسْنُ الإفادة مع أنَّ مجيئه مجيء مالا معول عليه في الإفادة فيكون مُمَكِّلُ الحسنة تأنيك من حيث لا ترتفعها» (٢) وهذا هو النوع المفيد من الاعتراض ، أمّا الذي يأتي لغیر فائدة فهو على وجهين :

الأول : أن يكون غير مفيد لكنه لا يكسب الكلام حسناً ولا قبحاً ، كقول زهير :

سَمِمتُ تكاليف الحياة ومن يعيش ثمانينَ حولا - لا أبالك - يئام
فقوله « لا أبالك » ليس فيه فائدة توكيد ، وليس فيه قبح .

الثاني : أن يكون غير مفيد لكنه يكون قبيحاً لخروجه عن قوانين العربية وانحرافه عن أقيسها ، كقول الشاعر :

فَقَدْتُ والشكَّ بَيِّنَ لى عِناءَ بوشك فراقهم صُرْدُ بصيحُ
فهذا «الشك» هنا قبيح .

وهذا النوع يكون أقبح في الشر ولذلك لم يأت في فصيح كلام العرب وبلغه (٣) .

(١) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٤١ :

(٢) الإيضاح ص ٢٠٩ .

(٣) ينظر الطراز ج ٢ ص ١٧٤ .

المساواة

تلك أساليب الإيجاز والإطناب ، وما عدا ذلك فهو أسلوب المساواة التي عرفها البلاغيون بأنها تساوى اللفظ والمعنى بحيث لا يزيد أحدهما على الآخر (١) أو هي « أن يكون اللفظ بمقدار أضل المراد لئلا نقصاً عنه يحذف أو غيره ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تنعيم أو اعتراض » (٢) .

ومعرفة أساليب الإيجاز والإطناب تحدد أسلوب المساواة ، ولذلك لم نشر إليها في مطلع هذا الفصل كما فعل البلاغيون وإن كان تعريف بدر الدين ابن مالك يشير إلى أنها لا تعرف إلا بعد تحديد الإيجاز والإطناب . يقول : « أما المساواة وهو أن يكون لفظ الكلام بمقدار معناه لا ناقصاً عنه يحذف للاختصار ولا زائداً عليه يمثل الاعتراض والتنعيم والتكرار » (٣) . ومعنى ذلك أن معرفتها رهينة بأساليب الإيجاز والإطناب ، فهي تالية لها في العرض والتحديد ، ومن أجل ذلك تأخر الحديث عنها ليسهل التمييز ويتضح المقصد ، أما الاتفاق على متعارف الأوساط فهو أمر من الصعب تحديده ليقاس عليه ، وذلك لاختلاف الناس في هذا المتعارف وتعدد الأغراض والأهداف التي ترسم الأسلوب الذي يقاس عليه الإيجاز والإطناب .

وبرى أبو هلال العسكري أن المساواة هي المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب ، وإلى ذلك أشار القائل بقوله : « كأن ألفاظه قوالب لمعانيه » أي : لا يزيد بعضها على بعض (٤) .

(١) ينظر مر الفصاحة ص ٢٤٣ ، والبيان في علم البيان ص ١٨٠ ، وديع القرآن ص ٧٩ ، وتحرير التحرير ص ١٩٧ ، والمثل السائر ج ٢ ص ٧٨ ، والفوائد ص ١٧٨ ، والطرارح ج ٣ ص ٣٢٢ ، وخزانة الأدب ص ٤٥٩ .

(٢) الإيضاح ص ١٧٧ .

(٣) المصباح ص ٣٥ .

(٤) كتابات الصناعات ص ١٧٧ .

وقال حازم القرطاجنى : « لأن الكلام المتقطع الأجزاء ، المنبتر
 التراكيب ، غير ملئوذ ولا مستحلى ، وهو يشبه الرشفات المتقطعة التي
 لا تروى غليلا . والكلام المتناهي في الطول يشبه استقصاء الجرع المؤدى إلى
 الغصص ، فلا شفاء مع التقطيع الخلل ، ولا راحة مع التطويل الممل ، ولكن
 خير الأمور أوسطها » (١) .

ومن أمثلة المساواة قوله تعالى : « حُورٌ مقصوراتٌ في الحيام » (٢)

وقوله : « وَذُوالِ مِثْدَهَيْنِ فَيَدْهُنُونَ » (٣)

وقوله : « وَلَا يَحْبِقُ الْمَكْرُ السِّىَ إِلَّا بِأَهْلِهِ » (٤)

وقوله : « وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى
 يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ » (٥)

وقوله : « هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ » (٦)

وقوله : « وَهَلْ نُجَازِى إِلَّا الْكَفُورَ » (٧)

وقوله : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ
 الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ » (٨)

ومنها قول النابغة الذبياني :

فانك كالمليح الذي هو مُدْرِكِي

وإن خلْتُ أن المتأى عنك واسعُ

(١) منهاج البلغاء ص ٦٥ .

(٢) الرحمن ٧٢ .

(٣) القلم ٩ .

(٤) فاطر ٤٣ .

(٥) الأنعام ٦٨ .

(٦) الرحمن ٦٠ .

(٧) سبأ ١٧ .

(٨) النحل ٩٠ .

وقول طرفة :

سَبْدِي لَكَ الْيَوْمُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا
وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ

وقول الآخر :

تُهْدِي الْأُمُورَ بِأَهْلِ الرَّأْيِ مَا صَلَحَتْ
فَإِنْ تَابَتْ فَبِالْأَثَرِ تَتَفَادُ

وقول الآخر :

أَهَابُكَ لِجَلَالٍ وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبُهَا
وَمَا هَجَرَ تَكَ النَّفْسُ أَنْتَ عِنْدَهَا قَلِيلٌ ، وَلَكِنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيبُهَا

وقول زهير :

ومها يكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وقوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُقْصِرْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْحَنَا أَصْبَحْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ
وَفِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَسَاوَاةٌ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَهَذَا الْأَسْلُوبُ لَا يَسْتَفْنِي
عَنْهُ مَتَكَلِّمٌ ، وَهُوَ كَالِإِيحَازِ وَالِإِطْنَابِ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ .

الفصل السادس

الخروج على مقتضى الظاهر

الأصل في الكلام أن يكون على مقتضى الظاهر ولكنه قد يخرج على خلافه لنكتة أو سبب من الأسباب ، ولهذا الخروج أساليب مختلفة منها :

وضع المضمر موضع المظهر :

والمراد بموضع المظهر أن يتقدم ما يعود عليه : كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظاً أو قرينة حال « نعم رجل زيد » وبئس رجلاً عمرو » ، فإن في « نعم » ضميراً ، وكان أصله « نعم الرجل » و « زيد » خبر مبتدأ ، أي هو زيد ، أو مبتدأ مخدوف خبر أي زيد هو .

ومنه قول الشاعر :

نعم امرأ هرم لم تعرف نائبة إلا وكان لمرتاح بها وزراً

ومنه قوله تعالى : « بئس للظالمين بدلاً » (١) .

وكذا في ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى : « قل هو الله أحد » (٢) ، وقوله : « فأنها لاتعمى الأبصار » ، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور » (٣)

ويؤتى بذلك ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه ، وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه ، وهو السر في التزام تقديمه (٤) .

(١) الكهف ٥٠ .

(٢) الإخلاص ١ .

(٣) الحج ٤٦ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٩٤ ، والإيضاح ص ٦٨ ، وشروح التلخيص ج ١ ص ٤٤٨ .

وضع المظهر موضع المضمَر :

فإن كان ذلك الظاهر اسم إشارة ففائدته :

١ - كمال العناية في ترك مقتضى الظاهر إلى غيره لاختصاصه بحكم غريب ، كقول ابن الراوندى :

كَمَ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيَّ زَنْدِيقًا

فالشار إليه هو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً ، أو إعفاء مذاهب العاقل ورزق الجاهل .

٢ - التَّهْكُمُ بالسَّامِعِ والتعجب من أمره ، كقوله تعالى : « ص ، وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ . بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ . كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَُوا وَلَاتْ حُجِّنْ مَنَاصٍ . وَتَوَعَّدُوهُمْ أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذَرٌ مِنْهُمْ ، وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ » (١)

فالإتيان باسم الإشارة في قوله « هذا ساحر كذاب » إنما هو للتهكم من الكفار .

٣ - التنبيه على كمال بلاغة السامع ، كأن يقال : « من إلحاكم ؟ » فيقال في الجواب « ذلك محمد » بدل « هو محمد » .

٤ - التنبيه على كمال فطنة السامع ، وذلك أن يكون غير المحسوس عنده كالمحسوس . ومثال ذلك أن يقال « هذه قضية مهمة » بدل « هي قضية مهمة » .

٥ - ادعاء كمال ظهور المسند إليه عند المتكلم ولو لم يكن ظاهراً في نفسه ، وذلك أن يقال « هذه مسألة واضحة » بدل « هي مسألة واضحة » . وإن كان المظهر غير اسم إشارة فالعدول إليه عن الضمير يأتي لأسباب منها :

١ - زيادة تمكين المسند إليه في ذهن السامع كقوله تعالى : «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»
اللهُ الصمد « (١)

٢ - إدخال الروح والمهابة في قلب السامع أو تقوية ما يدعو المخاطب إلى
الامتثال والطاعة ومثاله «الحاكم بأمرك ، بل أنا آمرك» .

٣ - الاستعطاف ، كقول الشاعر

إلحى عَبْدُكَ العاصي أُناسَكَ مُقْرِراً بالذنوب وقد دَعَاكَ

وهذه صور المسند إليه ، أما صور الخروج على مقتضى الظاهر في غير
ذلك فكقول عبدالله ابن الدميني :

تَعَالَيْتِ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تَرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتَ بِذَلِكَ

وكان مقتضى الظاهر أن يقول «قد ظفرت به» ولكنه عدل عنه وقال
«قد ظفرت بذلك» . ومنه قوله تعالى : «وبالحق أنزلناه وبالحق نزل» (٢)
وكان مقتضى الظاهر أن يقول «وبه نزل» .

وقوله : «فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» (٣) ، وكان مقتضى الظاهر
أن يقول «فتوكل على» (٤)

وليس في دراسة البلاغيين لهذا الأسلوب غير ما ذكرنا ، أما الذين عتوا
بعلوم القرآن فكانت نظرهم أوسع ومسائلهم أكثر نشعا واستيعابا . ولعل
الزركشي من أبرز الذين بحثوا هذا الموضوع ، وقد قال عن وضع الظاهر

(١) الإخلاص ٢-١ .

(٢) الإسراء ١٠٥ .

(٣) آل عمران ١٥٩ .

(٤) ينظر مفتاح العلوم ص ٩٤ ، والإيضاح ص ٧٠ ، وشروح التلخيص
ج ١ ص ٤٥٢ :

موضع المضمَر : « والعجيب أن البيانين لم يذكروه في أقسام الإطناب » (١)
وذكر أن منه قول النابغة الجعدي :

إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُلُلانها
سواقِطُ من حَرٍّ وقد كان أظْهرا (٢)

ولو أتى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمهها » .

ومنه قوله تعالى : « ومنهم الذين يؤذون النبي » ثم قال : « والذين
يؤذون رسول الله » (٣) ولم يقل « يؤذونه » مع ما في ذلك من التعظيم .

وقرر الزركشي أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة وأصل المحدث
عنه كذلك ، والأصل أنه إذا ذكر ثانيا أن يذكر مضمراً للاستغناء عنه
بالمظاهر السابق كما أن الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء ، وإذا
جرى المضارع مجرى الاسم أعرب كقوله تعالى : « فابْتَغُوا عند الله الرِّزْقَ
واعْبُدُوهُ واشْكُرُوا له إليه ترجعون » (٤) ، وقوله : « فن عَقَا وأصْلَحَ
فأَجْرُهُ على الله إِنَّهُ لَا يَحِيبُ الظَّالِمِينَ » (٥) ، وقوله : « فَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ
وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً » (٦) .

وللخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم ، كقوله تعالى : « واتَّقُوا اللهَ وِيعْلِمِكُمُ اللهُ » ،

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٨٢ .

(٢) بصف الشاعر سببه في الهجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس
واحتدأها ، الظلمات : جمع ظلة ، وهو ما يستظل به .

(٣) التوبة ٦١ .

(٤) العنكبوت ١٧ .

(٥) الشورى ٤٠ .

(٦) النصر ٣ .

واللهُ بكلِّ شيءٍ عليمٌ « (١) ، وقوله : « أولئك حزبُ الله ، ألا إنَّ حزبَ الله همُ المفلحون » (٢) .

الثاني : قصد الإهانة والتحقير : كقوله تعالى : « يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ » (٣) ، وقوله : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ ، إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مِينًا » (٤) .

ومنه قول الشاعر :

فَمَا لِلنَّوَى لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي النَّوَى وَعَهْدُ النَّوَى عِنْدَ الْفِرَاقِ ذَمِيمٌ

الثالث : الاستلذاذ بذكره ، كقوله تعالى : « وبالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ » (٥) إنَّ كان الحقُّ الثاني هو الأول .

وقوله : « مَنْ كَانَ يَرِيدَ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا » (٦) ، وقوله : « وَأَوْثَرْنَا الْأَرْضَ ثَبَوًا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ » (٧) ، ولم يقل « مِنْهَا » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة وإنَّ كان المراد بالأرض الجنة .

الرابع : زيادة التقدير ، كقوله تعالى : « اللَّهُ الصَّمَدُ » بعد قوله « اللَّهُ أَحَدٌ » (٨) ويدل على إرادة التقدير سبب نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشا قالت : يا محمد صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه فنزل « اللَّهُ أَحَدٌ » معناه أن الذي سألتوني وصفه هو الله ، ثم لما أريد تقدير كونه « اللَّهُ » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .

(١) البقرة ٢٨٢ .

(٢) المجادلة ٢٢ .

(٣) النور ٩١ .

(٤) الإسراء ٥٣ .

(٥) الإسراء ١٠٥ .

(٦) فاطر ١٠ .

(٧) الزمر ٧٤ .

(٨) الإخلاص ١-٢ .

ومنه قوله تعالى : «يَسْتَوُونَ أَلَسْنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُو
من الكتاب » (١) .

الخامس : إزالة اليبس حيث يكون الضمير يومه أَنَّهُ غير المراد كقوله
تعالى «قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ» (٢) ، لو قال
«تَوْتِيهِ» لأوهم أنه الأول .

ومنه قوله تعالى : «الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَلَنَ السَّوْءِ ، عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ» (٣)
كرر «السوء» لأنه لو قال «عليهم دائرته» لالتبس بأن يكون الضمير عائدا
إلى الله تعالى .

السادس : أن يكون القصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير
السامع بذكر الاسم المقتضى لذلك كما يقول الحاكم لمن يأمره بأمر «الحاكم
يأمرك بكذا» مكان «أنا أمرك بكذا» . ومنه قوله تعالى : «الْحَاقَّةُ» ما
الحاققة (٤) وقوله : «وقال الذين في النار لخزنة جهنم» (٥) ، ولم يقل
«لخزنتها» .

السابع : قصد تقوية داعية المأمور ، كقوله تعالى : «فَإِذَا عَزَمْتَ
فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ» (٦) ، ولم يقل «علي» ، وحين
قال «على الله» لم يقل «إنه يحب» أو «إني أحب» تقوية لداعى المأمور
بالتوكل بالتصريح باسم المتوكل عليه .

الثامن : تعظيم الأمر ، كقوله تعالى : «أَوْ كَمْ يَتَرَوْنَ كَيْفَ يُهْدِي اللَّهُ
الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ، إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ» قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا

(١) آل عمران ٧٨ .

(٢) آل عمران ٢٦ .

(٣) الفتح ٦ .

(٤) الحاققة ١-٢ .

(٥) غافر ٤٩ .

(٦) آل عمران ١٥٩ .

كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ (١) ، وقوله : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً . إنا خلقنا الإنسان (٢) ، ولم يقل « خلقناه » للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .

ومنه قوله تعالى : « يَوْمَ تَرُجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلاً » (٣) فإنما أعيد لفظ « الجبال » والقياس الاضمار لتقدم ذكرها ، ولو لم يذكر « الجبال » لاحتمال عود الضمير إلى الأرض .

التاسع : أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف ، كقوله تعالى : « قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَأْمُرُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ » (٤) بعد قوله في صدر الآية « إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ... » دون « قَامِنُوا بِاللَّهِ وَبِى » ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها من النبي الأمي الذي يؤمن بالله ، فإنه لو قال « وبى » لم يتمكن من ذلك لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الكلمات كائنا من كان أنا أو غيرى إظهاراً للنصفة وبعداً من التعصب لنفسه .

العاشر : التنبيه على علة الحكم ، كقوله تعالى : « فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ » (٥) ، وقوله : « قَالِ اللَّهُ » (٦) دون « فانه » .

الحادى عشر : قصد العموم ، كقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا » (٧) ولم يقل « استطعمهم » للاشعار بتأكيد العموم وأنها

(١) النكيوت ١٩-٢٠ .

(٢) الانسان ١-٢ .

(٣) المزمل ١٤ .

(٤) الأعراف ١٥٨ .

(٥) البقرة ٥٩ .

(٦) البقرة ٩٨ ، والآية : « من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل ، فإن الله عدو للكافرين » .

(٧) الكهف ٧٧ :

لم يترك أحداً من أهلها إلا استطعاه وأبى ، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء ، وفيه التنبيه على غماسن الأخلاق ودفع السيئة بالحسنة .

ومنه قوله تعالى : « وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء » (١) فإنه لو قيل : « إنها أمارة » لاقتضى تخصيص ذلك فأنى بالظاهر ليدل على أن المراد التعميم مع أنه برئ من ذلك بقوله بعده « إلا ما رحيم ربى » وقوله « إن ربى غفور رحيم » . ولم يقل « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

الثاني عشر : قصد الخصوص ، كقوله تعالى : وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي « (٢) ولم يقل « لك » لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره كما فى قوله تعالى : « وبنات عمك » فمسدود عنه إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وإنه ليس لغيره ذلك .

الثالث عشر : مراعاة التجنيس كقوله تعالى : « قل أعوذ برب الناس . مالك الناس . إله الناس . من شر الوسواس الخناس . الذى يوسوس فى صدور الناس . من الجنة والناس » (٣) .

الرابع عشر : أن يتحمل ضميراً لا بد منه ، كقوله تعالى : « أتيا أهل قرية استطعنا أهلها » (٤) .

الخامس عشر : كونه أهم من الضمير ، كقوله تعالى : « أن نضيل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » (٥) وقال بعضهم إن أعيدت « إحداهما » لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ فى التركيب ، وهو المعنى فى الرصيع البديعى بل هذا أبين من الرصيع فان الرصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها وهذا من حيث تركيبها فكأنه ترصيع معنوى . والآية متضمنة لقسمين : قسم

(١) يوسف ٥٣ .

(٢) الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة الناس ١-٦ .

(٤) الكهف ٧٧ .

(٥) البقرة ٢٨٢ .

الضلال وقسم التذكير فأسند الفعل الثاني إلى ظاهر حيث أسند الأول ولم
يوصل بضمير مفصول لكون الأول لازماً فأتى بالثاني على صورته من
التجرد عن المفعول ثم أتى به خبراً بعد اعتدال الكلام وحصول التماثل في
تركيبه .

السادس عشر : كون ما يصلح للعود ولم يسق الكلام له ، كقوله
تعالى : « رُسُلُ اللَّهِ ، اللَّهُ أَعْلَمُ » (١) .

السابع عشر : الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى ، كقوله
تعالى : « فَاِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيَمْحُو اللَّهُ الْبَاطِلَ » (٢) . فان
« يَمْحُو » استئناف وليس عطفاً على الجواب ، لأن المعلق على الشرط عدم
قبل وجوده .

ولم يذكر البلاغيون إلا بعض هذه الدواعي والأسباب الكثيرة التي
وردت في كتاب الله تعالى .



القلب :

وهو الخروج على مقتضى الظاهر ، وذلك أن يجعل أحد أجزاء الكلام
مكان الآخر والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر (٣)
وفي كونه من أساليب البلاغة خلاف ، وتوضح فيه ثلاثة آراء :

الأول : إنكاره ، ومن أوائل الذين ذهبوا إلى ذلك سيبويه الذي يرد
القلب إذا جاء في الكلام ويصفه بالرداءة والبعد عن الجودة ، يقول : « وأما
قوله « أدخل فوه الحجر » فهذا جرى على سمة الكلام والجيد « أدخل فاه
الحجر » كما قال : « أدخلت في رأسي القلنسوة » والجيد أدخلت في القلنسوة
رأسي » . قال الشاعر :

(١) الأنعام ١٢٤ .

(٢) الشورى ٢٤ .

(٣) شروح التلخيص ج ١ ص ٤٨٦ .

تري الثور فيها مدخل الظل رأسه
وسائره باد إلى الشمس أجمع

فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال « (١) . والأصل أن يقول :
مدخل رأسه الظل ، لأن الرأس هو الداخل في الظل ، والظل هو موضع
الدخول .

ووقف الآمدي هذا الموقف من القلب فقال إن المتأخر لا يرخص له في
القلب ، « لأن القلب إنما جاء في كلام العرب على السهو ، والمتأخر إنما
يحتل على أمثلهم ويقتدى بهم وليس ينبغي أن يتبعهم فيما سهوا فيه » (٢) .
وذكر رأى الذين يذهبون إلى أن القلب جاء في كتاب الله كقوله : « ما إن
مفاتيحه لتنوء بالعصبة أوى القوة » (٣) ، وقال إن هذا ليس بقلب وإنما
هو صحيح مستقيم ، وإنما أراد الله تعالى : « ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة »
أى : تميلها من ثقلها ، ذكر ذلك الفراء وغيره وقالوا إنما المعنى « لتنوء
العصبة » .

وانتهى الآمدي إلى أن القلب القبيح لا يجوز في الشعر ولا في القرآن ، وهو
ما جاء في كلام العرب على سبيل الغلط ، وقال معقبا على بيت الفرزدق
يصف ذئبا :

وأطلس عسال وما كان صاحباً رقت لنا رى مؤهناً فأنانى (٤)
وإنما أراد رفعها للذئب وأنشده المبرد وقال : « القلب جائر للاختصار
إذا لم يدخل الكلام لباس » كأنه يحجز ذلك للعرب الأوائل دون المتأخرين .

(١) كتاب سيويه ج ١ ص ٩٢ .

(٢) الموازنة ج ١ ص ٢٠٧ .

(٣) القصص ٧٦ .

(٤) الأطلس : الأغبر . عسال : نسيه إلى مشيته ، يقال : مر الذئب بعسل ،
وهو مشى خفيف كالمرولة . الوهن والموهن من الليل : نحو متصفه أو بعد
ساعة منه .

وما علمت أحداً قال « للاختصار » غيره ، فلو قال : لإصلاح الوزن أو للضرورة كما قال غيره كان ذلك أشبه . ويجوز أن يكون الفرزدق في هذا البيت سهاً أو اضطر لإصلاح الوزن « (١) » .

وتحدث ابن سنان الخفاجي عن هذا الأسلوب وقال : ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام مقلوباً فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه « (٢) » ولذلك أمثلة مذكورة منها قول عروة بن الورد العبسي :

فلو أتى شهيدتُ أبا سعاد غداة غدا لمهجته يفوقُ
فدَيْتُ بنفسي نفسي ومالي وما آلك إلا ما أطيقُ

يريد أن يقول : فديت نفسي بنفسى .

وكذلك بيت الفرزدق السابق في وصف الذئب ، وإنما النار هي المرفوعة للذئب . وحمل بعضهم على المقلوب قول المتنبي :

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ

فَعَجَبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

وتقديره : كيف لا يموت من يعشق .

وقال بعضهم إنَّ الكلام جارٍ على طريقته ، والمراد به : كيف تكون المتبة غير العشق ، أى أن الأمر الذى يقدر فى النفوس أنه فى أعلى مراتب الشدة هو الموت ، ولما ذقت العشق فعرفت شدته عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز أن لاتعم علته حتى تكون منايا الناس كلهم به . وكان هذا أشبه بمراد المتنبي من حمل الكلام على القلب .

(١) الموازنة ج ١ ص ٢٠٩-٢١٠ :

(٢) سر الفصاحة ص ١٢٩ .

وقال ابن سنان عن قوله تعالى : « ما إنَّ مفاتيحه لثنوا بالعُصْبَة أُولَى القُوَّة » (١) ، إنَّه ليس من القلب ، وإنَّما المراد أنَّ المفاتيح تنوء بالعصبة ، أى : تميلها من ثقلها . وكذلك قوله تعالى : « وإنَّه لحبة الخبز لشديد » (٢) ليس — على ما يزعم بعضهم — المراد به : وإنَّ حبه للخبز لشديد ، بل المقصود به أنَّه لحب المال لبخيل ، والشدة : البخل ، أى : من حبه للمال يبخل .

وحمل ابن جني على المقلوب قول المتنبي :

نحن ركب ملجئ في زى ناسٍ فوق طير لها شخوص الجبال
وقال إنَّ تقديره : نحن ركب من الإنس في زى الجن فوق جمال لها شخوص طير . وقال ابن سنان معقبا على هذا التفسير : « وهذا عندى تعسف من أبى الفتح لا تنفود إليه الضرورة ، ومراد أبى الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء فيقول : نحن قوم من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التى لاتسلك وقلة فرقنا فيها ، إلَّا أنَّنا في زى الإنس ، وهم على الحقيقة كذلك ونحن فوق طير من سرعة إبلنا إلَّا أنَّ شخوصها شخوص الجبال ، ولا شك أيضاً في ذلك » (٣) .

وقال عن بيت قطري بن الفجاءة :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جدع البصرة قارح الإقدام
« حملوه على المقلوب وقالوا : يريد قارح البصرة جدع الإقدام ، كما يقال غرور أى مجرب . وقد كان أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب أجازني في بعض الأيام هذا البيت وقال : ما المانع من أن يكون مقصوده : لم أصب

(١) القصص ٧٦

(٢) العاديات ٨ .

(٣) سر الفصاحة ص ١٣٢ ، وينظر عروض الأفراح — شروح التلخيص

ج ١ ص ٤٩١ .

أى لم أَلَف على هذه الحال بل وجدت على خلافها جذع الإقدام فأرجح البصيرة
ويكون الكلام على جهته غير مطلوب . وتمكن الدلالة على أنَّ قوله « لم
أُصِب » فى البيت بمعنى « لم أَلَف » دون ما يقولون من أنَّ مراده به لم أخرج
بقوله : قبله :

لا يَرَكُنَنَّ أَحَدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحِجامِ
فلقد أَرَانِي للرماح دريئةً من صَنِّ يميني نارةً وأماي
حتى خضبت بما تحدر من دَمِي أكنافَ سرجي أو عنانَ لجأى

فكيف يكون لم يصب وقد خضبت هذا بدمه ؟ فأما قولهم : إنه أراد من
دَمِي أى من دم قومي وبني عمي فبالغة منهم فى التعسف والعدول عن وجه
الكلام ليستمر لم أنَّ يكون فاسداً غير صحيح .

وهذا الذى ذكره أبو العلاء وسبق إليه ، له وجه يجب تقبله واتباعه فيه
وفحوى كلام قطرى يدل على أنَّه أراد أنَّه جرح ولم يمت ، إعلاما أن
الإقدام غير علة فى الحِجام ، وحثاً على الشجاعة ، وتنبهاً عن الفرار « (١) .
وقال بعد ذلك كله « ومن طريف التفسير للشعر أن يتأول ليقع الفساد فيه ،
ولو حمل على ظاهره كان صواباً صحيحاً » (٢) ، ومعنى ذلك أنَّ ابن سنان
لا يميل إلى القلب والتأويل لئلا يخرج الكلام على مقتضى الظاهر فيفسد ويبعد
عن الهدف الذى رمى إليه قائله .

وأنكر القلب حازم القرطاجنى وقال إنه مما يجب أن ينزه كتاب الله عنه
لأنَّ العرب إذا صدر ذلك منهم فبقصد العبث أو التهكم أو المحاكاة أو حال
الاضطرار ، والله مُنَزَّهٌ عن ذلك . وقال : « فكل كلام يمكن حمله على
غير القلب بتأويل لا يبعد معناه فليس يجب حمله على القلب . وأما ما لا يمكن

(١) سر الفصاحة ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢) سر الفصاحة ص ١١٣ .

فيه التأويل فواجب أن لا يعمل عليه وأن يوقف عنده « (١) . وهذا ما ذهب إليه ابن سنان من قبل ، بل إن حازم القرطاجني ذكر أمثله وتعليقه عليها .
الثاني : قبوله مطلقاً ، وكان القاضي الجرجاني قد وقف عند قول المتنبي :

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دُقِقَتْ
فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ

وذكر أن بعض من يخرج عن المتنبي أخرجه مخرج القلب ، وهو كثير قبله مطلقاً أو يرفضه مطلقاً (٢) . ولعل السكاكي كان أوضح البلاغيين وأصرحهم في هذه المسألة فقبل القلب مطلقاً وقال : « إن هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب ، وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ، ولها شيوخ في التراكيب ، وهي مما يورث الكلام ملاحاة ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغة تأتي في الكلام وفي الأشعار » (٣) .



ومثل له بقول القطامي :

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمِينٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيِّتَ
أَرَادَ : كَمَا طَيِّتَ الْفَدْنَ بِالسِّيَاعِ . ولم ير السبكي في هذا القلب معنى لطيفاً (٥) . وأدخل السكاكي في القلب قوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بَأْسًا » (٦) أي : جاءها بأسنا فأهلكناها . وقوله تعالى : « ثُمَّ دَنَا

(١) منهاج البلغاء ص ١٨٤ ، وتظهر ص ٣٩١ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ .

(٢) ينظر الوساطة ص ٤٦٩ .

(٣) مفتاح العلوم ص ١٠١ .

(٤) الفدن : القصر المشيد . السباع : الطين بالنين .

(٥) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٩٠ .

(٦) الأعراف ٤ .

فقدلى « (١) أى : تَدَلَّى فدنا . وقوله « اذْهَبْ بكتابي هذا فَاَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ » (٢) على ما يحمل من « ألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون . ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ » .

ونبي الخطيب القزويني أن يكون في هذه الآيات قلب . إذ ليس في تقديره اعتبار لطيف أو نكتة . ويرى أن الأصل في الآية الأولى : « أردنا إهلاكها فجاءها بأنسا أى إهلاكنا » .

والأصل في الآية الثانية : « ثُمَّ أَرَادَ الدُّنُو مِنْ مُحَمَّدٍ — صلى الله عليه وسلم — فَتَدَلَّى فَتَعَلَّقَ عَلَيْهِ فِي الْهَوَاءِ » .

والأصل في الآية الثالثة : « تَنَحَّ عَنْهُمْ إِلَى مَكَانٍ قَرِيبٍ تَوَارَى فِيهِ لِيَكُونَ مَا يَقُولُونَهُ بِمَسْمَعٍ مِنْكَ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ » ، فيقال : إنه دخل من كوة فألقى الكتاب إليها وتوارى في الكوة « (٣) » .

الثالث : قوله إذا تضمن اعتباراً لطيفاً ، وإلا فلا يقبل . ولذلك قال ابن الضائع : « يجوز القلب على التأويل ثم قد يقرب التأويل فيصح في فصيح الكلام ، وقد يبعد فيختص بالشعر » (٤) .

وإلى ذلك ذهب الخطيب القزويني فقال : « والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل وإلا رد » (٥) ، كقول رؤية :

ومهمه مغبرة أرجساؤه كأن لون أرضه سماؤه

أى : كأن لون سماءه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه للمبالغة . وسار على مذهبه شراح تلخيصه في قبول أسلوب القلب أو رده .

(١) النجم ٨ .

(٢) النحل ٢٨ .

(٣) الأيضاح ص ٧٩ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ .

(٥) الأيضاح ص ٧٧ .

والقلب أقسام تحدث عنها الزركشي وهي (١) :

الأول : قلب الإسناد ، وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره ، كقوله تعالى : « ما إنَّ مفاتيحه لتنوء بالعصبة » (٢) إن لم يجعل الباء للتعدية لأن ظاهره أن المفاتيح تنوء بالعصبة ، ومعناه أن العصبة تنوء بالمفاتيح لثقلها فأستد « لتنوء » إلى « المفاتيح » والمراد إسناده إلى العصبة ، لأنَّ الباء للحال والعصبة مستصحبية المفاتيح لاستصحابها المفاتيح ، وفائدته المبالغة بجعل المفاتيح كأنها مستتبعة للعصبة القوية بثقلها .

وقيل : لا قلب فيه ، والمراد : أن المفاتيح تنوء بالعصبة أى تميلها من ثقلها .

وقيل في قوله تعالى : « وجاءت سكرة الموت بالحق » (٣) إنه من المقلوب وإنه « سكرة الحق بالموت » .

الثاني : قلب المعطوف ، وهو جعل المعطوف عليه معطوفاً والمعطوف معطوفاً عليه كقوله تعالى : « فألقه إليهم ثم تولَّ عنهم فانظر ماذا يرجعون » (٤) حقيقته : فانظر ماذا يرجعون ثم تولَّ عنهم ، لأنَّ نظره ما يرجعون من القول غير متأثراً مع توليه عنهم ، وما يفسر به التولي من أنَّه يتوارى في الكوة التي ألقى منها الكتاب مجازاً ، والحقيقة راجعة عليه .

ومنه قوله : « ثم دنا فتدلى » (٥) أى : تدلى فدنا ، لأنَّه بالتدلى نال الدنو والقرب إلى المنزلة الرفيعة وإلى المكانة لا إلى المكان .

ورأى ابن سنان والقزويني أنَّ الآيتين لم تأتيا على القلب وإنما على الأسلوب الأصلي وذلك لعدم تضمن القلب فيها اعتباراً لطيفاً .

(١) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٨٨ وما بعدها .

(٢) القصص ٧٩ .

(٣) قى ١٩ .

(٤) النمل ٢٨ .

(٥) النجم ٨ .

الثالث : العكس . وهو أمر لفظي ، كقوله تعالى : « ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء » (١) . وقوله : « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » (٢) ، وقوله : « لاهن حيل لهم ولا هم يحيلون لهن » (٣) .

الرابع : المستوى . وهو أن الكلمة أو الكلمات تقرأ من أولها إلى آخرها ومن آخرها إلى أولها لا يختلف لفظها ولا معناها ، كقوله تعالى : « وَرَبِّكَ فَكِيرٌ » (٤) وقوله : « كُلُّ فِي فَيْلِكَ » (٥) .

الخامس : مقلوب البعض ، وهو أن تكون الكلمة الثانية مركبة من حروف الكلمة الأولى مع بقاء بعض حروف الكلمة الأولى ، كقوله تعالى : « فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ » (٦) ، فـ « بني » مركب من حروف « بين » وهو مفروق ، إلا أن الباقي بعضها في الكلمتين وهو أولها .

ولعل مذهب الخطيب القزويني أقرب المذاهب في القلب حينما قال : « وردّه مطلقا قوم . وقبله مطلقا قوم منهم السكاكي . والحق أنه اذا تضمن اعتبارا لطيفا قبل ، وإلا وردّه » (٧) .

الأسلوب الحكيم :

وقد سماه عبد القاهر الجرجاني « المغالطة » (٨) وسماه السكاكي « أسلوب الحكيم » وقال عنه : « ولهذا النوع - أعني لإخراج الكلام لا على مقتضى

(١) الأنعام ٥٢ .

(٢) البقرة ١٨٧ .

(٣) المنتحة ١٠ .

(٤) المدثر ٣ .

(٥) الأنبياء ٣٣ .

(٦) طه ٩٤ .

(٧) الايضاح ص ٧٧ .

(٨) ينظر الايضاح ص ٧٦ ، وعروس الأفراح - شروح التلخيص

ج ١ ص ٤٧٩ .

الظاهر — أساليب متفتنة إذ ما من مقتضى ظاهري إلا ولهذا النوع مدخل فيه
بجهة من جهات البلاغة على ما نبه على ذلك منذ اعتنينا بشأن هذه الصناعة
ونرشد إليه تارة بالتصريح وتارة بالفحوى ، ولكل من تلك الأساليب عرق
في البلاغة يتشرب من أفانين بحرهما ، ولا كالأسلوب الحكيم فيها « (١) .

وللأسلوب الحكيم قسمان :

الأول : تلقى المخاطب — بالكسر — بغير ما يترقب ، وذلك يكون بحمل
كلامه على خلاف مراده نثيبها على أنه الأولى بالقصد إليه . كقول القُبَيْعَثَرِي
الحجاج بن يوسف الثقفي وقد قال له الحجاج متوعدا له بالقتل : « لأحملنك
على الأدهم » : « مثل الأمير من حمل على الأدهم والأشهب » . فأراد الحجاج
أن يقيده فتلقاه القُبَيْعَثَرِي بغير ما يترقبه من فهمه التوعيد بالطف وجه مشيراً
إلى أن مَنْ كان مثله من السلطنة إنما يناسبه أن يوجد بأن يحمل على الأدهم
والأشهب من الخيل ويكون جديراً بأن يُصَفَّد — بضم الياء — أى يعطى ،
لا أن يُصَفَّد — بفتحها — أى يشد ويوثق .

ومنه قول الشاعر :

أنت تشكى عندي مزاوله القيرى وقد رأت الضيفان يتشحون منزلى
فقلت كأتى ما سمعتُ كلامها هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى

الثانى : تلقى السائل بغير ما يتطلب بنزول سؤاله منزلة غيره نثيبها على
أنه الأولى بحاله أو المهم له . وذلك كقوله تعالى : « يسألونك عن الأهلّة
قل هي مواقيت للناس والحج » (٢) ، فقالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً
مثل الخيط ثم يزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلىء ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى
يود كما بدا ؟

(١) مفتاح العلوم ص ١٥٥ .

(٢) البقرة ١٨٩ .

وكفوله تعالى : «تَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنَزِّلُ قُلْ : مَا أَتَقَمُّ مِنْ خَيْرٍ
 فَلَئِنْ دِينُ الْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ » (١) . سألوا عن بيان
 ما ينفعون فأجيبوا ببيان المصروف (٢) وللأسلوب الحكيم أثر في الكلام ،
 وقد أوضح السكاكي هذا الأثر بقوله : « وإنَّ هذا الأسلوب الحكيم لربما
 صادف المقام فحرفه من نشاط السامع ، سلبه حكم الوقور وأبرزه في معرض
 المسحور . وهل ألان شكيمة الحجاج لذلك الخارجى وسل شخصيته (٣) حتى
 أثر أن يحسن على أن يسى غير أن صهره بهذا الأسلوب إذا توعدده الحجاج
 بالقييد في قوله « لأحملنك على الأدهم » فقال متغابيا : « مثل الأمير — يحمل
 على الأدهم والأشهب » مبرزاً وعيده في معرض الوعد مترصلاً أن يريد باللفظ
 وجه أن امراً مثله في مسند الإمرة المطاعة خلق بأن يصفد لا أن يصفد ،
 وأن يعد لا أن يوعده (٤) .

التغليب :

وهو إعطاء الشيء حكم غيره ، وقيل : ترجيح أحد المغلوبين على الآخر
 أو إطلاق لفظة عليهما ، إجراء للمختلفين مجرى المتفقين . (٥)

وهو أنواع :

الأول : تغليب المذكر ، كقوله تعالى : « وَجُمِعَ الشَّمْسُ »
 والقمر (٦) ، غلب المذكر لأن الواو جامعة ولأن لفظ الفعل مقتضى

(١) البقرة ٩١٥ .

(٢) ينظر مفتاح للعلوم ص ١٥٥ ، والايضاح ص ٧٥ ، وشروح التلخيص
 ج ١ ص ٤٧٩ .

(٣) السخيمة : الضغينة ، يقال : سللت سخيمته بالالطف والترضى ، أى :
 أخرجت ضغينته من صدره .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٥٦ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٠٢ .

(٦) القيامة ٩ .

ولو أريد العطف امتنع . وقوله : « وكانت من القانتين » (١) ، وقوله :
« إلا امرأته كانت من الغابرين » (٢) . والأصل « من القانتات » و « من
الغابرات » فعدت الأنثى من المذكور بحكم التغليب .

الثاني : تغليب المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب ، كقوله تعالى :
« بل أنتم قوم تجهلون » (٣) ، بناء الخطاب ، غلب جانب « أنتم » على جانب
« قوم » والقياس أن يحيى بالياء لأنه وصف القوم ، وقوم اسم غيبة ولكن
حسن آخر الخطاب وصفا لـ « قوم » لوقوعه خبراً عن ضمير المخاطبين .
ومنه قوله تعالى : « فاستقيم كما أمرت ومن تاب معك » (٤) ، غلب
جانب « أنت » على جانب « من » ، فأسند إليه الفعل وكان تقديره « فاستقيموا »
فتغلب الخطاب على الغيبة ، لأن حرف العطف فصل بين المسند إليهم الفعل
فصار كما نرى .

الثالث : تغليب العاقل على غيره . وذلك بأن يتقدم لفظ يع من يعقل
ومن لا يعقل فيطلق اللفظ المختص بالعاقل على الجميع . ومنه قوله تعالى :
« والله خلق كل دابة من ماء » (٥) ، لما تقدم لفظ « الدابة » والمراد بها
عوم من يعقل ومن لا يعقل غلب من يعقل فقال « فمنهم من يعشى » .

وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعلاء على غيرهم
كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذكروكم
فيه » (٦) ، أى : خلق لكم أيها الناس من جنسكم ذكورا وإناثا وخلق
الأنعام أيضا من أنفسها ذكورا وإناثا . يذكروكم — أى ينبتكم ويذكركم أيها

(١) التحريم ١٢ .

(٢) الأعراف ٨٣ .

(٣) النمل ٥٥ .

(٤) هود ١١٢ .

(٥) النور ٤٥ .

(٦) الشورى ١١ .

الناس والأنعام في هذا التدبير والجعل - فهو خطاب للجميع ، للناس المحاسنين وللأنعام المذكورة بلفظة الغيبة ، ففيه تغليب المخاطب على الغائب ، وإلا لما صح ذكر الجميع - الناس والأنعام - بطريق الخطاب لأن الأنعام غيب وفيه تغليب العقلاء على غيرهم ، وإلا لما صح خطاب الجمع بلفظ « كم » المختص بالعقلاء . ففي لفظ « كم » تغليبان ، ولولا التغليب لكان القياس أن يقال يذروكم وإياها .

الرابع : تغليب المتصف بالثبوت على ما لم يتصف به ، كقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا » (١) ، قيل : غلب غير المرتابين على المرتابين .

الخامس : تغليب الأكثر على الأقل ، وذلك بأن ينسب إلى الجميع وصف يختص بالأكثر ، كقوله تعالى : « لَتُسْخَرَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قُرَيْبِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا » (٢) ، وأدخل شعيب في قوله « لَتَعُودُنَّ » بحكم التغليب إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود إليها .

السادس : تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بأن يطلق اسم الجنس على الجميع ، كقوله تعالى : « فَتَسْجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا لِبَلِيسَ » (٣) ، وأنه عد منهم مع أنه كان من الجن تغليبا لكونه جنياً واحداً فيما بينهم ، ولأن حمل الاستثناء على الاتصال هو الأصل .

السابع : تغليب الموجود على ما لم يوجد ، كقوله تعالى : « بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ » (٤) فإن المراد المنزل كله ، وإنما عبر عنه بلفظ المضى وإن كان بعضه مترقباً تغليبا للموجود على ما لم يوجد .

(١) البقرة ٢٣ .

(٢) الأعراف ٨٨ .

(٣) ص ٧٣-٧٤ .

(٤) البقرة ٤ .

الثامن : تغليب الإسلام ، كقوله تعالى : « ولكل درجات » (١) ، لأن الدرجات للعلو ، والدركات للسفل ، فاستعمل الدرجات في القسمين تغليبا .
 التاسع : تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه ، كقوله تعالى : « ذلك بما قد متُّ أبديكم » (٢) ، ذكر الأبدى لأن أكثر الأعمال تزاوُل بها فحصل الجمع بالواقع بالأبدى .

العاشر : تغليب الأشهر ، كقوله تعالى : « ياليت بيني وبينك بُعد المشرقين » (٣) أراد المشرق والمغرب فغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين . ومن ذلك قولهم : « أبوان » للأب والأم ، و « قرآن » للشمس والقمر ، و « العُمران » لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

الانقذات :

وهو الفن الأول من محاسن الكلام التي ذكرها ابن المعز ، وقد قال في تعريفه : « هو انصراف المتكلم عن مخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى مخاطبة وما يشبه ذلك . ومن الانقذات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر » (٤) .

وقال قدامة بن جعفر في تعريفه : « هو أن يكون الشاعر أخذاً في معنى فكانه يعترضه إمتا شك فيه أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله أو سائلاً يسأله عن سببه فيعود راجعاً على ما قدمه فلما أن يؤكد أو يذكر سببه أو يحل الشك فيه » (٥) .

وفسّرهُ أبو هلال بما يقرب من هذا ، ولكنه قسمه ضربين :

-
- (١) الأحقاف ١٩ :
 - (٢) آل عمران ١٨٢ .
 - (٣) الزخرف ٣٨ .
 - (٤) البديع ص ٥٨ .
 - (٥) نقد الشعر ص ١٦٧ ، ونقل هذا التعريف ابن أبي الأصم في تحرير التحبير ص ١٢٣ ، وبديع القرآن ص ٤٢ .

الأول : أن "يفرغ المتكلم من المعنى فإذا ظننت أنه يريد أن" يجاوزه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره به ، كقول جرير :

أنتنى إذ تودعنا سلبى بعودِ بشامةٍ سقى البشام^(١)
ولم يذكر قدامة هذا الضرب في تعريفه . وإنما انصبَّ تعريفه على الضرب .

الثاني الذي ذكره أبو هلال نقلاً عنه لاتفاق العبارات وهو :

الثاني : أن "يكون الشاعر أخذاً في معنى كأنه يعترضه شك أو ظن أن" راداً يرد قوله . أو سائلاً يسأله عن سببه فيعود راجعاً إلى ما قدمه فإما أن يؤكد أو يذكر سببه أو يزيل الشك عنه . كقول المعطل الهنلي :

تبين صلاة الحرب منا ومنهم إذا ما التقينا والمسلم بادن^(٢)
فقوله : « والمسلم بادن » رجوع من المعنى الذى قدمه حتى بين أن علامة صلاة الحرب من غيرهم أن المسلم بادن والمحارب ضامر^(٣) .

ويسمى بعضهم الالتفات «الصرف» وهو مصطلح صاحب البرهان في وجوه البيان الذى قال في تعريفه : « وأما الصرف فانه يصرفون القول من الخطاب إلى الغائب ومن الواحد إلى الجماعة » (٤) .

وسماه أسامة بن منقذ « الانصراف » وقال فيه : « هو أن يرجع من الخبر إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الخبر » (٥) .

وقال ابن رشيق عنه : « هو الاعتراض عند قوم وسماه آخرون الاستدراك » (٦) ولكن الاعتراض والاستدراك غير الالتفات ، ولعل

(١) البشام : شجر لا ثمر له .

(٢) تبين : تبين . صلاة الحرب : اللين يصلونها .

(٣) كتاب الصناعتين ص ٣٩٢ .

(٤) البرهان في وجوه البيان ص ١٥٢ :

(٥) البديع في نقد الشعر ص ٢٠٠ :

(٦) العملة ج ٢ ص ٤٥ :

مصطلح « الانصراف » أو « الالتفات » أقرب إلى الدلالة وقد سار البلاغيون على مصطلح الالتفات ، وأصبح هذا الأسلوب ذا شعب كثيرة تحدث عنها بالتفصيل الزعشمري في تفسيره والسكاكي في مفتاحه والقزويني في إيضاحه وابن الأثير في المثل السائر والزرشمي في البرهان في علوم القرآن . وكان هؤلاء من أكثر الذين عنوا بدراسة هذا الأسلوب ، وقال الزعشمري عنه وهو يفسر قوله تعالى : « إياك نعبدُ وإياك نستعين » (١) : « فإن قلت لِمَ عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب ؟ قلت : هذا يُسمَّى الالتفات في البيان ، وقد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم ، كقوله تعالى : « حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهم » (٢) ، وقوله تعالى : « والله الذي أرسل الرياح فتثيرُ مهاباً فسُقناه » (٣) .

وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات :

تطاولَ ليلُك بالإنمَدِ ونسام الخلى* ولم ترقدِ
وباتَ وباتَ له ليلةٌ كليلَة ذى العائر الأرمَدِ
وذلك من نبأ جِساءنى وخبرته عن أبى الأمسودِ

وذلك على عادة افتتاهم في الكلام وتصرفهم فيه ، ولأنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن نظرية لنشاط السامع وإيقاظاً للاصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد . وقد تختص مواقعهم بفوائد ، ومما اختص به هذا الموضع أنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فخطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقبل : إياك من هذه صفاته تخص بالعبادة والاستعانة لانعبد غيرك ولا نستعينه ليكون الخطاب أدل على أنّ العبادة له ، لذلك التميز الذي لا تحقق العبادة إلاّ به » (٤) .

(١) الفاتحة ٥ .

(٢) يونس ٢٢ .

(٣) فاطر ٩ .

(٤) الكشف ج ١ ص ١١-١٢ .

وكلام السكاكي لا يخرج عما ذكره الزمخشري إلا ما أضاف من أمثلة وشواهد شعرية ، كقول ربيعة بن مقروم :

باتت سعادُ فأمسى القلبُ معمودا وأخلفتك ابنةُ الحرِّ المواعيد (١)

فالتفت حيث لم يقل « وأخلفتني » . ثم قال :

ما لم ألقى امرءاً جزلاً مواهبه سهلَ الفناء . رحيبَ الباع محمودا
وقد سمعت بقوم يحملون قلم أسمع بمثلك لا حيلما ولا جودا

فالتفت حيث لم يقل « بمثله » .

وقال السكاكي بعد هذه الأمثلة وغيرها : « وأمثال ما ذكر أكثر من أن يضبطها القلم ، وهذا النوع قد يختص بمواقعه بلطائف معانٍ قلما تنضج إلا لأفراد بلغاتهم أو للذاق المهرة في هذا الفن والعلماء النحارير . ومتى اختص موقعه بشيء من ذلك كساه فضل بهاء ورونق وأورث السامع زيادة هزة ونشاط ووجد عنده من القبول أرفع منزلة وعمل إن كان ممن يسمع ويعقل » (٢)

وهذا أمر طبيعي فالزمخشري لم يرد أن يبحث الالتفات ، وإنما تكلم عليه حينما جاء في الآية الكريمة . أما السكاكي فهدفه البحث في هذا الأسلوب لا تفسير الآيات وما فيها من فنون بلاغية . والاتفاق بين الرجلين هو في تحديد معناه وتعريفه ، وقد اتفقا على أنه نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب فمن الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة ، ومن الغيبة إلى المتكلم . واتفقا على أن نقل الكلام من أسلوب إلى آخر أدخل في القبول عند السامع وأحسن نظرية لنشاطه . ولكنه مع ذلك خالفه في أمر واحد ، وهو أنه أدخل الالتفات في علم المعاني وقال : « ويسمى هذا النقل التفتتا عند علماء المعاني ، والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأحسن نظرية لنشاطه وأملأ باستنرار إصغائه .

(١) المعمود : المجمع .

(٢) مفتاح العلوم ص ٩٦ .

وهم أحرىاء بذلك ، أليس قيرى الأضياف صيتهم ، ونحر العشار دأبهم
وهجيراهم — لا مزقت أبدى الأدوار لهم أديما ، ولا أباحت لهم حريما —
أفتراهم يحسنون قيرى الأشباح فيخالقون فيه بين لون واون وطعم وطعم ،
ولا يحسنون قيرى الأرواح فلا يخالقون فيه بين أسلوب وأسلوب وإيراد
وإيراد ، فان الكلام المفيد عند الانسان لكن بالمعنى لا بالصورة أشهى غذاء
لزوجته وأطيب قيرى لها « (١) .

وأدخله ثانية فى علم البديع وعده من المحسنات المعنوية ، ولكنه لم يبحثه
واكتفى بقوله : « وقد سبق ذكره فى علم المعانى » (٢). أما الزعشرى فقد عده
من البيان وإن كان لا يقصد به علم البيان الذى ضبطه السكاكى بتعريفه وإنما
يريد به البيان بمعناه العام ، ولعل هذا الموقف أسلم من موقف السكاكى الذى
تردد فيه فأدخله فى علم المعانى مرة وفى علم البديع تارة أخرى ، وقد علل
ابن يعقوب المغربى هذا التردد وبين مكان الالتفات فى كل علم بقوله :
« فان قلت : لأى وجه خصص تسميته بعلماء المعانى مع أن عده الالتفات من
البديع أقرب ، لأن حاصل ما فيه أنه يفيد الكلام ظرافة وحسن نظرية فيصنى
إليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام به مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون من
علم المعانى فضلا عن كونه يختص بهم فيسمونه به دون أهل البديع ؟ »

قلت : أما كونه من الأحوال التى تذكر فى علم المعانى فصحيح كما إذا
اقتضى المقام فائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو
إقامة حجة أو غير ذلك ، فهو من هذا الوجه من علم المعانى . ومن جهة كونه
شيئا ظريفا مستبذعا يكون من علم البديع . وكثيرا ما يوجد فى المعانى مثل هذا
فليضهم ، وأما تخصيص علماء المعانى بالتسمية فلا حرج فيه ، والله أعلم « (٣) .

(١) مفتاح العلوم ص ٩٥ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٠٢ .

(٣) مواهب الفتح — شروح التلخيص ج ١ ص ٤٦٤ .

ولولا تقسيم السكاكي البلاغة إلى أقسامها وحصر كل قسم بتعريف
مطلق جامع مانع لما احتاج ابن يعقوب المغربي وغيره إلى هذا التمثل والإغراق
في التأويل ، وإلا فهل يمكن استعمال أسلوب الالتفات من غير أن يؤدي معنى
فيكون مطابقا لمقتضى الحال وتكون فيه ظرافة وطلاوة ؟ إن الانتقال من
أسلوب إلى آخر لا يكون إلا إذا اقتضى الحال وأريد به نوع من الإبداع
والمتعة الفنية . ولذلك ينطبق عليه تعريفا علم المعاني وعلم البديع ولا نرى مبررا
للتفريق في عدة من المعاني مرة ومن البديع تارة أخرى على الوجه الذي يذهب
إليه البلاغيون .

ولما كان الالتفات ضربا من فنون البلاغة له أسلوبه وجماله فليس من
الذقة أن يبقى متريداً فيكون في علم المعاني إذا اقتضى المقام فائدته ، ويكون
في علم البديع إذا أريد به الطرافة ، وإنما يقرده باب كما فعل ابن الأثير
لأنه لم ينظر إليه هذه النظرة الجامدة ، (١) وقد أدخلناه في علم المعاني لأننا
لمبحث البلاغة كما تركها القدماء ، ولأننا لا نريد هنا إبداء وجهة النظر ، فذلك
أمر مجالته غير هذه المحاضرات التي أخذت نسيجها من القدماء . ولم يخرج
الخطيب القزويني على السكاكي في بحث الالتفات ونقل كلامه وأمثاله غير
أنه قارن بينه وبين الجمهور ، فالسكاكي قال : « وأعلم أن هذا النوع اعني
قل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص المسند إليه ولا هذا القدر بل الحكاية
والخطاب والغيبة ثلاثها ينقل كل واحد منها إلى الآخر ويسمى هذا النقل
التفاتا » (٢) . والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها . وهذا أخص من
تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه
بغيره ، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها . ولذلك فكل التفات
عندهم التفات عنده وليس العكس صحيحا (٣) .

(١) ينظر البلاغة عند السكاكي ص ١٣٦-١٣٨ و ص ٢٣٥ وما بعدها .

(٢) مفتاح العلوم ص ٩٥ .

(٣) ينظر الايضاح ص ٧١ .

ونظر ابن الأثير إلى هذا الأسلوب نظرة أعمق وقال عنه : « وهذا النوع وما يليه هو خلاصة علم البيان التي حولها يدندن وإليها تستند البلاغة وعنها يعتمد . وحقيقته مأخوذة من الصفات الإنسانية عن عينه وشماله فهو يقبل بوجهه تارة كذا وتارة كذا . وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة لأنه ينتقل فيه من صيغة كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب ، أو من خطاب غائب إلى حاضر ، أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل ، أو من مستقبل إلى ماضٍ ، أو غير ذلك . ويسمى أيضاً « شجاعة العربية » ، وإنما سمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام ، وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره ويتورد ما لا يتورده سواء . وكذا هذا الالتفات في الكلام فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات » (١) .

وقسمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : الرجوع من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة .

الثاني : الرجوع من الفعل المستقبل إلى فعل الأمر ومن الفعل الماضي إلى فعل الأمر .

الثالث : الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي .

وأحسن ما في بحثه الأمثلة الكثيرة التي وشح بها كلامه ، ورده رأي الزنجشیری ومن تابعه في فائدة أسلوب الالتفات . وقد وضع ابن الأثير رأيه بقوله : « وقال الزنجشیری - رحمه الله - إن الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنما يستعمل للتفنن في الكلام والانتقال من أسلوب إلى أسلوب نظرية لنشاط السامع وإيقاظاً للاصغاء إليه . وليس الأمر كما ذكره ، لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إن لم يكن إلا نظرية لنشاط السامع وإيقاظاً للاصغاء إليه ، فإن ذلك دليل على أن السامع يحل من أسلوب واحد فينتقل إلى غيره ليجد نشاطاً للاستماع ، وهذا قدح في الكلام لا وصف له ، لأنه لو

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٤ ، وينظر الجامع الكبير ص ٩٨ .

كان حسنا لما مل ، ولو سلمنا إلى الزمخشري ما ذهب إليه لكان إنما يريد
ذلك في الكلام المطول ، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك ، لأنه قد ورد الانتقال
من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة في مواضع كثيرة من القرآن
الكريم ويكون مجموع الجانين معا يبلغ عشرة ألفاظ أو أقل من ذلك ، ومفهوم
قول الزمخشري في الانتقال من أسلوب إلى أسلوب إنما يستعمل قصداً للمخالفة
بين المنتقل عنه والمنتقل إليه لا قصداً لاجتماع الأحسن . وعلى
هذا فإذا وجدنا كلاما قد استعمل في جميعه الإيجاز ولم ينتقل عنه أو استعمل
فيه جميعه الإطناب ولم ينتقل عنه ، وكان كلا الطرفين واقعا في موقعه قلنا :
هذا ليس بحسن إذ لم ينتقل فيه من أسلوب إلى أسلوب وهذا قول فيه ما فيه ،
وما أعلم كيف ذهب على مثل الزمخشري مع معرفته بفن الفصاحة والبلاغة .

ثم يبين رأيه بقوله : « والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى
الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب ، لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، وتلك الفائدة
أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب ، غير أنها لا تحدد بحد ولا تضبط
بضابط ، لكن يُشار إلى مواضع منها ليقاس عليها غيرها ، فإنا قد رأينا
الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل لتعظيم شأن المخاطب ، ثم رأينا ذلك
بعينه وهو ضد الأول قد استعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ، فعلمنا
حينئذ أن الغرض الموجب لاستعمال هذا النوع من الكلام لا يجري على وتيرة
واحدة وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود ، وذلك المعنى يتشعب
شعبا كثيرة لا تنحصر ، وإنما يؤدي بها على حسب الموضوع الذي ترد فيه » (١) .

وكانت طريفته في إظهار روعة أسلوب الالتفات ضرب الأمثلة والتعليق
عليها والوقوف على ما فيها من جلال وتأثير . وهذه الطريقة أنفع في معالجة
البلاغة ولكن لا يمنع أن تكون هناك قواعد عامة تهدي ، وقد حصر المتأخرون
أسباب الالتفات في فوائد عامة وخاصة (٢) ، فن الفوائد العامة التفن
والانتقال من أسلوب إلى آخر ، لما في ذلك من تنشيط السامع ، واستجلاب

(١) المثل السائر ج ٢ ص ٤٥ .

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣٢٥ .

صفاته ، واتساع مجارى الكلام ، وتسهيل الوزن والقافية ، وهذا ما أشار إليه البلاغيون المتقدمون ورفضه ابن الأثير .

وأما القوائد الخاصة فمختلف باختلاف محاله ومواقع الكلام فيه على ما يقصده المتكلم ، ومنها :

١ - قصد تعظيم شأن المخاطب ، كما فى قوله تعالى : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » (١) فان العبد إذا افتتح حمد مولاه بقوله « الحمد لله » الدال على اختصاصه بالحمد وجد من نفسه التحرك للإقبال عليه سبحانه ، فاذا انتقل إلى قوله : « رب العالمين » الدال على ربوبيته لجميع قوى تحركه ، فاذا قال : « الرحمن الرحيم » الدال على أنه منعم بأنواع النعم جليلها وحقيقها تزايد التحرك عنده ، فاذا وصل إلى « مالك يوم الدين » وهو حاجة الصفات الدالة على أنه مالك الأمر يوم الجزاء فيتأهب قربه ، ويتيقن الإقبال عليه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهيات . ثم انتقل من خطاب الغائب إلى الحاضر فقال : « إياك نعبدُ وإياك نستعين » لينسب إلى التعظيم حال المخاطبة والمواجهة على ما هو أعلى رتبة وذلك عن طريق التأدب . وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال : « الذين أُنعمت عليهم » مصرحاً بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً ، ولم يقل « صراط المنعم عليهم » فلما صار إلى ذكر الغضب روى عنه لفظ الغضب فى النسبة إليه لفظاً وجاء باللفظ متحرفاً عن ذكر الغاضب فلم يقل « غير المغضوب غضبت عليهم » تفادياً عن نسبة الغضب فى اللفظ حال المواجهة .

٢ - التنبيه على ما حق الكلام أن يكون وارداً عليه ، كقوله تعالى : « وما لى لا أعبدُ الذى فطرني وإليه ترجعون » (٢) ، أصل الكلام « وما لكم لا تعبدون الذى فطركم » ولكنه أبرز الكلام فى معرض المناصحة

(١) الفاتحة ١

(٢) يس ٢٢

نفسه ، وهو يريد منا صحتهم ليتلطف بهم ويربهم أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ثم انقضى غرضه من ذلك قال : «وإليه تُرْجَعُونَ» ليدل على ما كان من أصل الكلام ومقتضياً له ، ثم ساقه هذا المساق إلى أن قال : «إني آمَنْتُ بربكم فاسمعون» (١) .

٣- أن يكون الغرض به التميم للمعنى مقصود للتكلم فيبقى به محافظة على تميم ما قصد إليه من المعنى المطلوب ، كقوله تعالى : «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» (٢) .

أصل الكلام «إنا كنا مرسلين رحمة منا» ولكنه وضع الظاهر موضع المضمر للأنذار بأن الربوبية تقتضى الرحمة للمربوبين للقدرة عليهم ، أو لتخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - بالذكر أو الإشارة إلى أن الكتاب إنما هو إليه دون غيره . ثم التفت بإعادة الضمير إلى الرب الموضوع موضع المضمر للمعنى المقصود من تميم المعنى .

٤- قصد المبالغة : كقوله تعالى «حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَئِنَ بِهِمْ» (٣) كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليتعجب منها ويستدعى منه الإنكار والتفويض لها ، إشارة منه إلى سبيل المبالغة إلى أن ١٠ يعملونه بعد الإنجاء من البغي في الأرض بغير الحق مما ينكر ويقبح .

٥- قصد الدلالة على الاختصاص : كقوله تعالى : «وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثِيرٌ سحاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَبْنُوتٍ فَأُحْيَيْنَا بِهِ» (٤) ، فانه لما كان سوق السحاب إلى البلد الميت وإحياء الأرض بعد موتها بالمطر دالا على القدرة الباهرة التي لا يقدر عليها غيره ، عدل عن لفظ الغيبة إلى التكلم لأنه أدخل في الاختصاص وأدل عليه «سقنا» و «أحيينا» .

(١) يس ٢٥ .

(٢) الدخان ٤-٦ .

(٣) يونس ٢٢ .

(٤) فاطر ٩ .

٦ - قصد الاهتمام : كقوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ . فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ، وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ، ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ » (١) . فعدل عن الغيبة في « قضاهن » و « أوحى » إلى التكلم في « وزينا السماء الدنيا » للاهتمام بالإخبار عن نفسه ، فانه تعالى جعل الكواكب في سماء الدنيا للزينة والحفظ ، وذلك لأن طائفة اعتقدت في النجوم أنها ليست في سماء الدنيا وإنما ليست حِفْظًا ولا رجوعاً فعدل إلى التكلم والإخبار عن ذلك لكونه مهما من مهمات الاعتقاد ولتكذيب الفرقة المعتقدة بطلانه .

٧ - قصد التوبيخ : كقوله تعالى : « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا » (٢) . عدل عن الغيبة إلى الخطاب للدلالة على أن قائل مثل قولهم ينبغي أن يكون موبخاً ومتكراً عليه ، ولما أراد توبيخهم على هذا أخبر عنه بالحضور فقال : « لَقَدْ جِئْتُمْ » ، لأن توبيخ الحاضر أبلغ في الإهانة له .

وللالتفات أقسام كثيرة ذكرها البلاغيون والذين اهتموا بعلوم القرآن ، ويمكن تلخيصها فيما يأتي :

١ - الالتفات من التكلم إلى الخطاب :

ووجهه حثُّ السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه ، وأنه أعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة ، كقوله تعالى : « وَمَالِيَ لَا أُعْبِدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » (٣) . الأصل : « وإليه أرجع » فالتفت من التكلم إلى الخطاب . وفائدته أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصحه قومه تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه ثم التفت إليهم لكونه

(١) فصلت ١١-١٢ .

(٢) مريم ٨٨-٨٩ .

(٣) يس ٢٢ .

في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله. ثم إن قومه لما أنكروا عليه عبادته لله أخرج الكلام معهم بحسب حالهم فاحتج عليهم بأنه يقيح منه أنه لا يعبد فاطره ومبدعه ثم حذرهم بقوله : « وإليه تُرْجَعُونَ » .

٢ - الالتفات من التكلم إلى الغيبة :

ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع حذر أو غاب ، وأنه في كلامه ليس ممن يتلون ويتوجه فيكون في المضمر ونحوه ذا لوتين ، وأراد بالانتقال إلى الغيبة الإبقاء على المخاطب ، فالغيبة أروح له ، كقوله تعالى : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ » (١) ، حيث لم يقل « لنا » تحريضاً على فعل الصلاة لحق الربوبية .

ومنه قوله تعالى : « فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (٢) . فقد قال سبحانه : « أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا » ثم انتقل إلى خطاب الغيبة فقال : « رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

٣ - الالتفات من الخطاب إلى التكلم :

ومنه قوله تعالى : « فاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا » (٣) ، فقد التفت من الخطاب « فاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » إلى التكلم « إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا » .

٤ - الالتفات من الخطاب إلى الغيبة :

ومنه قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَبِيعٍ ، وَفَرَّحُوا بِهَا جِثَمًا رِيحٌ عَاصِفٌ »

(١) الكوثر ١-٢ .

(٢) الدخان ١-٦ .

(٣) طه ٧٢-٧٣ .

وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم ، دَعَا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَنِ أَنْجِتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ « (١) .
فقد التفت عن « كنتم » إلى « جرين بهم » لفائدة ، وهى أنه ذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها كالخبر لهم ، ويستدعى منهم الإنكار عليهم ، إذ لو استمر على خطابهم لفات الفائدة .

٥ ... الالتفات من الغيبة إلى التكلم :

ومنه قوله تعالى : «سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ » (٢) . فقد التفت من الغيبة « سبحان الذى أسرى » إلى التكلم « الذى باركنا حوله » .

ومنه : « وأوحى فى كل سماء أمرها وزينا السماء الدنيا » (٣) . فقد التفت من الغيبة « وأوحى » ، إلى التكلم « وزينا » .

٦ ... الالتفات من الغيبة إلى الخطاب :

ومنه سورة الفاتحة فقد بدأها سبحانه بقوله : « الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين » ثم انتقل إلى الخطاب فقال « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » . وإنما عدل فيه من الغيبة إلى الخطاب لأن الحمد دون العبادة فلما صار إلى العبادة التى هى أخص الطاعات قال : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » فخطب بالعبادة لإصراحها بها وتقربا منه بالانتهاء إلى محمود منها .

ومنه قوله تعالى : « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا » (٤) ولم يقل « لقد جاءوا » للدلالة على أن مَنْ قال مثل قولهم ينبغى أن يكون موبخا عليه منكرا عليه قومه ، كأنه يخاطب به قوما حاضرين .

(١) يونس ٢٢ .

(٢) الأسراء ١ .

(٣) فصلت ١٢ .

(٤) مريم ٨٨-٨٩ .

ومما يخطر في هذا النوع الرجوع من خطاب الغيبة إلى خطاب النفس
كقوله تعالى : « ثم استوى إلى السماء وهي دخان » فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً
أو كرهاً فقالتا : أتينا طائعين . فقضاهنَّ سبع سموات في يومين وأوحى
في كل سماء أمرها . وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً ، ذلك تقدير العزيز
العليم (١) . وهذا رجوع من الغيبة إلى خطاب النفس فانه قال « وزينا »
بعد قوله « ثم استوى » وقوله « فقضاهن » و « أوحى » .

ومما ورد في الشعر قول أبي تمام :

وركب يساقون الركاب زجاجة

من السير لم تقصده بها كف قاطب (٢)

فقد أكلوا منها الغوارب بالسرى

وصارت لها أشباحهم كالغوارب (٤)

يُصرفُ مسراها جنديل مشارق

إذا آبه هم عديق مغارب (٤)

يرى بالكعاب الرود طلعة نائر

وبالعيرمس الوجناء غرة آيب (٥)

كان بها ضغناً على كل جانب

من الأرض أو شوقاً إلى كل جانب (٦)

(١) فصلت ١١-١٢ .

(٢) الركب : جماعة الركاب . القاطب : الذي يمزج الخمر بالماء .

(٣) الغارب : الكاهل . السرى : سير الليل .

(٤) الجنديل : تصغير جندل وهو عود ينصب لتحتك به الجمال الجربي .
العديق : تصغير عديق وهو قنو الذخلة . ويكنى بهذين الوصفين عن الرجل
الهنك المهرب للأموال .

(٥) الكعاب : الفتاة . الرود : الناعمة . العيرمس : الناقة . الوجناء : القوبة .

(٦) الضغن : الحقد . يريد أنه كثير الترحال فهو إما كاره لجميع بقاع
الأرض أو يحب لها .

إذا العيس^١ لاقَت^٢ بى أبا دُلَفْ فقد

تَقَطَّعَ ما بينى وبين النواثب (١)

هنالك تلقى الجودَ من حيث قُطِعَتْ

تمائمهُ والمجدُ مرُوحى النواثب (٢)

فقد قال « يصرف مسراها » مخاطبة الغائب ثم قال بعد ذلك « إذا العيس لاقَت بى » مخاطباً نفسه ومبشراً لها بالبعد عن المكروه والقرب من المحبوب ، ثم جاء بالبيت الذى يليه معلولاً به عن خطاب غيره وهو خطاب الحاضر ، ثم قال « هنالك تلقى الجود » .

٧ - الالتفات من الفعل المستقيل إلى فعل الأمر :

ومنه قوله تعالى : « قالوا يا هودُ ما جئناك ببينة وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما نحن لك بمؤمنين . إن تقول إلاّ اعتراضك ببعض آلهتنا بسوء » ، قال : « إني أشهد الله وأشهدوا أنى برئ مما تُشركون » (٣) ، فانه إنما قال « شهد الله » و « أشهدوا » ولم يقل « وأشهدكم » ليكون موازناً له وبمعناه لأنّ شهادة الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت ، وأما إشهادهم فما هو إلاّ تهاون بهم ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم ولذلك عدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما وجىء به على لفظ الأمر .

٨ - الالتفات من الفعل الماضى إلى فعل الأمر :

ومنه قوله تعالى : « قلْ أمر ربي بالقِسطِ وأقيموا وجوهكم عند كل مسجِدٍ وادعوه مُخْلِصِينَ له الدينَ » (٤) ، وقد عدل إلى الأمر للعناية بتوكيده فى نفوسهم .

(١) العيس : الإبل البيض . النواثب : المصائب .

(٢) التَّائِمُ : جمع تيمّة وهى ما يعلق على الصبي ليحفظه . النواثب :

تحصيل الشعر .

(٣) مود ٥٣-٥٤ .

(٤) الأعراف ٢٩ .

٩ - الالتفات من الفعل الماضي إلى المستقبل :

ومنه قوله تعالى : « وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمُقَنَّاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَاهُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ » (١) . فـ «ثثير» للمستقبل وما قبله وما بعده ماضٍ وإنما جيء بها كذلك حكاية الحال التي يقع فيها إثارة الريح السحاب واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة .

وعلى هذا ورد قول تأبط شراً :

بَأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ الْغُولَ تَهَوَّى

بَسَنَبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحَصَحَانِ (٢)

فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخُسِرَتْ

صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ (٣)

فانه قصد أن يصور لقومه الحال التي تشجع فيها على ضرب الغول كأنهم يبصرهم إياها مشاهدة للتعجب من جرأته ، ولو قال « فضربتها » لزالته هذه القائدة .

١٠ - الالتفات من المستقبل إلى الماضي :

ومنه قوله تعالى : « وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَقَرَّبَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » (٤) ، فانه إنما قال « ففزع » بلفظ الماضي بعد قوله « ينفخ » وهو مستقبل للإشعار بتحقيق الفزع وأنه كائن لا محالة لأن الفعل يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به .

(١) فاطر ٩ .

(٢) السهب : الأرض المستوية وجميعه سهوب . الصحصحنان : الأرض الواسعة المتوية .

(٣) الجران من البعير : مقدم عنقه ، ويقال : ألقى البعير جرائه : أي برك ، وألقى فلان على هذا الأمر جرائه : أي وطن نفسه عليه .

(٤) النمل ٨٧ .

ومنه قوله تعالى : « وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا » (١) ، وإنما قيل « وحشرناهم » ماضياً بعد « نسير » و « ترى » وهما مستقبلا للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليُشاهدوا تلك الأحوال كأنه قال : وحشرناهم قبل ذلك لأن الحشر هو المهم ومن أجل ذلك ذكر بلفظ الماضي .

ومما يجرى هذا المجرى الإخبار باسم المفعول عن الفعل المستقبل وإنما يفعل ذلك لتضمنه معنى الفعل الماضي ، كقوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ » ، ذلك يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ له النَّاسُ وذلك يوم مشهود (٢) ، فإنه إنما أكرر اسم المفعول الذي هو « مجموع » على الفعل المستقبل الذي هو « يجمع » لما فيه من الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم وأنه الموصوف بهذه الصفة .

ولم يدخل الزر كشي الأنواع الأربعة الأخيرة في الالتفات وإنما بحثها في مبحث خاص وقال إنها تقرب من الالتفات ، في حين عدّها ابن الأنثر النوع الثاني والنوع الثالث من أقسامه الثلاثة (٣) .

أساليب أخرى :

وهناك أساليب أخرى من إثبات الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وكل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني إذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة . وكان الخطيب القزويني قد أهلها ونبه إليها السبكي (٤) ، وأشار إلى بعضها الزر كشي وقال عنها إنها تقرب من الالتفات (٥) .

(١) الكهف ٤٧ .

(٢) هود ١٠٣ .

(٣) ينظر المثل السائر ج ٢ ص ٤-١٩ ، والجامع الكبير ص ٩٦ وما بعدها ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣١٤-٣٣٧ .

(٤) عروس الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٩١-٤٩٢ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٢٣٤ .

ومن هذه الأماليب :

١ - الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين ، كقوله تعالى : « قالوا :
أَجِئْتَنَا لِيُتَكَلِّفَتِنَا عَمَلًا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي
الْأَرْضِ » (١) .

٢ - الانتقال من خطاب الواحد إلى خطاب الجمع : كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا
النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » (٢) .

٣ - الانتقال من الاثنين إلى الواحد ، كقوله تعالى : « قَالَ : فَمَنْ
رَبُّكُمَا يَا مُوسَى » (٣) .

٤ - الانتقال من الاثنين إلى الجمع ، كقوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى
وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ » (٤) .

٥ - الانتقال من الجمع إلى الواحد كقوله تعالى : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ
الْمُؤْمِنِينَ » (٥) .

٦ - الانتقال من الجمع إلى الثنية ، كقوله تعالى : « يَامُعَشِّرَ الْجِينَ
وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
فَانْفُذُوا ، لَآتِنَفْذُوْنَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ . فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ » (٦) .

(١) يونس ٧٨ :

(٢) الطلاق ١ .

(٣) طه ٤٩ .

(٤) يونس ٨٧ :

(٥) يونس ٨٧ :

(٦) الرحمن ص - ٣٤ .

والخروج على مقتضى الظاهر كما ظهر في الأساليب المتقدمة ، يعطى المتكلم أو الكاتب مجالا رحبا للتعبير عن الآراء بطرق مختلفة ، وفي ذلك حرية لا تنكر . وهذه الأساليب ألصق بمباحث المجاز لأنها تعبير عن المعنى بغير لفظه الموضوع له وبغير أسلوبه المعتاد . وقد أشار القدماء إلى ذلك فقال الزركشي وهو يتحدث عن التغليب : « جميع باب التغليب من المجاز ، لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، ألا ترى أن القائلين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والإناث على غير ما وضع له ، وقيس على هذا جميع الأمثلة » (١) . ولعل ضم هذه الأساليب إلى المجاز المرسل يوحّد أجزاءه ويجمع منه ما تفرق في أبواب البلاغة المختلفة ، وذلك مادعونا إليه في دراساتنا السابقة .



(١) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٣١٢ :

المصادر والمراجع

الآمدى (أبو القاسم الحسن بن بشر) :

- ١ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحرئى . ت . السيد أحمد صقر . دار المعارف - القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م .

ابن أبى الأصبع المصرى :

- ٢ - بديع القرآن . ت . الدكتور حفنى محمد شرف . القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م .

- ٣ - تحرير التحرير فى صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن . ت . الدكتور حفنى محمد شرف . القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م .

ابن الأثير (ضياء الدين) :

- ٤ - الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور . ت . الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد . بغداد ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦ م .
- ٥ - المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر . ت . محمد محيى الدين عبد الحميد القاهرة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩ م .

ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد الجزرى) :

- ٦ - النهاية فى غريب الحديث والأثر . ت . طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحى . القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م .

أحمد مطلوب (الدكتور) :

- ٧ - البلاغة عند السكاكى . بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .
- ٨ - عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقله . بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .
- ٩ - فنون بلاغية . بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .

١٠ - القزويني وشروح التلخيص . بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١١ - مصطلحات بلاغية . بغداد ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

١٢ - مناهج بلاغية . بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

الأسد آبادي (القاضي أبو الحسن عبد الجبار) :

١٣ - المنبى في أبواب التوحيد والعدل . الجزء السادس عشر في إعجاز

القرآن . ت . المحرم أمين الخولي . القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

الاسفرايني (إبراهيم بن محمد بن عريشاه) :

١٤ - الأطول (الشرح الأطول على التلخيص) . تركيا ١٢٨٤ هـ .

الباقلائي (أبو بكر محمد بن الطيب) :

١٥ - إعجاز القرآن . ت . السيد أحمد صقر . دار المعارف - القاهرة .

١٦ - كتاب التمهيد . ت . الأب رنشد مكارثي اليسوعي . بيروت ١٩٥٧ م

١٧ - نكت الانتصار لنقل القرآن . ت . الدكتور محمد زغلول سلام .

الإسكندرية ١٩٧١ م .

التفتازاني (سعد الدين بن مسعود بن عمر) :

١٨ - المطول (الشرح المطول على التلخيص) تركيا ١٣٣٠ هـ .

التوحيدى (أبو حيان) :

١٩ - الإمتاع والمؤانسة . ت . أحمد أمين وأحمد الزين . القاهرة .

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) :

٢٠ - قواعد الشعر . ت . محمد عبد المنعم خفاجي . القاهرة ١٣٦٧ هـ -

١٩٤٨ م .

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) :

٢١ - البيان والتبيين . ت . عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

٢٢ - الحيوان . ت . عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .

الخرجاني (عبدالقاهر) :

٢٣ - أسرار البلاغة . ت . هـ - ريتز . استامبول ١٩٥٤ م .

٢٤ - دلائل الإعجاز . ت . محمد رشيد رضا . ط ٥ . القاهرة ١٣٧٢ هـ .

الخرجاني (علي بن عبدالعزيز) :

٢٥ - الوساطة بين المتنبي وخصومه . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي . ط ٣ . القاهرة .

ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

٢٦ - الخصائص . ت . محمد علي النجار . القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

الحموي (أبو بكر علي بن حجة) :

٢٧ - خزانة الأدب وغاية الأرب . القاهرة ١٣٠٤ هـ .

الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان) :

٢٨ - سر الفصاحة . ت . عبد المتعال الصعيدي . القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .

الخطاطي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم) :

٢٩ - بيان إعجاز القرآن . (طبع في كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)

ت . الأستاذ محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام .

دار المعارف القاهرة .

الخلوي (المرحوم أمين) :

٣٠ - فن القول . القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

٣١ - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب . القاهرة ١٩٦١ م .

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) :

٣٢ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز . القاهرة ١٣١٧ هـ .

الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) :

٣٣- النكت في إعجاز القرآن (مطبوع في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)
ت . محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام . دار المعارف - القاهرة .

الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله) :

٣٤- البرهان في علوم القرآن . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م . وما بعدها .

الزحشرى (جابر الله محمود بن عمر) :

٣٥- الكشاف . ط ٢ . القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .

الملكاني (عبد الواحد بن عبد الكريم) :

٣٦- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن . ت . الدكتور أحمد مطلوب
والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٣٧- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن . ت . الدكتور أحمد
مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي . بغداد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

السبكي (بهاء الدين) :

٣٨- عروس الأفراس في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع في كتاب شروح
التلخيص) . القاهرة ١٩٣٧ م .

السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي) :

٣٩- مفتاح العلوم . القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

سنيويه (عمرو عثمان بن قنبر) :

٤٠- كتاب سنيويه . القاهرة ١٣١٦ هـ .

شوقي ضيف (الدكتور) :

٤١- البلاغة تطور وتاريخ . دار المعارف - القاهرة ١٩٦٥ م .

العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله) :

٤٢ - كتاب الصناعتين . ت . علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل) :

٤٣ - شرح ابن عقيل . ت . محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ١٤ . القاهرة
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

العلوي (يحيى بن حمزة) :

٤٤ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز . القاهرة
١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

ابن فارس (أبو الحسين أحمد) :

٤٥ - الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . ت . الدكتور مصطفى
الشومى . بيروت ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) :

٤٦ - أدب الكاتب . ت . محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ٣ . القاهرة
١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .

٤٧ - تأويل مشكل القرآن . ت . السيد أحمد صقر . القاهرة ١٣٧٣ هـ -
١٩٥٤ م .

٤٨ - الشعر والشعراء . ت . أحمد محمد شاكر . ط ٢ . دار المعارف -
القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٤٩ - عيون الأخبار . دار الكتب . القاهرة .

قدامة بن جعفر :

٥٠ - نقد الشعر . ت . كمال مصطفى . القاهرة ١٩٦٣ م .

القرطاجني (أبو الحسن حازم) :

٥١ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء . ت . الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة .
تونس ١٩٦٦ م .

القزويني (الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن) :

٥٢ - الإيضاح . ت . لجنة بإشراف محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة .

٥٣ - التلخيص . ت . عبد الرحمن البرقوقي . ط ٢ . القاهرة ١٣٥٠ هـ -
١٩٣٢ م .

القيرواني (أبو علي الحسن بن رشيق) :

٥٤ - العمدة في محاسن الشعراء وآدابه ونقده . ت . محمد محيي الدين
عبد الحميد . ط ٣ . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد) :

٥٥ - الفوائد (المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان) . القاهرة ١٣٢٧ هـ .

ابن مالك (بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال) :

٥٦ - المصباح (تلخيص القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي) . :
القاهرة ١٣٤١ هـ .

الميرد (أبو العباس محمد بن يزيد) :

٥٧ - البلاغة . ت . الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٦٥ م .

٥٨ - الكامل . ت . الدكتور زكي مبارك . القاهرة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .

٥٩ - المختضب . ت . محمد عبد الخالق عضية . القاهرة ١٣٨٥ هـ وما بعدها .

محمد كرد علي :

٦٠ - رسائل البلغاء . ط ٤ القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

محمد متلور (الدكتور) :

٦١ - في الميزان الجديد . ط ٢ . القاهرة .

ابن المعتز (عبدالله) :


٦٢ - البديع . طبعة كراتشكوفسكى . لندن ١٩٣٥ م .

المغربى (ابن يعقوب) :

٦٣ - مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع في شروح التلخيص)
القاهرة ١٩٣٧ م .

ابن منقذ (أسامة) :

٦٤ - البديع في نقد الشعر . ت . الدكتور أحمد أحمد بنوى والدكتور
حامد عبد الحميد . القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

ابن المقفع (عبدالله) :  *كبير مستشار*

٦٥ - الأدب الصغير . (مطبوع في كتاب آثار ابن المقفع ورسائل البلغاء).

ابن هشام (أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصارى) :

٦٦ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب . ت . محمد محيى الدين عبد الحميد
القاهرة .

ابن وهب (أبو الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب) :

٦٨ - البرهان في وجوه البيان . ت . الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة
خديجة الخديتى . بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

الموضوعات

٧-٥	المقدمة
٩	الكتاب الأول : الفصاحة والبلاغة
١١	الفصل الأول : الفصاحة
١١ - ١٢	في اللغة
١٢	في القرآن والحديث
١٣ - ١٧	الجاحظ
١٧ - ١٩	ابن قتيبة
٢٠	الميرد
٢٠	ثعلب
٢٠	ابن المعتز
٢٠	قدامة
٢١	ابن وهب
٢٢ - ٢٣	العسكري
٢٣ - ٣١	ابن سنان
٣١ - ٣٧	عبد القاهر
٣٧	الرازي
٣٨ - ٤١	ابن الأثير
٤١ - ٤٢	السكاكي
٤٢	ابن مالك
٤٢	القزويني
	نظرة

الفصل الثاني : البلاغة

٥١	في اللغة
٥١ - ٥٢	في القرآن
٥٢	في الحديث
٥٢ - ٥٤	في التراث
٥٤	الجاحظ
٥٤	المبرد
٥٥ - ٥٦	العسكري
٥٦ - ٥٧	ابن سنان
٥٧	عبدالقاهر
٥٨	الرازي
٥٨	ابن الأثير
٥٨ - ٥٩	السكاكي
٥٩ - ٦٠	القزويني
٦٠ - ٦٣	رأي



الكتاب الثاني : المعاني

٦٧	الفصل الأول : علم المعاني
٦٨ - ٧٢	نظرية النظم
٧٢ - ٧٥	تطور النظرية
٧٥ - ٧٨	جمود النظرية
٧٨ - ٨٥	نقد منهج السكاكي

الفصل الثاني : الخبر والإنشاء

٨٦	ظهور دراسته
٨٦ - ٨٨	الخبر
٨٩	

٨٩ - ٩٠	تعريفه
٩٠ - ٩٢	أضرابه
٩٣ - ٩٩	مؤكدااته
٩٩ - ١٠٢	أغراضه
١٠٢ - ١٠٦	الأغراض المجازية
١٠٧	الإنشاء
١٠٧	تعريفه
١٠٧ - ١١٠	أقسامه
١١٠	الإنشاء الطلبي
١١٠ - ١١٦	الأمر
١١٦ - ١١٨	النهي
١١٨ - ١٢٠	الاستفهام
١٢٠ - ١٢٦	التمني
١٢٦ - ١٣١	التداء



الفصل الثالث : أحوال الجملة

١٣٢	
١٣٢ - ١٣٣	تعريفها
١٣٣ - ١٣٦	المسند إليه
١٣٦ - ١٤٢	المسند
١٤٣	التعريف والتذكير
١٤٣	التعريف
١٤٣	تعريف المسند إليه
١٤٣ - ١٤٥	الإضمار
١٤٥ - ١٤٦	العلمية
١٤٦ - ١٤٧	الموصولية
١٤٧ - ١٥٠	الإشارة
١٥٠	الألف واللام

١٥١ - ١٥٠	الإضافة
١٥٥ - ١٥٢	تعريف المسند
١٥٥	التذكير
١٥٥	دلالة
١٥٧ - ١٥٦	تذكير المسند إليه
١٥٨ - ١٥٧	تذكير المسند
١٥٩	الذكر والحذف
١٥٦ - ١٥٩	الذكر
١٦٠	ذكر المسند إليه
١٦٠	أغراضه
١٦١ - ١٦٠	الحذف
١٦١	حذف المسند إليه
١٦٣ - ١٦١	دواعيه
١٦٤	حذف المسند
١٦٥ - ١٦٤	دواعيه
١٦٥	قرينته
١٦٦	حذف المفعول
١٦٧ - ١٦٦	أغراضه
١٦٨	التقديم والتأخير
١٦٨	أحوال المعاني
١٧٠ - ١٦٩	وجها التقديم
١٧١ - ١٧٠	تقديم المسند إليه

١٧١	تقديم المسند
١٧٢ - ١٧٥	أنواع من التقديم
١٧٦	القصر
١٧٦	تعريفه
١٧٦ - ١٧٧	طرقه
١٧٧ - ١٨٠	أنواعه
١٨٠	شروطه
١٨٠ - ١٨٣	طرقه

الفصل الرابع : الفصل والوصل :

١٨٤	كلمة
١٨٨ - ١٨٤	
١٩٤ - ١٨٨	مواضع الفصل
١٩٦ - ١٩٤	مواضع الوصل
١٩٧ - ١٩٨	اقتراح الجملة الحالية بالواو
١٩٩	محسنات الوصل
١٩٩ - ٢٠٢	الفصل والوصل في المفردات

الفصل الخامس : الإيجاز والإطناب

٢٠٣ - ٢٠٥	كلمة
٢٠٦	الإيجاز
٢٠٦ - ٢٠٩	تعريفه
٢٠٩	أقسامه
٢٠٩ - ٢١٠	إيجاز القصر
٢١١ - ٢١٢	إيجاز الحذف
٢١٢ - ٢١٤	أدلة الحذف
٢١٤	أنواع الحذف
٢١٤ - ٢١٩	حذف جزء جملة

٢٢٨ - ٢١٩	حذف الجمل
٢٢٩	الإطناب
٢٣١ - ٢٢٩	تعريفه
٢٣١	أقسامه
٢٣٣ - ٢٣٢	الإيضاح بعد الإيهام
٢٣٤ - ٢٣٣	ذكر الخاص بعد العام
٢٣٤	ذكر العام بعد الخاص
٢٣٦ - ٢٣٤	التكرير
٢٣٦	الإيغال
٢٣٩ - ٢٣٦	التدويل
٢٤١ - ٢٣٩	التكيل
٢٤٢ - ٢٤١	التنميم
٢٤٤ - ٢٤٢	الاعتراض
٢٤٥	المساواة
٢٤٥	تعريفها
٣٤٦	أمثلة



٢٤٨ الفصل السادس : الخروج على مقتضى الظاهر

٢٤٨	وضع المضمر موضع المظهر
٢٥١ - ٢٤٩	وضع المظهر موضع المضمر
٢٥٦ - ٢٥١	أسباب الخروج
٢٥٦	القلب
٢٥٦	تعريفه
٢٦٢ - ٢٥٦	الآراء فيه
٢٦٥ - ٢٦٣	أقسامه
٢٦٥	الأسلوب الحكيم

٢٦٥	تعريفه
٢٦٦ - ٢٦٥	قساه
٢٦٦	التغليب
٢٦٦	تعريفه
٢٦٩ - ٢٦٦	أنواعه
٢٦٩	الالتفات
٢٦٩	تعريفه
٢٧٥ - ٢٦٩	قيمه
٢٨٥ - ٢٧٥	أقسامه
٢٨٧ - ٢٨٥	أساليب أخرى



مركز بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية

للمؤلف

أولاً : الدراسات :

- ١ - البلاغة عند السكاكي . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٢ - القزويني وشروح التلخيص . بغداد ١٩٦٧ م .
- ٣ - النقد الأدبي الحديث في العراق . القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٤ - الرصافي - آراؤه اللغوية والنقدية - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥ - مصطلحات بلاغية . بغداد ١٩٧٢ م .
- ٦ - مناهج بلاغية . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٧ - عبدالقاهر الجرجاني - بلاغته ونقده - بيروت ١٩٧٣ م .
- ٨ - اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع للهجرة . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٩ - فنون بلاغية - البيان والبدیع - بيروت ١٩٧٥ م .
- ١٠ - دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات . بيروت ١٩٧٥ م .
- ١١ - دراسات بلاغية ونقدية . بغداد ١٩٨٠ م .
- ١٢ - أساليب بلاغية - الفصاحة والبلاغة والمعاني - بيروت ١٩٨٠ م .

ثانياً : التحقيق :

- ١ - ديوان القطامي . بيروت ١٩٦٠ م .
- ٢ - شعر عروة بن حزام . بغداد ١٩٦١ م .
- ٣ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني . بغداد ١٩٦٢ م .
- ٤ - ديوان قيس بن الخطيم . بغداد ١٩٦٢ م .
- ٥ - فوح الشدا بمسألة كذا لابن هشام . بغداد ١٩٦٣ م .
- ٦ - التبيان في علم البيان لابن الزملكاني . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٧ - البخلاء للخطيب البغدادي . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٨ - ديوان ديك الجن . بيروت ١٩٦٦ م .
- ٩ - من شعر أبي حيان الأندلسي . بغداد ١٩٦٦ م .

- ١٠ - البرهان في وجوه البيان لابن وهب . بغداد ١٩٦٧ م .
- ١١ - الجمان في تشبيهات القرآن لابن نايقا . بغداد ١٩٦٨ م .
- ١٢ - ديوان أبي حيان الأندلسي . بغداد ١٩٦٩ م .
- ١٣ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن لابن الزمكاني : بغداد ١٩٧٤ م .
- ١٤ - تحفه الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي حيان الأندلسي : بغداد ١٩٧٧ م .

ثالثا : المدرسية :

- ١ - النصوص الأدبية للصفوف الرابعة التجارية . بغداد ١٩٥٧ م .
- ٢ - قواعد اللغة العربية للصفوف الرابعة التجارية . بغداد ١٩٥٧ م .
- ٣ - قواعد اللغة العربية للصفوف الخامسة التجارية . بغداد ١٩٥٨ م .
- ٤ - لغتي للصفوف الخامسة الابتدائية . بغداد ١٩٥٩ م .
- ٥ - لغتي للصفوف السادسة الابتدائية . بغداد ١٩٥٩ م .
- ٦ - البلاغة للصفين الرابع والخامس الإعداديين (المبارص الإسلامية) . بغداد ١٩٧٩ م .

« رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٧٣٢ لسنة ١٩٨٠ »



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٨٠/٥٣٢٣

دار شعوب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لافوقلى) القاهرة
تليفون : ٢٢٠٧٩